شَرح الأمثلة المختلفة في التصريف

تأليف مصلح الدّين مصطفى بن شعبان السُروريّ المتوفى سنة (٩٦٩هـ)

تحقيق ودراسة د.ليث قُهيِّر عبد الله خليل*

تاريخ وصول البحث: ١١/ ١٢/ ٢٠١١م تاريخ قبول البحث: ١٦/ ١/ ٢٠١٣م

ملخص

يندرج هذا البحث في إطار الجهود العلمية المباركة التي بذلها العلماء المسلمون للحفاظ على كتاب الله تعالى من خلال الحفاظ على لغته الشريفة، ومن هؤلاء العلماء الإمام مصطفى بن شعبان السروري (ت٩٦٩هـ) الذي صنف مجموعة من الكتب العربيّة وترجم لنا من اللّغة التّركية والفارسيّة إلى العربيّة مجموعة منها أيضا، فهو يُجيد اللّغاتِ الثّلاث: العربيّة والتّركية والفارسية، وكتابه: (شرح الأمثلة المختلفة في التّصريف)،الذي نهضت بأعباء تحقيقه احتوى على مسائل صرفيّة، ومناقشات فلسفيّة، لَمْ أجدها إلاّ عند قليل من علمائنا الّذين صنّفوا في مسائل الصّرف. وقداقتضت طبيعة البحث أن يكون على مقدّمة وفصلين:

أحدهما: تضمّن الدراسة، وجعلته على مبحثين، أحدهما: تضمّن حياة مصطفى ابن شعبان السّروريّ، ومصنّفاته، والآخر: تضمّن كتاب الأمثلة المختلفة وشروحه ومادّته، ودراسة كتاب شرح الأمثلة المختلفة، المسمّى: المجموعة الشّافية الكافية في أصول الصّرف، لمصطفى السّروريّ، عنوانه ونسبته ومادّته ونسخه، ثمّ ختمت المبحث ببيان المنهج المتّبع في التّحقيق. والفصل الثّاني: تضمّن تحقيق الكتاب.

Abstract

This research falls in the context of the scholarly efforts undertaken by Muslem scholars in order to preserve the Qur'an. One of these scholars is Imam Mustafa Bin Sha'ban al-Sorrori (died 969 AH) who authored a collection of books in Arabic and translated from Turkish and Persian into Arabic a host of other books. His book (Sharh AL-Amthaleti Fi Usool AL-Serf), which I verified

* أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الأنبار .

and edited, contained morphological issues and philosophical discussions that could only be found in a few other books in the field of morphology. The nature of this research necessitated the inclusion of an introduction and two chapters:

Chapter One included the study, and it is divided into two sections; the first section included the life of Mustafa bin Sha'ban AL-Sorrori and his books. The second included the Book of AL-Amthaleh, the different examples and explanations, in addition to the study of the Book Called AL-Majmou'ah AL-Shafia AL-Kafia Fi Isool AL-Serf by Mustafa AL-Sorrori. This included his title, family, the content of the book and the different manuscripts. Then I ended the section with a brief overview of the methodology I followed in editing.

Chapter Two included the text of the book with editorial comments.

المقدمة:

حين تعهّد الله تعالى بحفظ القرآن العظيم، من الزّيادة والنّقص، والتّصحيف والتّحريف، تكفّل- ببركة القرآن- بحفظ اللّغة العربيّة ما شاء اللهُ أن يُحفظ منها، والحفظ معجزة للمعجزة الخالدة، فاجتمعت في الغاية الواحدة معجزتان؛ لذا هيّأ الله تعالى علماء عاملين بكتاب الله، لغة ومعنى وأسلوباً، عاملين بما فيه من الأوامر والنّواهي، ليباشروا أسباب هذا الحفظ؛ فأخذوا يدرسون دقائق هذه اللّغة، حركاتها وسكناتها، وحروفها، وكلماتها، مفردةً وجملةً، نحواً وصرفاً وصوتاً وبلاغة وأدباً؛ فصنّفوا فيها المصنّفات، متناً وشرحاً ونظماً ونثراً؛ ليطّلع القارئ الكريم على أسرار لغة القرآن العظيم، وعالمنا مصطفى بن شعبان السّروريّ (ت٩٦٩هـ)، واحدٌ من هؤلاء العلماء، سخّره الله تعالى خدمة لكتابه، فصنّف لنا مجموعة من الكتب العربيّة، وترجم لنا من اللّغة التّركية والفارسيّة إلى العربيّة مجموعة منها أيضا، فهو يُجيد اللّغاتِ الثّلاث، العربيّة والتّركية والفارسية، وكتابه: (شرح الأمثلة المختلفة في التّصريف)،-الّذي أقدّمه للقارئ الكريم- احتوى على مسائل صرفيّة، ومناقشات فلسفيّة، لَم أجدها إلاّ عند قليل من علمائنا الّذين صنّفوا في مسائل الصّرف. والكتاب شرح على كتاب الأمثلة المختلفة في الصّرف، الّذي ضمّن مجموعة من الأمثلة المختلفة في الصِيَغ، بدءاً من الفعل الماضي (نَصَرَ)، وصِيَغه المختلفة، من المضارع والأمر، مع المعلوم، والمجهول، وأفعال التّعجب، ثمّ المصدر (نَصْراً)، وصِيَغه المختلفة من الأسماء

كاسمي الفاعل والمفعول، واسمي الزّمان والمكان، واسمي الهيئة والمرّة، والنّسب، واسم الآلة، واسم التفضيل.

واقتضت طبيعة البحث أن يكون على مقدّمة وفصلين:

أحدهما: تضمّن الدراسة، وجعلته على مبحثين، أحدهما: تضمّن حياة مصطفى ابن شعبان السّروريّ، ومصنّفاته، والآخر: تضمّن كتاب الأمثلة المختلفة وشروحه ومادّته، ودراسة كتاب شرح الأمثلة المختلفة، المسمّى: المجموعة الشّافية الكافية في أصول الصّرف، لمصطفى السّروريّ، عنوانه ونسبته ومادّته ونسخه، ثمّ ختمت المبحث ببيان المنهج المتّبع في التّحقيق.

والفصل الثّاني: تضمّن تحقيق الكتاب.

الفصل الأول: الدّراسة

المبحث الأول: مصطفى السُرُوريُ، حياته، ومصنفاته:

هو مصطفى بن شعبان[1]، إلى هنا تنتهي سلسة نسبه في المصادر الّتي ترجمت له.

ولد في قصبة (كليبولي) في إستانبول[2]. لقّب بـ (مُصلح الدّين)، وبه اشتهر، ولقّب بألقاب أُخر، منها ما يدلّ على مكان ولادته ونشأته، مثل: الكَليبولي[3]، نسبة إلى كليبولي، مسقط رأسه، والرّوميّ، نسبة إلى بلاد الروم، ومنها ما يدلّ على مذهبه الفقهيّ، مثل: الحنفيّ، ومنها ما يدلّ على مكانته وعلوّ قدره وعلميّته، مثل: الفقيه والمفسِّر والمحدّث والأديب، والنّحويّ والصرفيّ والأصوليّ والمنطقيّ[4]، والعارف بالله الكامل[5]، ومنها ما يدلّ على اسم مدينة،مثل: السّروريّ[6]نسبة إلى مدينة (سُرُور)[7]، الّذي اشتهر به وعرف. قال عنه ابن لالي بالي، في "العقد المنظوم"[8]: (العارف بالله الكامل المولى مصلح الدين ابن شعبان)، وقال ابن الغَزيّ في كتابه "ديوان الإسلام"[9]: (سُرُوريّ: مصلح الدين بن شعبان، الإمام المحقِّق العالِم الرُّوميّ الحنفيّ)، وقال الأدنه وي في كتابه، "طبقات المفسّرين"[10]: (كَانَ مشتغلا فِي تَحْصِيل الْعُلُوم الْعَربيَّة، وانتسب إِلى نهالي جَعْفَر جلي[11]، وقره دَاوُد المدرّس[12]، واتّصل بِخِدْمَة مُحيي الدّين الْمولى الفناريّ[13]، كَانَ عَالماً فِي التَّأْلِيف)، وقال الزّركلي في الأعلام[14]: (مصطفى ابن شعبان السّروريّ، الحنفيّ، الرّوميّ (مصلح الدّين) مفسّر، محدّث، نحويّ، صرفيّ، فقيه، أصوليّ، منطقيّ عارف باللّغات العربيّة والفارسيّة والرّوميّة).

نشأ عالمنا في بيت عزّ وجاه، فقد كان أبوه تاجراً معروفاً في تلك القصبة، بذل في تعليمه مالاً كثيراً؛ فجمع النّوادر واللّطائف، وقال الشّعر ومهر فيه، وتعلّم الفارسيّة وأجاد فيها، عُرف –

رحمه الله تعالى-بالعفّة والصّلاح، (وَكَانَ-رَحِمَه الله- بهيَّ المنظر، لطيف المْخبر، حُلْو المحاضرة، حسن المحاورة مَوْصُوفاً بالعفّة وَالصَّلاح، يلوح من جَبينه آثَار الْفَوْز والفلاح وَكَانَ -رَحِمَه الله- جواداً، لا يَلبثُ فِي ساحة رَاحَته غيرُ جوده وسماحته، وَكَانَ -رَحِمَه الله- مكبَّاً على التّأليف وحريصاً على التَّحْرِير والتّصنيف)[١٤].

تلقّى العلم على أفاضل علماء عصره، كالمولى القاديريّ[١٥]، وأحمد بن مصطفى بن خليل المعروف بطاشكبري زاده (ت٩٦٨هـ)[١٦].

تقلّد مهام التّدريس في مدرسة (صاروجة باشا)[١٧]، بقصبة كليبولي، ثمّ في مدرسة (بري باشا) بقسطنطينية[١٨]، ثمّ في مدرسة (قاسم باشا)[١٩]، بقصبة تجاه قسطنطينية، ولَم تصرّح المصادر الّتي ذكرت لنا مصطفى السّروريّ، سوى تلميذٍ واحدٍ، وهو مصطفى خان ابن سليمان خان[٢٠].

وممّا يروى عن حياته، أنّه كان ذات ليلة جالساً يطالع المراجع والمصادر في مدرسة (قاسم باشا)، إذ نادى منادي الجذبات: ((إنّ لله في أيّام دهركم نفحات[٢١]))، وقرع أسماع كلّ ساهٍ ولاهٍ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ[٢٢]﴾، فلمّا سَمِع هذا الخطاب؛ ترك التّدريس، وسلك طريق أهل الزُّهد والفناء، وتاب على يد الشّيخ محمود النقشبنديّ[٢٣]، وبنى مسجداً للعبادة والتأمّل، في قصبة (قاسم باشا)، إلاّ أنّه لَم يستمرّ في هذا الطّريق. وبعد مدّة من الزّمن ورد عليه كتابٌ من (قاسم باشا) الّذي بنى مدرسة (قاسم باشا)، يقول فيه: (إنّي قد بنيت تلك المدرسة لأجلك وشرطت درسها لك ما دمت حيّاً، فإن لَم تقبلها لأُهدّمنّها من أساسها)[٢٤]؛ فاضطرّ إلى قبول التّدريس فيها مرّة أخرى. وعندما صار معلّماً، لمصطفى خان ابن السلطان سليمان خان؛ عاش عيشة الأمراء، فلا يُردّ له طلب، ولكن بعد مقتل مصطفى خان تغيّر الحال والمآل؛ فتوجّه إلى الانقطاع عن النّاس؛ واستولى عليه الفقر والفاقة، حتّى قيل عنه: (إنّه يكتب في بعض أزمانه، ويقتات بأثمانه)[٢٥]، ثمّ عاد مرّة أخرى إلى مسجده فعمّره وفتح بابه، ويقال: (إنّه قد أحضر قبره وتهيّأ لموته وانتظره، وادّخر ألفي درهم للتّجهيز والتّكفين، وأدّى زكاته مدّة عشر سنين)[٢٦].

توفّي -رحمه الله- بمرض (الهيضة)[٢٧]، في جمادى الأولى سنة تسع وَسِتِّينَ وَتِسْعمِائَة، وقيل: سنة اثنتين وستين وتسعمئة[٢٨]، ودفنعند مسجده في قصبة (قاسم باشا)، وحزن النّاس بموته، وقد بلغ عمره إلى اثنتين وسبعين سنة[٢٩]؛ فتكون سنة ولادته في حدود سنة (٨٩٧هـ)، والله أعلم.

أمّا مصنّفاته، فقد ترك لنا مجموعة من المصنّفات النّافعة في العلوم الشّرعيّة والعربيّة، وباللّغات العربية والتركية والفارسية، لا يزال

العدد الأكبر منها في عداد المخطوطات،والبعض الآخر مفقوداً، ولَم أستطع الحصول إلاّ على مصنّف واحد من مصنّفاته، وهو: (شرح الأمثلة المختلفة في التّصريف) أمّا المصنّفات الأخرى فقد حفظ لنا أصحابُ التّراجم، وكذلك فهارس المخطوطات، عدداً من أسمائها، وهي:

أولا: مصنفاته باللغة العربيّة:

١- ترجمة عجائب المخلوقات في فوائد المخلوقات الكائنة في الأرضين والسّماوات، وهو كتاب تركيّ ترجمه إلى العربيّة[٣٠]، لمؤلّفه: أحمد بيجان بن صالح الرّوميّ، المعروف بيازيجي زاده، المتوفّى سنة (٨٥٩هـ)[٣١]، توجد نسخة منه في مكتبة وليّ الدّين في تركيا، رقمها: (٢٤٦٢)[٣٢].

٢- تفسير سورة يُوسُف- عليه وعلى نبينّا السَّلام- فرغ من تأليفه في رجب سنة (٩٥٤هـ)، ذكره حاجي خليفة عند ذكره مصنّفات (تفسير سورة يوسف)، إذ قال عنه: (وهو أبسط من الجميع، أوّله: الحمد لله الّذي أنزل إلينا...)[٣٣]، توجد نسخة منه في مكتبة استانبول بتركيا، رقمها:(٤٨٢٨٠/ مجاميع)[٣٤].

٣- حاشية على التّلويح في كشف حقائق التّنقيح[٣٥]، لسعد الدّين مسعود بن عمر التّفتازانيّ الشافعيّ (ت٧٩٢هـ)، والتّنقيح كتاب في أصول الفقه،[٣٦]لعبيدالله بن مسعود المحبوبيّ، البخاريّ، الحنفيّ، المتوفّى سنة (٧٤٧هـ)[٣٧]، قال عنه حاجي خليفة[٣٨]: (ولمّا كان هذا الشّرح: غايةَ مطلوبِ كلِّ طالب في هذا الفنّ؛ اعتنى به الفضلاء بالدّرس والتّحشية، وعلّقوا عليه حواشيَ مفيدة، منها: حاشية الشّيخ، مصلح الدّين: مصطفى بن شعبان، الشّهير: بالسُّروريّ المتوفّى سنة (٩٦٩هـ)).

٤- حاشية على شرح الهداية المسمّى:(نهاية النّهاية)، لمحبّ الدّين: محمّد بن محمّد بن محمّد بن محمّد بن محمود، المعروف: بابن الشِّحنة، الحلبيّ (٨٩٠هـ)[٣٩]، وهو في الفروع[٤٠]ذكر فيها، التّنبيه على أحاديث (الهداية)[٤١]، والهداية، كتاب في الفقه الحنفيّ، لمصنّفه علي بن أبي بكر المرغينانيّ (ت٥٩٣هـ)[٤٢].

٥- الحواشي الصّغرى على تفسير أنوار التّنزيل، وأسرار التّأويل للبيضاويّ[٤٣]،لناصر الدّين، أبي سعيد، عبدالله بن عمر البيضاويّ، الشّافعيّ، المتوفّى بتبريز سنة (٦٨٥هـ)، وقيل سنة (٦٩٢هـ)[٤٤].

٦- الحواشي الكبرى على تفسير أنوار التّنزيل للبيضاويّ، أوّلها: (الْحَمد لله الَّذِي جعلني كشّاف الْقُرْآن وصيّرني قَاضِياً بَين الْحَقّ والبُطلان...)[٤٥]، توجد نسخة منه في مكتبة الملك فيصل للبحوث الإسلاميّة في المملكة العربيّة السّعودية، رقمها: (١٠٢٤)[٤٦].

٧- شرح الأمثلة المختلفة في التّصريف، الّذي أنا بصدد تحقيقه.

٨- شرح ايساغوجي في المنطق[٤٧]،وإيساغوجي: هو لفظ يونانيّ، معناه: الكلّيّات الخمس، أي: الجنس، والنّوع، والفصل، والخاصّة، والعرض العام، وهو باب من الأبواب التّسعة للمنطق[٤٨]، توجد منه نسخة في مكتبة الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميّة في المملكة العربيّة السّعوديّة رقمها: (٣٥٦٥٤)[٤٩].

٩- شرح الجامع الصّحيح للبخاريّ، ذكره حاجي خليفة، وقال: إنه مجلدات[٥٠].

١٠- شرح رِسَالَة المُعَمَّى أو(المعمّيات)[٥١] لعبد الرّحمن الجاميّ (٨٩٨هـ)[٥٢]، والمُعَمّى، فنٌّ لَمْ يُسْبق إِلَيْهِ فِي الْبَيَان الْعَرَبِيّ؛ لأَن هَذَا الشَّيْء كَانَ مِمَّا ينْفَرد بِهِ الرّوم والعجم، وهو قَولٌ يُسْتَخْرج مِنْهُ كلمة فَأَكْثر بطرِيق الرَّمْز، والإيماء بِحَيْثُ يقبله الذَّوْق السَّلِيم، واللّغز مثله إِلا أَنه يَجِيء على طَرِيقَة السُّؤَال، وَالْفرق بَينه وَبَين المعمّى أَنّ الْكَلام إِذا دلّ على ذَات شَيْء من الأَشْيَاء بِذكر صِفَات لَهُ تُمَيّزه عَمَّا عداهُ، كَانَ ذَلِك لغزاً، وَإِذا دلّ على اسْم خَاصّ بملاحظة كَونه لفظاً بِدلالَة مرموزه سُمّي ذَلِك مُعمّى، فَالْكَلام الدَّال على بعض الأَسْمَاء يكون مُعمّى من حَيْثُ إنّ مَدْلُوله ذَات من الذوات لا بملاحظة أوصافها[٥٣].

١١- شرح رِسَالَة المُعَمّى أو (المعمّيات)[٥٤]، لمير حُسَيْن،حسين بن محمّد الشِّيرازيِّ، النّيسابوريّ، المتوفّى سنة(٩٠٤هـ)[٥٥].

١٢- شرح المصباح للمطرزيّ في النّحوللإمام: ناصر الدّين بن عبد السّيد المطرزيّ، النّحويّ، المتوفّى سنة(ت٦١٠هـ)[٥٦].أوّله: (الحمد لله الّذي جعل الفاعلين بأمره ..)[٥٧]، توجد نسخة منه في مكتبة برنستون في الولايات المتّحدة الأمريكيّة رقمها: (١١٧١)[٥٨].

١٣- شرح المراح في التّصريف، وهو شرح على كتاب مراح الأرواح، لأحمد بن علي بنمسعود، المتوفّى سنة (ت٧٠٠هـ) تقريباً، كما في الأعلام للزركلي: ١/ ١٧٥.

١٤- شرح كُلُستانِ، للشّيخ سعدي بن عبد الله الشِّيرَازِيّ المتوفّى سنة (٦٩١هـ)، ذكره حاجي خليفة وقال: (شرحه المولى: مصطفى بن شعبان، المعروف: بسروريّ، المتوفّى سنة (٩٦٩هـ)، تسع وستّين وتسعمائة، شرحه شرحاً وافياً بالْعَرَبِيَّة[٥٩]، وكُلُستان، كتاب على ثمانيّة أبواب، محتوياً على أبيات فارسيّة، وأشعار عربيّة، وأمثال غريبة، ولطائف عجيبة:

الأوّل: في سيرة الملوك. **الثّاني**: في أخلاق الفقراء. **الثّالث**: في فضيلة القناعة. الرّابع: في فوائد

الصّمت. الخامس: في العشق. السّادس: في الضّعف والهرم. السّابع: في تأثير التّربيّة. الثّامن: في آداب الصّحبة.

توجد نسخة منه في مكتبة الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، في المملكة العربيّة السّعوديّة[٦٠].

١٥ -شعر في الألسن الثّلاثة، أوّل وثانٍ وثالث[٦١].

ثانيا: مصنفاته باللغة التركيّة:

١- بحر المعارف في الْعرُوض، تركيّجمع فيه: قواعد الشّعر والعروض والقافية من أجل تلميذه مصطفى خان ابن السّلطان: سليمان خان[٦٢]، ورتّبه على: مقدّمة، وثلاث مقالات، وخاتمة، فرغ منه في صفر سنة(٩٥٦هـ)[٦٣]، توجد نسخة منه في مكتبة الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، في المملكة العربيّة السّعوديّة، رقمها: (٥٣٦٥)[٦٤].

٢- تَرْجَمَة روض الرّياحين، المسمّى:(نزهة العيون النّواظر، وتحفة القلوب والخواطر)[٦٥]، لعبدالله بن أسعد بن علي اليافعيّ، عفيف الدّين، المتوفّى سنة (ت٧٦٨هـ)[٦٦]، وهو كتاب في التّاريخ والتّراجم، ترجمه إلى التّركيّة[٦٧].

٣- ديوَان شعر تركيّ[٦٨]، شرحه السّيد عثمان بنموسى الأطنه ويّ الروميّ الشّاعر المؤرّخ المتوفّى سنة (ت١٢١٢هـ)، سمّاه: ديوان سروري[٦٩].

٤- شرح البوستان لسعدي الشّيرَازِيّ، والبوستان، منظوم فَارسيّ فِي الأخلاق[٧٠]، قال عنه حاجي خليفة[٧١]: (وهو: كتاب مشهور، متداول، غنيّ عن التّوصيف، ولمّا كان مقدّمة لتعلّم الفرس، وحفظه للصّبيان، كتبوا له شروحاً تركيّة، منها: شرح: الشّيخ: مصطفى بن شعبان، المشهور بالسّروريّ، المتوفّى سنة، تسع وستّين وتسعمائة)، توجد نسخة منه في مكتبة إستانبول بتركيا رقمها: (٤٨٢٨٠)[٧٢].

٥- شرح ديوان حافظ[٧٣]، شمس الدّين: محمّد الشّهير، بحافظ الشّيرازيّ المتوفّى سنة (٧٩٢هـ)، والدّيوان باللّغة الفارسيّة، قال عنه حاجي خليفة[٧٤]: (شرحه مصطفى بن شعبان المتخلّص بسروريّ المتوفّى سنة (٩٦٩هـ)، تسع وستين وتسعمائة شرحاً تركياً، أوّله: (الحمد لله الّذي حفظ الذّكر ...إلخ).

٦- شرح شبستان خيال للفتاحي، يحيى سيبك المعروف: بفتاحي النّيسابوريّ، المتوفّى سنة (ت ٨٥٢هـ)[٧٥]، وشبستان خيال، منظومة في الأدب باللّغة التّركيّة، ذكره حاجي خليفة إذ قال: (وقد شرحه: مصطفى بن شعبان السّروريّ بالتّركيّ، المتوفّى سنة (٩٦٩هـ)، تسع وستّين وتسعمائة،

بالتّركيّ)[٧٦].

ثالثا: مصنفاته باللغة الفارسية:

١- شرح المثنويّ، لجلال الدَّين،محمّد بن محمّد ابن الحسين بن أحمد البلخيّ القونويّ الرُّوميّ، المتوفّى سنة (ت٦٧٢هـ)[٧٧]، والمثنويّ: القصص والأخبار الّتي وضعها شعراء الفرس[٧٨].

٢- شرح موجز فِي الطِّبّ[٧٩]، توجد نسخة منه في مكتبة دار الكتب القطريّة في الدّوحة، رقمها: (٧٤٤١٢)[٨٠].

المبحث الثاني
كتاب الأمثلة المختلفة، وشروحه

أولا: كتاب الأمثلة المختلفة.

عنوانه (الأمثلة المختلفة)، هذا ما ذكرته لنا فهارس المخطوطات[٨١] والمطبوعات[٨٢]، وقد ثُبِّت على قسم من النّسخ عنوان (الأمثلة المختلفة في تصريف الفعل (نَصَرَ))[٨٣]، وقد يكون من عمل النّسّاخ، وليس من أصل العنوان، مؤلّفه مجهول، وأحسب أنّي قد بذلت جهداً، للوقوف على مؤلِّفه، في أثناء متابعتي لفهارس المخطوطات، والمطبوعات فيما له علاقة بالكتاب، وكتاب (اكتفاء القنوع بما هو مطبوع)[٨٤]، و(معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة)[٨٥]، إذ بلغ عدد النّسخ الّتي تابعتها، ثلاثاً وخمسين نسخة، كلّها ليست منسوبة إلى مؤلِّف[٨٦]، أو ذكروا أنّ مؤلّفها غير معروف[٨٧]. إلاّ أنّي وجدت في إحدى النّسخ المخطوطة لشرح الأمثلة -وهي نسخة حصلت عليها من جامعة أم القرى، قسم المخطوطات- قد ثبت على غلافها الآتي: (مصنّف الأمثلة المختلفة، حضرت، علي -كرّم الله وجهه- سيّد أحمد بن مصطفى الشهير بلالي، على الأمثلة)، وهذا أظنه من عمل النّاسخ نفسه؛ لأنّ ما ذكره غير واضح، وأحمد بن مصطفى، هو شارح لكتاب الأمثلة وليس مصنفاً لها.

ووقفت -في أثناء بحثي على الشابكة[٨٨] (الإنترنت)- على عنوان (الأمثلة المختلفة)، منسوبة إلى البِركِلي[٨٩]، وهو لقب اشتُهر به مجموعةٌ من العلماء منهم: تقيّ الدّين، أبو بكر، بن محمّد، بن محمّد، المتوفّى سنة (٩٣٦هـ)[٩٠]، ومحمّد بن عبد الكريم بن عبد الوهاب البركليّ الرّوميّ المدرّس الحنفيّ المعروف بـ(زلف نكار)، المتوفّى سنة (٩٦٤هـ)[٩١]، وفضل الله بن محمّد الرّوميّ البركليّ، (مجهولة سنة وفاته)[٩٢]، ولَم أقف عندهم على مصنَّف اسمه (الأمثلة المختلفة)، أو على مصنَّف صرفيّ. إذن تبقى نسبة الكتاب مجهولة، أو غير معروفة.

أمّا موضوعه، فهو كتاب مختصّ بالصّرف، وهو متن صغير الحجم، ذَكر فيه مؤلّفه، الأمثلة

المختلفة في تصريف الكلمة الواحدة إلى صيغ متعدّدة مختلفة، في اسميتها وفعليتها، والأمثلة المختلفة المتصرّفة من الأفعال والأسماء أربع وعشرون صيغة، ثلاث عشرة منها فعل، وإحدى عشرة منها اسم، أمّا الفعل، فهو: (نَصَرَ، يَنْصُر، لَمْ يَنْصُرْ، لَمّا يَنْصُرْ، ما يَنْصُرُ، لا يَنْصُرُ، لن يَنْصُرَ، لِيَنْصُرْ، لا يَنْصُرْ، أُنْصُرْ، لا تَنْصُرْ، ما أَنْصَرَه، وأَنْصِرْ به). وأمّا الاسم، فهو: (نَصْراً، فهو ناصِرٌ، وذاك منصورٌ، ومَنْصَرٌ، مِنْصَرٌ، نَصْرَةً، ونِصْرَةً، ونُصَيْرٌ، ونَصْرِيٌّ، ونصّارٌ، وأَنْصَر)، المتعلّقة، بالماضي والمضارع والأمر، والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، واسمي الزّمان والمكان، واسمي الهيئة والمرّة، والجموع بنوعيه: القلّة والكثرة، والمبالغة واسم التّفضيل[٩٣].

أمّا زمن تأليفه، فمعلوم أنّه أُلّف قبل سنة (٩٦٩هـ)، وهي سنة وفاة شارح الأمثلة المختلفة مصلح الدّين مصطفى السّروريّ، الّذي أحسبه أقدم شرح على الأمثلة، وقد يُعارض هذا الرّأي إذا ما ظهر شارحٌ آخر يكون زمن شرحه أقدم من زمن مصطفى السّروريّ، فأحسب أنّ الأمثلة المختلفة، قد صُنِّفَ في أوائل القرن التّاسع، تقريباً، على يد عالِمٍ من علماء الرّوم؛ والدّليل على ذلك ما ذكره مصطفى السّروريّ في مقدّمته على شرح الأمثلة المختلفة، إذ يقول: (كتبت في أوائل الشّباب حين كوني من عداد الطّلاّب شرحَ الأمثلة المختلفة، لبعض الأحبّة المؤتلفة)[٩٤]، أي في حدود سنة (٩١٠هـ)، تقريباً، ولو كان أقدم من ذلك لقال: لبعض الأساتذة، ثمّ إنّي لَمْ أجد شارحاً للأمثلة قبل هذا القرن، ولأنّ أكثر الشّراح من القرون المتأخرة، القرن العاشر والحادي عشر والثّاني عشر، وأكثرهم من علماء الرّوم -كما سيأتي ذكرهم بعد هذه الفقرة- إن شاء الله تعالى.

ثانيا: شروح الكتاب.

لكتاب الأمثلة المختلفة مجموعة من الشّروح النّافعة، إذ بلغ عددها سبعة شروح، منسوبة إلى مؤلفيها، وقبل أن أبدأ بذكرها، أودّ أن أنبِّه على اسم كتاب عنوانه شبيه بكتاب شرح الأمثلة، وهو شرح الأمثلة، لابن القطّاع، علي ابن جعفر بن علي السّعديّ، المتوفّى سنة (٥١٠هـ)[٩٥]، هذا الكتاب عنوانه يوحي بأنّه في الصّرف إلاّ أنّه مختصّ بالأمثال العربيّة، كما بيّن ذلك الدّكتور عفيف عبد الرّحمن مؤلّف كتاب: (الأدب الجاهليّ في آثار الدّارسين قديماً وحديثاً)[٩٦]؛ ولأنّ هذا يحدث اللّبس في تحديد زمن تأليف كتاب الأمثلة؛ أحببت أن أنبّه عليه وأذكره.

أمّا شروح الأمثلة المختلفة، فإنّي أذكرها

مرتّبة بحسب زمن وفاة مؤلفيها، وهي:

١- شرح الأمثلة المختلفة، مصطفى السّروريّ، وهو الكتاب الّذي أعمل في تحقيقه.

٢- شرح الأمثلة المختلفة، أحمد بن مصطفى لالي شبلي، المتوفّى سنة (١٠٠١هـ)[٩٧].

٣- شرح الأمثلة المختلفة، داوود بن محمّد القارصيّ الحنفيّ، المتوفّى سنة (١١٦٠هـ)[٩٨]، أوّله: (الحمد لله الّذي جعل العربيّة مفتاح الكلام...).

٤- شرح الأمثلة المختلفة المسمّى (الأبكرة المؤتلفة في شرح الأمثلة المختلفة)، عبد القادر القرميّ الكفويّ، المتوفّى سنة (١٢٣٨هـ)[٩٩].

٥- شرح الأمثلة المختلفة، حسين بن أحمد، الشّهير بزيني زاده، الرّوميّ الحنفيّ، المتوفّى سنة (١١٦٨هـ)[١٠٠]. توجد منه نسخة في مكتبةالملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، رقمها: (١٤٠٦٦/ مجاميع).

٦- شرح الأمثلة المختلفة، علي بن محمّد الأدرنه ويّ الّروميّ الحنفيّ الملقّب بمدحي، ويعرف باسكيجي زاده، المتوفّى سنة (١٢٤٣هـ)[١٠١].

٧- شرح الأمثلة المختلفة، محمّد بن باقر بن علي رضا الأردكانيّ، المتوفّى سنة (١٨٥٠هـ)[١٠٢].

وتوجد شروح أخرى غير منسوبة إلى مؤلّف، وهي:

١- شرح الأمثلة المختلفة، (مطبوع)[١٠٣]، أوّله: (الحمد لله الّذي زيّن أذهان المبتدئين بالمثال،..)[١٠٤].

٢- شرح الأمثلة المختلفة، (مطبوع)[١٠٥].

٣- شرح الأمثلة المختلفة، المسمّى (زهرة القلوب)[١٠٦]، أوله: (الحمد لله بجميع المحامد على جميع النّعم،...)، حصلت على نسخة منه من مكتبة الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، رقمها: (١٤٠٦٦/ مجاميع)، وفيه: زخرة القلوب، وليس، زهرة القلوب.

٤- شرح الأمثلة المختلفة، المسمّى (المصرّح في شرح الأمثلة)[١٠٧].

٥- شرح الأمثلة المختلفة في التّصريف، توجد منه نسخة في مكتبةالملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، رقمها: (٤٥٠٩/ مجاميع)[١٠٨].

٦- شرح الأمثلة المختلفة، توجد منه نسخة في مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقمها: (٦٩٣٤/ مجاميع)[١٠٩].

٧- شرح الأمثلة المختلفة، توجد منه نسخة في مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقمها: (٨٥١٩٨/ مجاميع)[١١٠].

٨- شرح الأمثلة المختلفة، توجد منه نسخة في مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات

الإسلامية، رقمها: (٩٢٩٣/ مجاميع)[١١١].

ثالثا: كتاب شرح الأمثلة المختلفة، لمصلحالدّين مصطفى بن شعبان:

أوّلاً: عنوانه:

لَم يذكر الشّارح في مقدّمته، عنواناً واضحاً لشرحه، بل ذكر لنا أنّ شرحه قد كتبه في أوائل الشّباب عندما كان من عداد الطّلاّب، على كتاب الأمثلة المختلفة، وهو لبعض الأحبّة المؤتلفة، وأنّه قد كتب هذا الشّرح في نسخة واحدة، دون نَسْخِ نُسخةٍ أخرى، حتّى عرض عليه بعض الأهالي صورةَ نسخة ممسوخة فيها كثير من التّحريف والتّصحيف؛ ممّا دفعه إلى إصلاح المكتوب وتصحيح الأسلوب، ثمّ ختم مقدّمته بقوله: (وضممتُ إلى ما فيه نبذاً من الفوائد، ونظَمت في سِلكه بعض الفرائد؛ ليكون مجموعة شافية في أصول الصّرف كافية)[١١٢]، فأحسب أنّه قد اكتفى بهذا القول عنواناً لشرحه، وإن لَم يصرّح به.

وما ثبت على النّسخ ليس عنواناً خاصّاً بالكتاب، وإنّما هو عنوانٌ عامٌّ، عُرف من قراءة مقدّمة الكتاب من قبل النّسّاخ، ولو كانت خالية من اسم المؤلّف؛ لَما عُرفت نسبتُه، ولأصبح كغيره من المصنّفات مجهولة المؤلّف، أو مؤلّفه غير معروف، والعنوان العامّ، ثابت على النّسخ الثّلاث،(ج)، و(د)، و(ز)، ففي (ج)، هذا شرح أمثلة، وفي (د)، سروري أمثلة، وفي (ز)، شرح الأمثلة، وقد خلت النّسخ الأخرى (أ)، و(ب)، و(هـ)، من العنوان. وفي أثناء بحثي في فهارس المخطوطات وجدت عنواناً آخر لهذا الشرح، هو(شرح الأمثلة المختلفة في التّصريف)[١١٣]. والّذي أراه مناسبا لأن يكون عنوانا لهذا الكتاب، والله أعلم.

ثانيا: نسبته:

لا أكاد أجد صعوبة في تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلّفه، فالمقدّمة تغني الباحث في تحقيق هذه النّسبة، إلاّ أنّي أجد نفسي- ملزماً في عرض، وبيان ما ذكره أصحاب السّير والأعلام، وما ذكرته فهارس المخطوطات، والتّراث العربيّ. وأوّل من نسبه إلى السّيـ وريّ، إسماعيل البغداديّ، في كتابه، هدية العارفين[١١٤]، ثمّ الزّركليّ، في كتابه الأعلام[١١٥]، وخزانة التّراث (فهرس مخطوطات)، الّتي أصدرها مركز الملك فيصل[١١٦]، وفهرس المخطوطات في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنّورة[١١٧]، وفهرس المخطوطات في الجامعة الإسلاميّة[١١٨] في المملكة العربيّة السّعوديّة.

ثالثا: مادته ومنهجه:

في أثناء حديثي عن كتاب الأمثلة، قلت: إنّه كتاب أُلّف في بيان الأبنية والصّيغ الصّرفية المختلفة، فالشّرح يتبع المشروح في مادّته ومسائله، هذا من حيث الإطار العامّ، أمّا الإطار الخاصّ، فقد نهج شارح الأمثلة في عرضه لمسائل الكتاب نهجاً علمياً جديداً، فلَم يكتفِ بذكر الأبنية وشرحها، بل شرع في بيان العلل العلميّة في ذكرها، فقد اعتمد على منهج السّؤال، ثمّ الإجابة عن هذا السّؤال، وهذه منهجيّة وجدتها عند أبي علي الفارسيّ في كتابه (الإغفال)، إلاّ أنّ هذا المنهج المتّبع في شرح الأمثلة، لَم أقف عليه عند غيره ممّن ألّفوا في أبنية الأفعال والتّصريف، وسيجد القارئ الكريم -عند مطالعة الكتاب- هذا الأمر ظاهراً جليّاً. من ذلك قوله في علّة تقديم الماضي على المضارع: (فاعلم أنّ الماضي في اللّغة: السّابق، وفي الاصطلاح: ما دلّ بأصل الوضع على زمان قبل زمان إخبارك، وقدّمه على المضارع- وهو(**يَنصُرُ**)-؛ لتجرّده عن الزّيادة،مع ما في معناه من التّقدّم، فإن قيل: لِمَ لَم يجْعَل (**يَنْصُرُ**) ماضياً و(**نَصَرَ**) مضارعاً؟ قلنا: لأنّ المضارع فرعُ الماضي باعتبار المدلول؛ لتقدّم معنى الماضي، والمزيد عليه فرع المجرّد؛ فأعطى لهما ما هو حقّهما، وإنّما قدّمهما على المصدر، وهو(**نَصْرَاً**)-مع أنّه أصل لهما- نظراً إلى أنّهما قد يعملان فيه؛ فقدّم العامل على المعمول، فإن قيل:لِمَ اعتبر جهةَ أصالة الفعل في العمل، ولَمْ يعتبر جهة أصالة المصدر في الاشتقاق، مع أنّ علم الصّرف باحثٌ عنه؟ قلنا: رعايةُ الارتباط المعنويّ بين ما جُمع من الأمثلة أمرٌ مهمٌ مهما أمكن، ولا دخل للاشتقاق فيه؛ فاعتُبر العمل؛ لأنّ الارتباط المعنويّ لا يحصل إلاّ به، يعني: إنّما اعتبر جهةأصالة الفعل؛ لأنّ أصالته في العمل متّفق عليهبين البصريّين والكوفيّين، بخلاف أصالة المصدر في الاشتقاق؛ لأنّه مختلفٌ فيه بينهما، فإذا قدّم الفعلَ حصل الارتباط المعنويّ، فإن قيل: ما القرينة الدّالة على اعتبار كون الفعل عاملاً؟ قلنا: القرينةُ، ذكرُ المصدر منصوباً لا ساكناً؛ لأنّ الاسم إذا لَمْ يكن معمولاً يُذكر ساكناً)، وهذا المنهج اتبعه في علّة تقديم اسم الفاعل على المفعول، وبقيّة المشتقات والصّيغ.

أمّا منهجه الصّرفي، فقد رأيته يلتزم برأي الجمهور كثيراً، ويعتمد عليه في بناء علله الصّرفية، مثال ذلك، قوله في بيان الفرق بين(لَم، ولَمّا)، إذ يقول: (فالفرق بين (لَمْ، ولَمّا)، أنّ (لَمْ)، تقلب معنى المضارع إلى الماضي وتنفيهو(لَمّا) كذلك، إلاّ أنّ في (لَمّا) استغراقَ نفي الفعل من الماضي إلى الحال، تقول: ندم آدمُ-عليه السّلام-

ولَمْ ينفعه النَّدم، أي: عقيب النَّدم ولَمْ يلزم استمرار عدم النّفع إلى وقت الإخبار، وتقول: نَدِمَ إبليسُ ولّما ينفعه النّدم لزم استمرار عدم النّفع من الماضي إلى وقت الإخبار؛ لأنّ زيادة معنى (لَّا) بزيادة (ما)؛ لانَّ أصل:(لّا)، لَمْ، زيدت عليها (ما) وأدغمت الميم الأولى في الثّانية؛ فصار (لَّا)). فالقول بتركيب (لّما)، من (لَم، وما)، هو قول الجمهور. ولَم أجده يرجح رأياً صرفياً على رأي آخر، إنّما وجدته يذكر الآراء البصريّة والكوفيّة، ثمّ يبني تعليلاته. من ذلك قوله في أصالة الاشتقاق بين الفعل والمصدر، وعلّة اعتبار جهة أصالة الفعل في العمل،إذ يقول: (فاعتُبر العمل؛ لأنّ الارتباط المعنويّ لا يحصل إلاّ به، يعني: إنّما اعتبر جهةأصالة الفعل؛ لأنّ أصالته في العمل متّفق عليهبين البصريّين والكوفيّين، بخلاف أصالة المصدر في الاشتقاق؛ لأنّه مختلفٌ فيه بينهما، فإذا قدّم الفعلَ حصل الارتباط المعنويّ).

رابعا: نسخه:

اعتمدت في تحقيق كتاب (شرح الأمثلة المختلفة في التّصريف)، لمصلح الدّين مصطفى السّروريّ، على ستّ نسخ، هي:

١-نسخة الأصل، ورمزت لها بالحرف(أ)، وهي مصوّرة عن أصل محفوظ في مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، تقع ضمن مجموع رقمه (٤١٤/ مجاميع)، اللّغة العربيّة/ صرف، تبدأ بوجه الورقة (٢)، وتنتهي بظهر الورقة (١٠)، وهي في ثماني ورقات، مجموع صفحاتها ستّ عشرة صفحة، في كلّ صفحة عشرون سطراً، في كلّ سطر عشر إلى إحدى عشرة كلمة تقريباً. كُتبت بخطّ النّسخ، وخلت من السّقط والتّحريف والتّصحيف إلاّ في مواضع قليلة، ناسخها مجهول، تمّ نسخها في سنة تسع وخمسين ومئتين وألف من الهجرة، كما هو ثابت في نهاية المخطوط.

٢-النّسخة المرموز إليها بالحرف(ب)، وهي مصوّرة عن أصل محفوظ في مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، تقع ضمن مجموع رقمه(١٦٤٧/ مجاميع)، اللّغة العربيّة/ صرف، تبدأ بوجه الورقة(١)، وتنتهي بوجه الورقة (٦)، وهي في ستّ ورقات، مجموع صفحاتها إحدى عشرة صفحة، في كلّ صفحة واحد وعشرون سطراً، في كلّ سطر إحدى عشرة إلى اثنتي عشرة كلمة تقريباً. كتبت بخط النّسخ، سقطت منها الورقة الرّابعة كاملة، وفيها تحريف وتصحيف، أشرت إليه في المقابلة بين النّسخ. اسم النّاسخ، أغا علي بن محمّد الداغستانيّ، تمّ

نسخها في سنة أربع وستّين ومئتين وألف من الهجرة، كما هو ثابت في نهاية المخطوط.

٣-النّسخة المرموز إليها بالحرف(ج)، وهي مصورة عن أصل محفوظ في مكتبة الملك عبد الله ابن عبد العزيز، في جامعة أمّ القرى، قسم المخطوطات، تقع ضمن مجموع رقمه (٤٧٩٤/ مجاميع)، اللّغة العربيّة/ صرف، تبدأ بوجه الورقة(٢)، وتنتهي بوجه الورقة(٦)، وهي في خمس ورقات، مجموع صفحاتها تسع صفحات، في كلّ صفحة ثلاثة وعشرون سطراً، في كلّ سطر سبع عشرة إلى ثماني عشرة كلمة تقريباً. كُتبت بخط النّسخ، فيها تحريف وتصحيف، وقليل من السّقط، أشرت إليه في المقابلة بين النّسخ، عليها تعليقات كثيرة على الورقة الأولى، اسم النّاسخ مجهول، وسنة النّسخ كذلك.

٤-النسخة المرموز إليها بالحرف(د)، وهي مصورة عن أصل محفوظ في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق(المكتبة الظاهرية سابقاً)، تقع ضمن مجموع رقمه (٤٨٢/ مجاميع)، اللّغة العربية/ صرف، تبدأ بوجه الورقة(٢)، وتنتهي بوجه الورقة(١٩)، وهي في ثماني عشرة ورقة، مجموع صفحاتها خمس وثلاثون صفحة، في كلّ صفحة ثلاثة عشر سطراً، في كلّ سطر خمس إلى ست كلمات تقريباً. كتبت بخط النّسخ، وخطّها واضح مشكولة الكلمات، فيها تحريف وتصحيف، وقليل من السّقط، أشرت إليه في المقابلة بين النّسخ، عليها تعليقات كثيرة على الورقة الأولى، والثّانية والثّالثة والرّابعة. تمّ نسخها في سنة ثلاث وثمانين وألف، اسم النّاسخ مجهول، ولكن أحسب أنّه من بلاد التّرك؛ لوجود تعليقات -في آخرها- للنّاسخ نفسه باللّغة التّركية، والله أعلم.

٥-النّسخة المرموز إليها بالحرف (هـ)، وهي مصوّرة عن أصل محفوظ في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز، في جامعة أمّ القرى، تقع ضمن مجموع رقمه(٩٦٠/ مجاميع)، اللّغة العربيّة/ الصّرف، تبدأ بوجه الورقة (١١٧)، وتنتهي بظهر الورقة (١٢٢)، وهي في ستّ ورقات، مجموع صفحاتها اثنتا عشرة صفحة، في كلّ صفحة عشرون سطراً، في كلّ سطر إحدى عشرة إلى اثنتي عشرة كلمة تقريباً. كتبت بخط النّسخ، وخطّها واضح، الورقة الأخيرة ساقطة، فيها تحريف وتصحيف أشرت إليه في المقابلة بين النّسخ، اسم النّاسخ مجهول، وسنة النّسخ كذلك؛ لسقوط الورقة الأخيرة.

٦-النّسخة المرموز إليها بالحرف (و)، وهي مصوّرة عن أصل محفوظ في مكتبة معهد الثّقافة والدّراسات الشّرقيّة، في جامعة طوكيو، تقع ضمن مجموع رقمه (١٣٣/ مجاميع)، لغة عربيّة، تتألف من ورقة واحدة مع ورقة العنوان، تبدأ بوجه الورقة (١)، وتنتهي بوجه الورقة (٢)، والأوراق الأخرى ساقطة، خطّها غير واضح فيه تحريف وتصحيف، أشرت إليه في المقابلة بين النّسخ.

أما المنهج المتّبع في التّحقيق فيقوم على الآتي:

١-أجريت المقابلة بين نسخ الكتاب كلّها، الأصل(أ) و(ب)، و(ج)، و(د)، و(ه)، و(و)، وأشرت إلى الفروق في الحاشية، وأثبتُّ التّحريفات والتّصحيفات والأخطاء ومواضع التّكرار والسّقط.

٢-خرّجتُ الآيات القرآنية وحصرتها بين قوسين مزهّرين.

٣-عرّفتُ بالأعلام الواردة أسماؤهم في الرّسالة، ما أمكن ذلك، وأشرت إلى مصادر تراجمهم.

٤-بيّنتُ معاني المصطلحات الصّرفيّة الواردة، الّتي تحتاج إلى توضيح مع شرح النّص الّذي يحتاج إلى إيضاح بالاعتماد على كتب الصّرفيّين الأخرى.

٥-ذكرت الآراء الصّرفيّة بين البصريّين والكوفيّين في المسائل الخلافيّة الّتي ذكرها المؤلّف، سواء أصرّح بالخلاف أم لَم يصرِّح، بالرّجوع إلى كتب الخلاف المعتمدة.

٦-نسبتُ الأقوال الّتي وردت في الكتاب إلى أصحابها ما أمكن وما لَم أقف عليه نبّهتُ عليه في الحاشية.

٧-أشرت إلى بدء كلّ صفحة من المخطوط الأصليّ، ورمزت لوجه الورقة بالرّمز (و) مع رقمها [رقمها/ و] ولظهرها بالرّمز (ظ) مع رقمها أيضاً [رقمها/ ظ].

٨-ألحقتُ في ختام الدّراسة لهذه الرّسالة نماذج من صور الصّفحتين الأولى والأخيرة من كلّ نسخة.

الورقة الأولى من النسخة (أ)

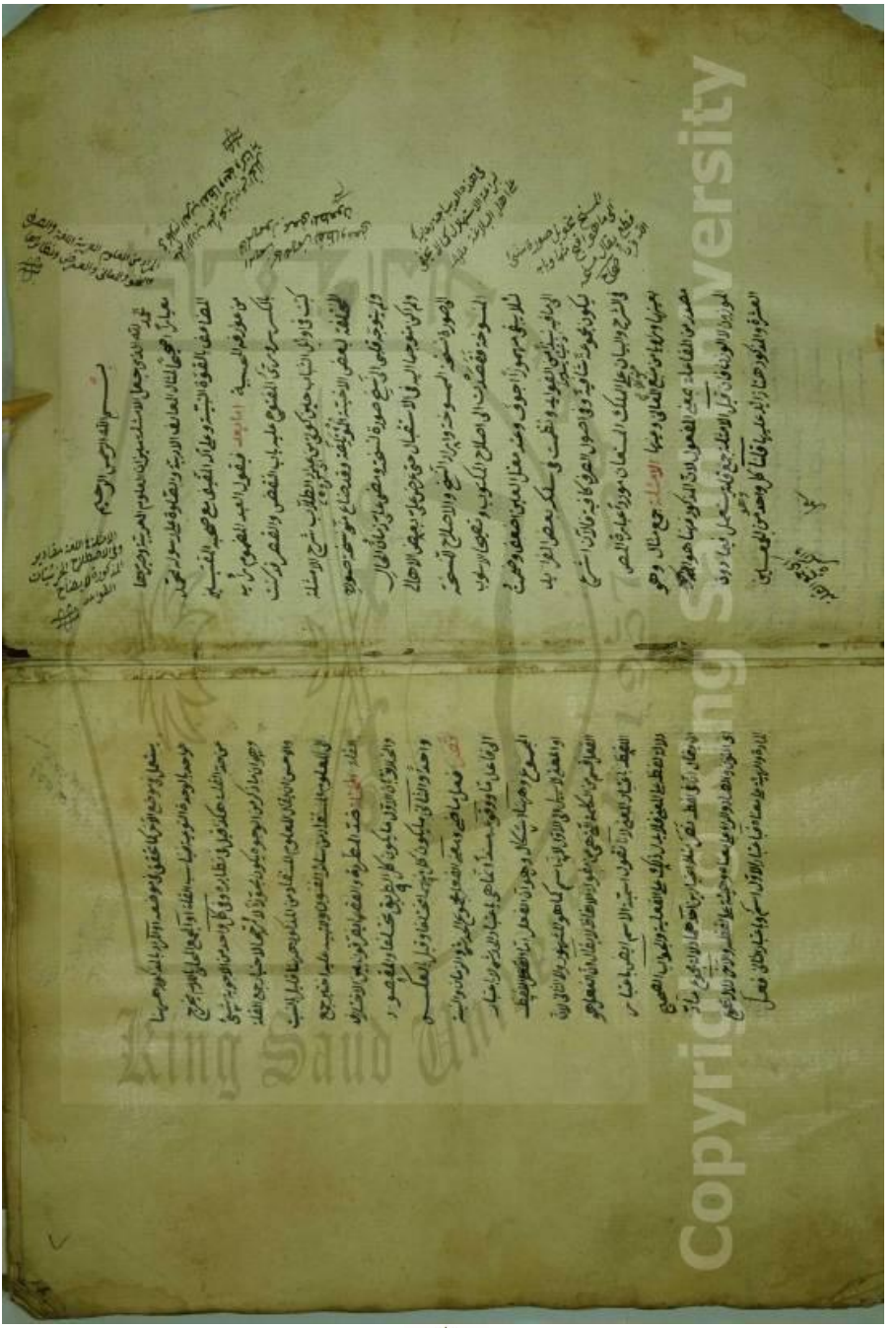

الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

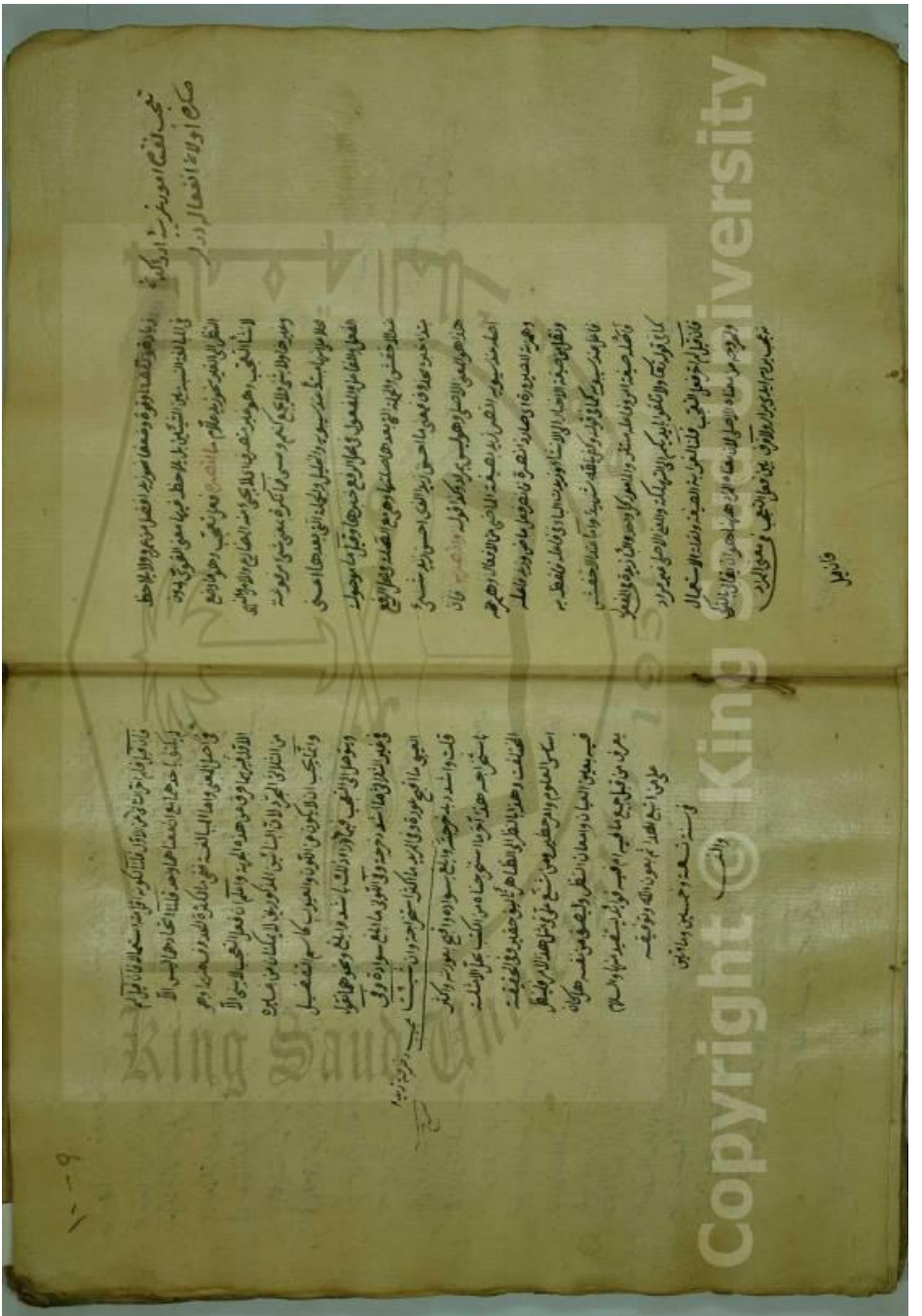

الورقة الأولى من النسخة (ب)

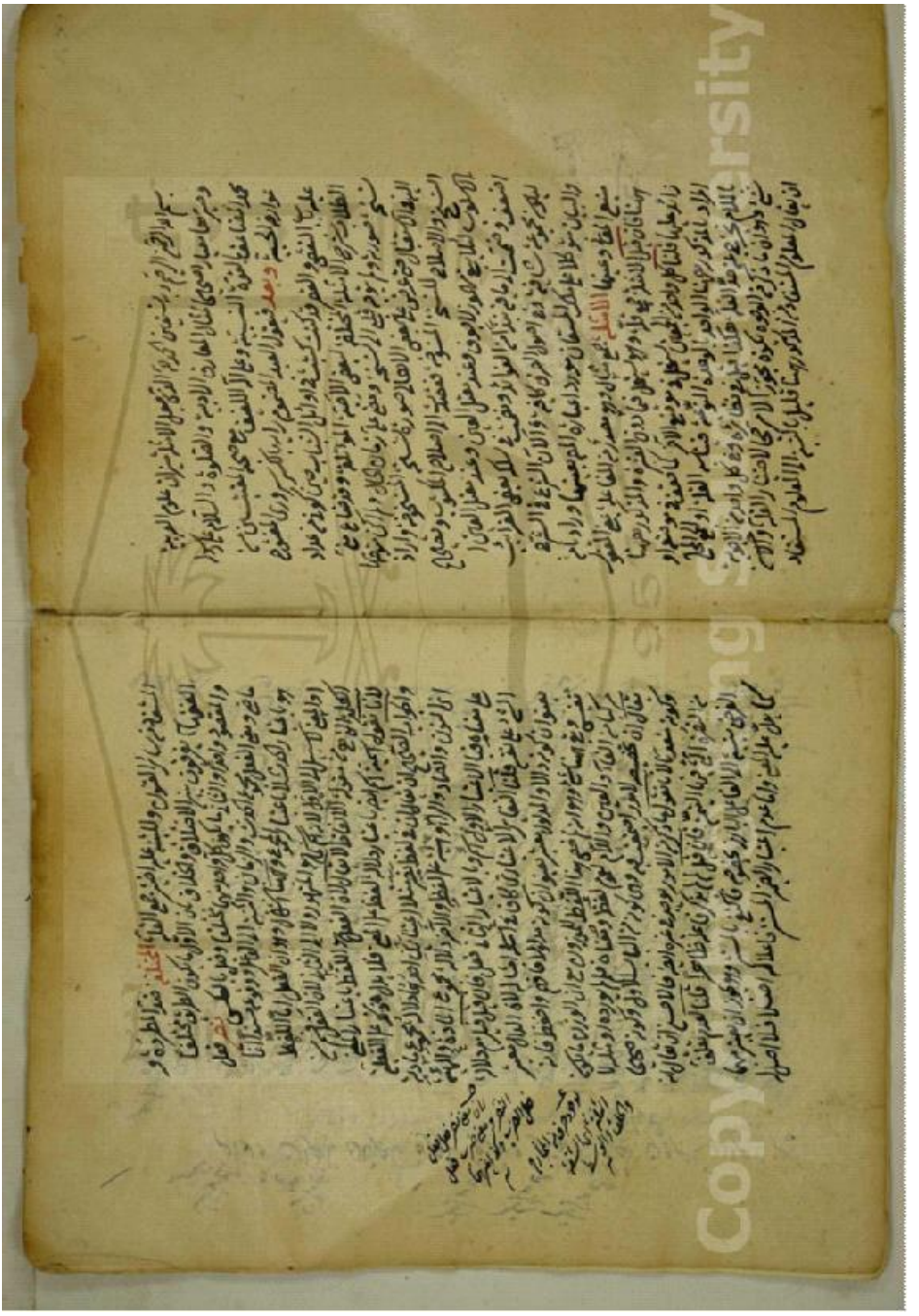

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

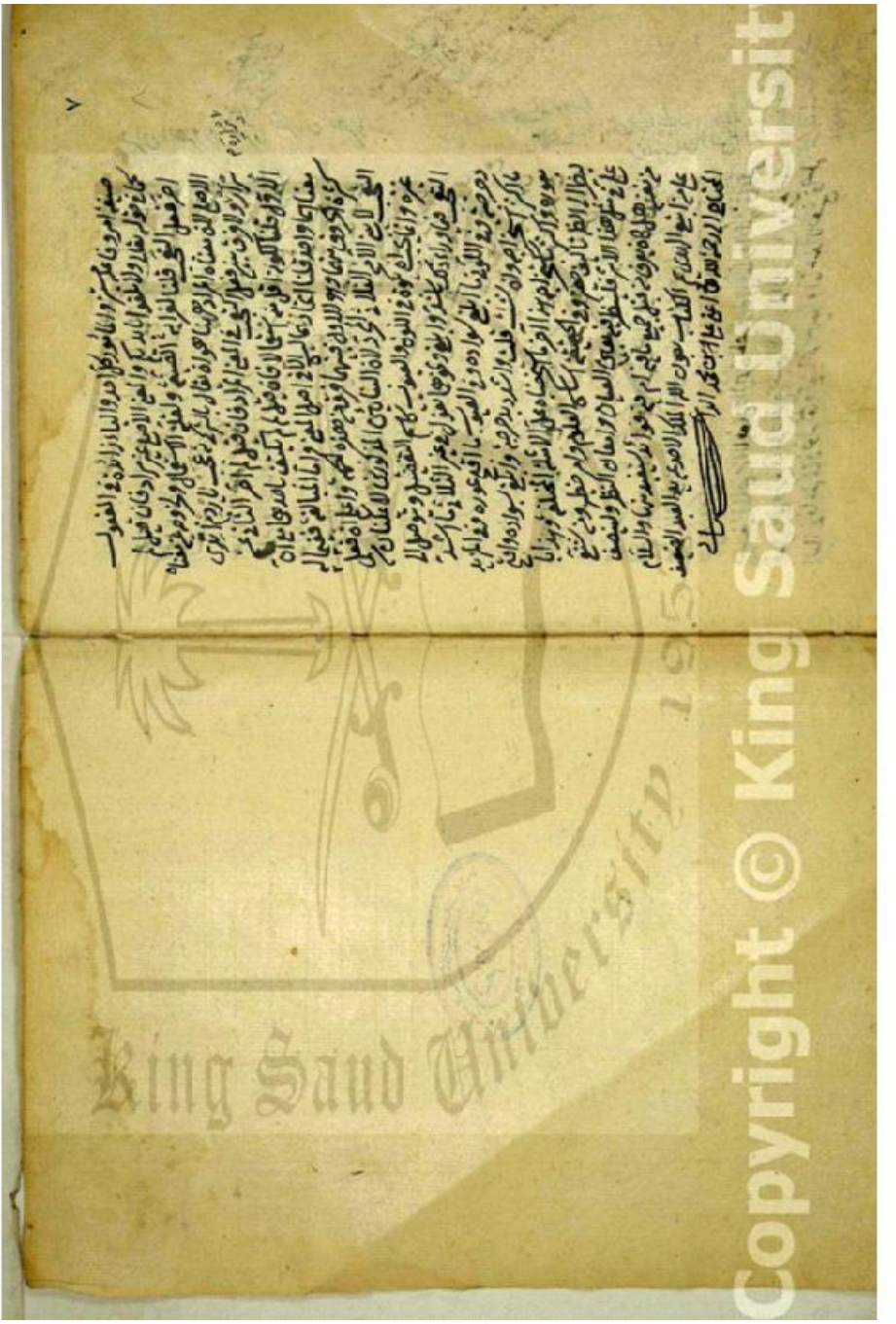

Copyright © King Saud University

الورقة الأولى من النسخة (ج)

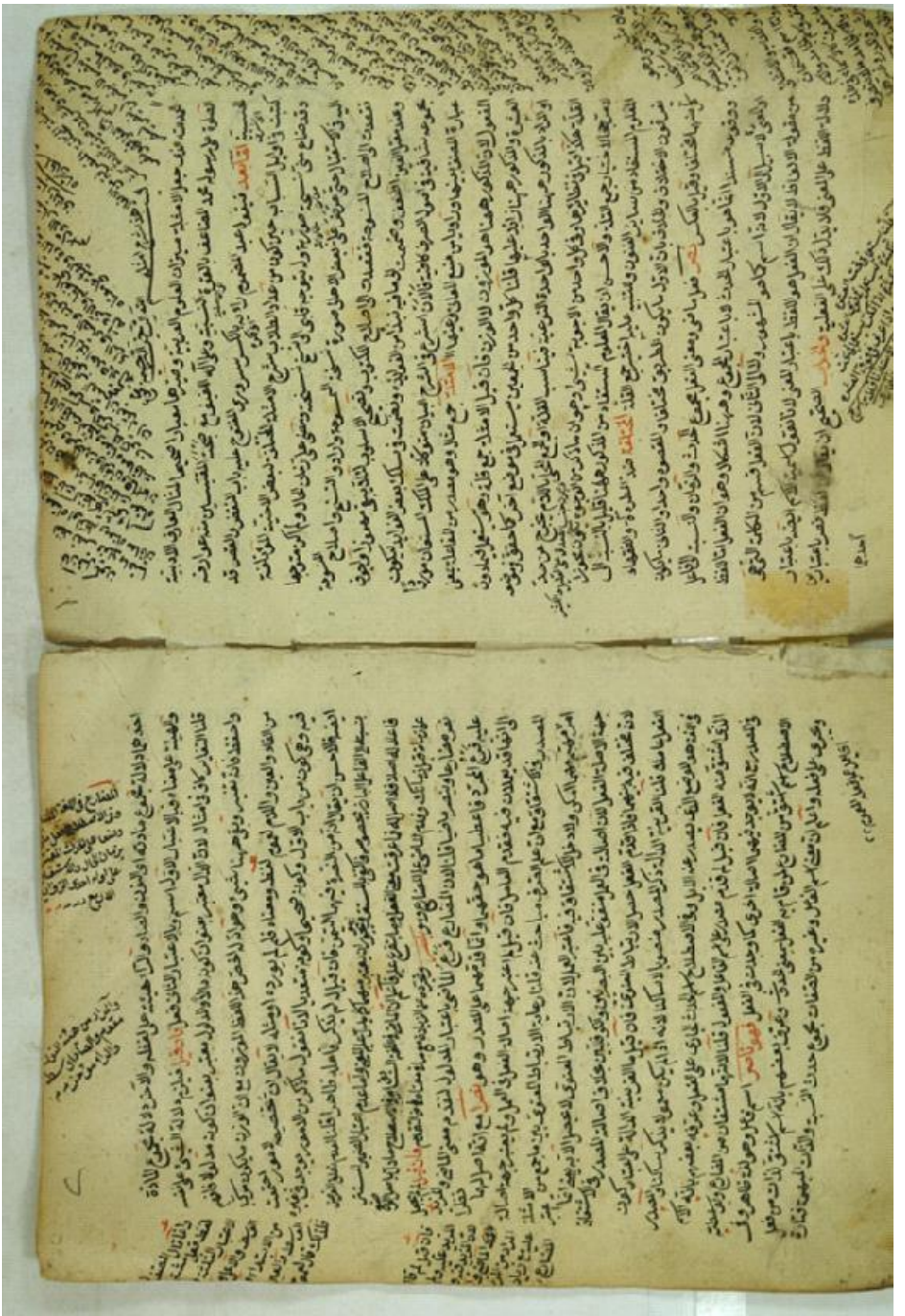

الورقة الأخيرة من النسخة (ج)

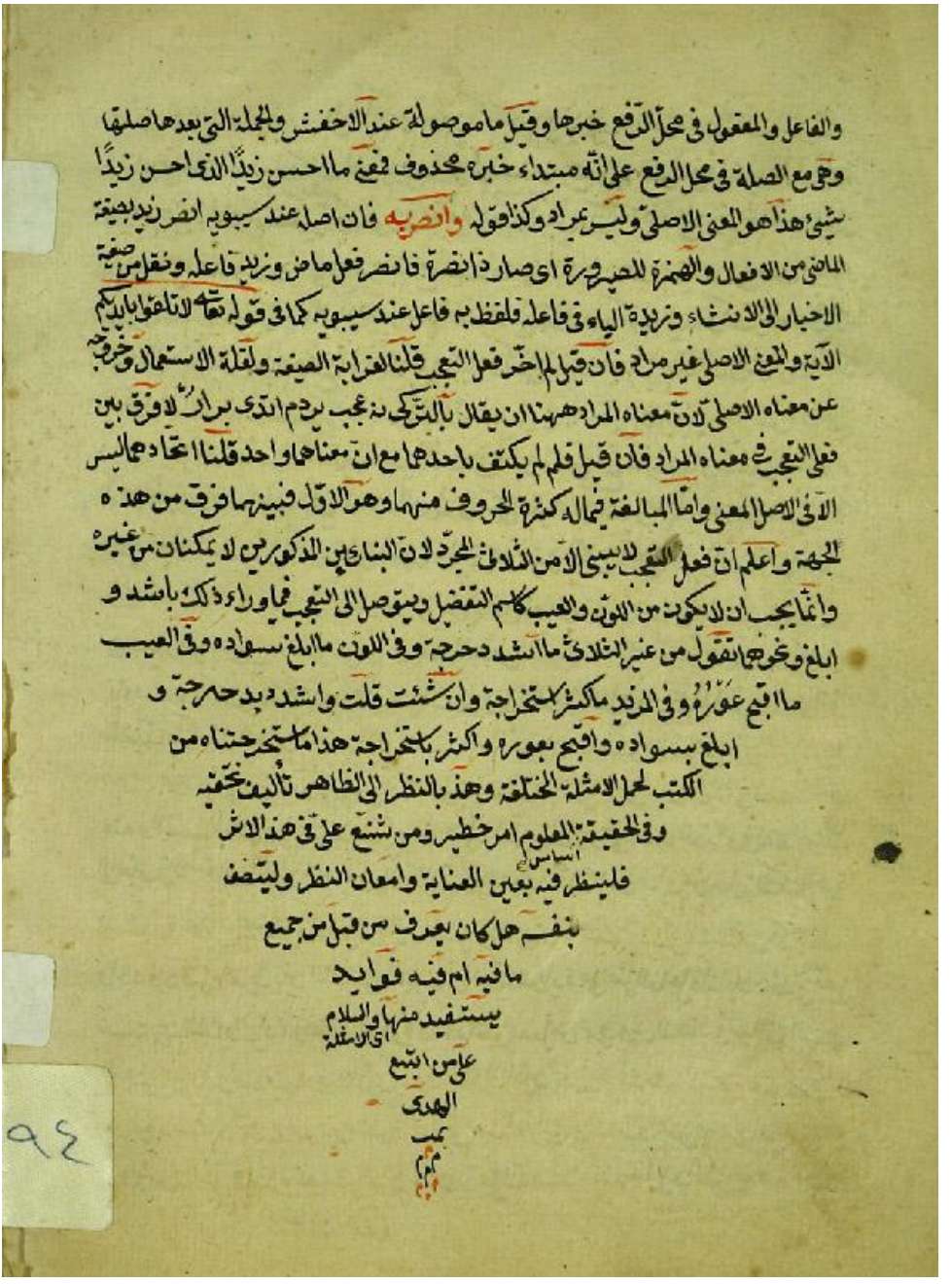

والفاعل والمفعول في محل الرفع خبرها وقيل ما موصولة عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها
وهي مع الصلة في محل الرفع على انه مبتداء خبره محذوف فمعنى ما احسن زيدا الذي احسن زيدا
شيئ هذا هو المعنى الاصلي وليس بمراد وكذا قوله وانصريه فان اصله عند سيبويه انصر زيد بصيغة
الماضي من الافعال والهمزة للصيرورة اي صار ذا نصرة فانصر فعل ماض وزيد فاعله ونقل من صيغة
الاخبار الى الانشاء وزيدة الياء في فاعله فلفظ به فاعل عند سيبويه كما في قوله تعالى لا تلقوا بايديكم
الآية والمعنى الاصلي غير مراد فان قيل لم اخر فعل التعجب قلنا لغرابة الصيغة ولقلة الاستعمال وخروجه
عن معناه الاصلي لان معناه المراد ههنا ان يقال بالتركيب نحو عجب بردم الذي برد لا فرق بين
فعلي التعجب في معناه المراد فان قيل فلم لم يكتف باحدهما مع ان معناهما واحد قلنا اتحادهما بالسر
الاتي في الاصل المعنى واما المبالغة فبما لكثرة الحروف منهما وهو الاول فبينهما فرق من هذه
الجهة واعلم ان فعل التعجب لا يبنى الا من الثلاثي المجرد لان البناء بين المذكورين لا يمكنان من غيره
وانما يجب ان لا يكون من اللون والعيب كالمفضل ويتوصل الى التعجب فيما وراء ذلك باشد و
ابلغ ونحوهما تقول من غير الثلاثي ما اشد دحرجة وفي اللون ما ابلغ سواده وفي العيب
ما اقبح عوره وفي المزيد ما اكثر استخراجه وان شئت قلت واشد بدحرجة و
ابلغ بسواده واقبح بعوره واكثر باستخراجه هذا ما استخرجناه من
الكتب لحل الامثلة المختلفة وهذا بالنظر الى الظاهر تأليف تخفيه
وفي الحقيقة العلوم امر خطير ومن شمع على في هذا الاس
فلينظر فيه بعين العناية وامعان النظر وليتصف
بنفسه هل كان يعرف من قبل من جميع
ما فيه ام فيه فوايد
يستفيد منها والسلام
اي الامثلة
على من اتبع
الهدى
تمت
تم

الورقة الأولى من النسخة (د)

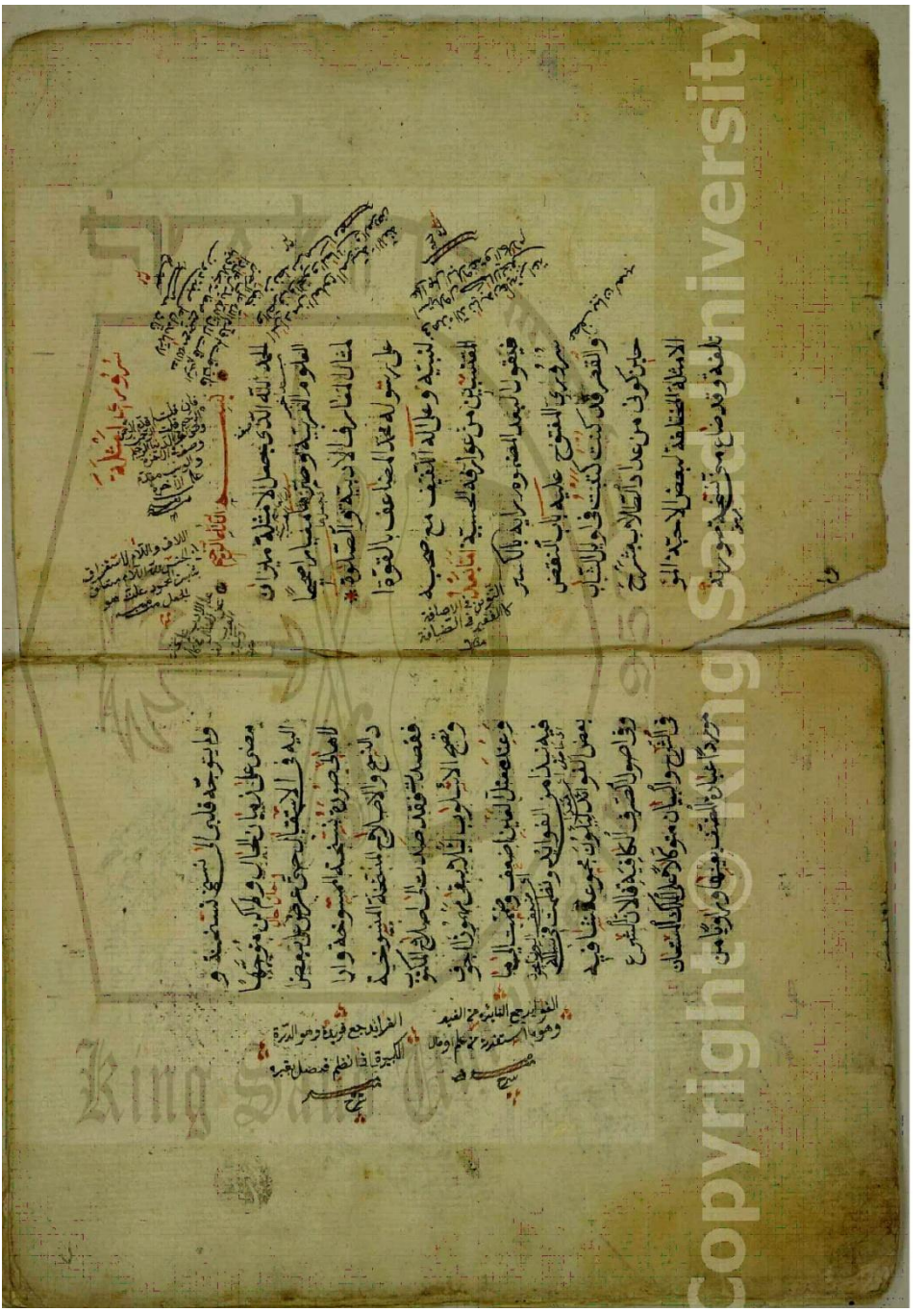

الورقة الأخيرة من النسخة (د)

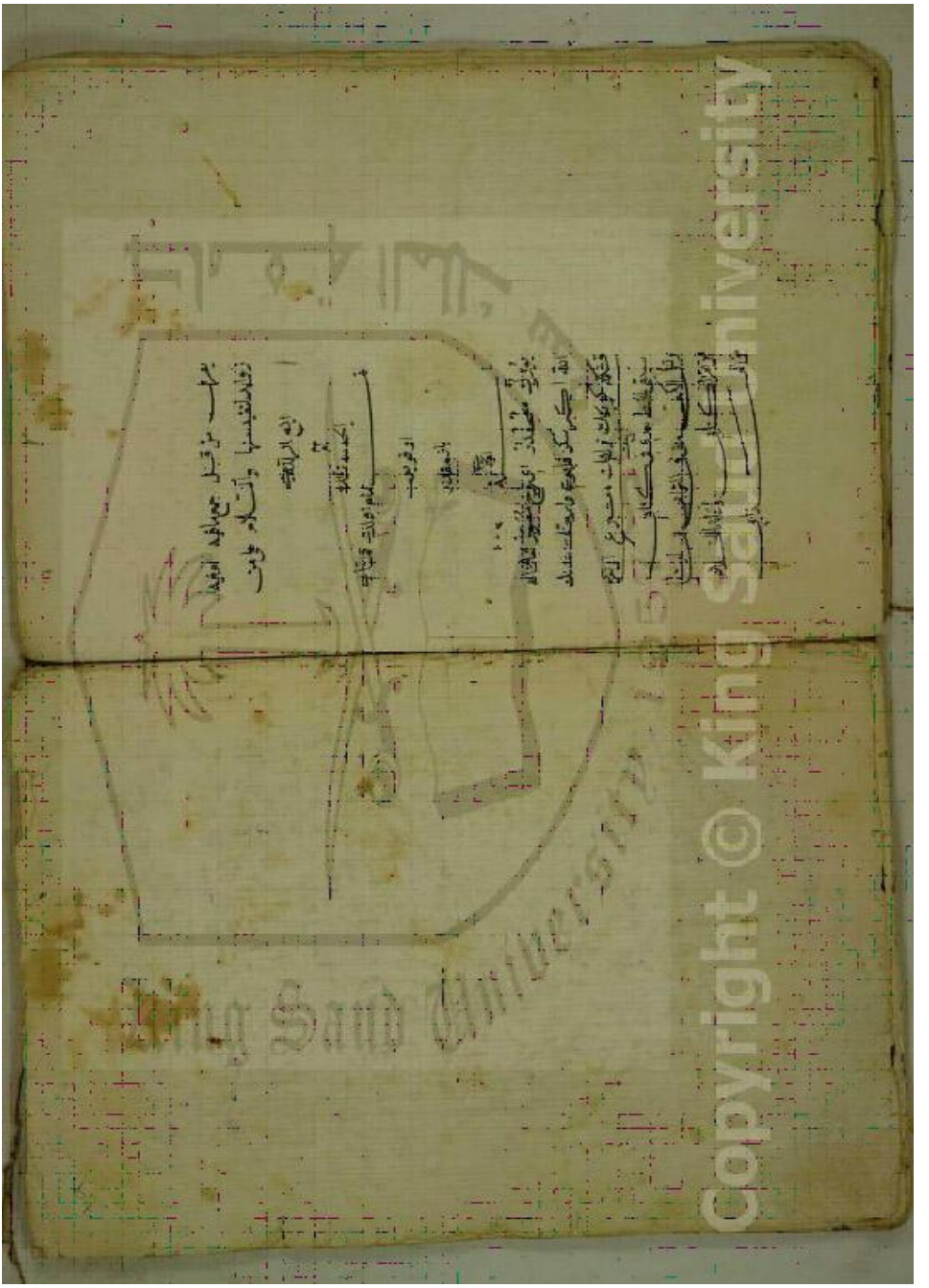
Copyright © King Saud University

الورقة الأولى من النسخة (هـ)

الورقة الأخيرة من النسخة (هـ)

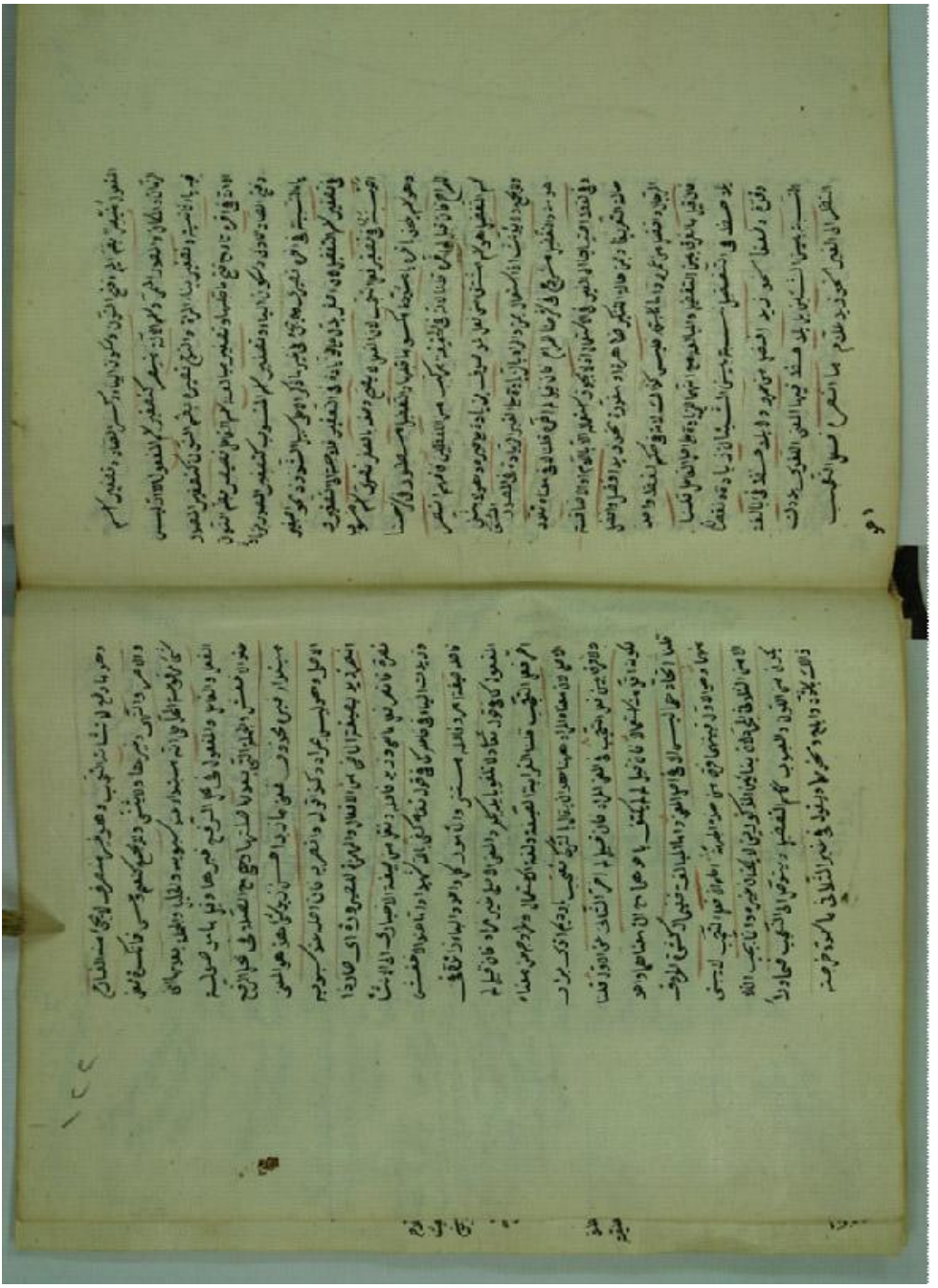

الورقة الأولى من النسخة (و)

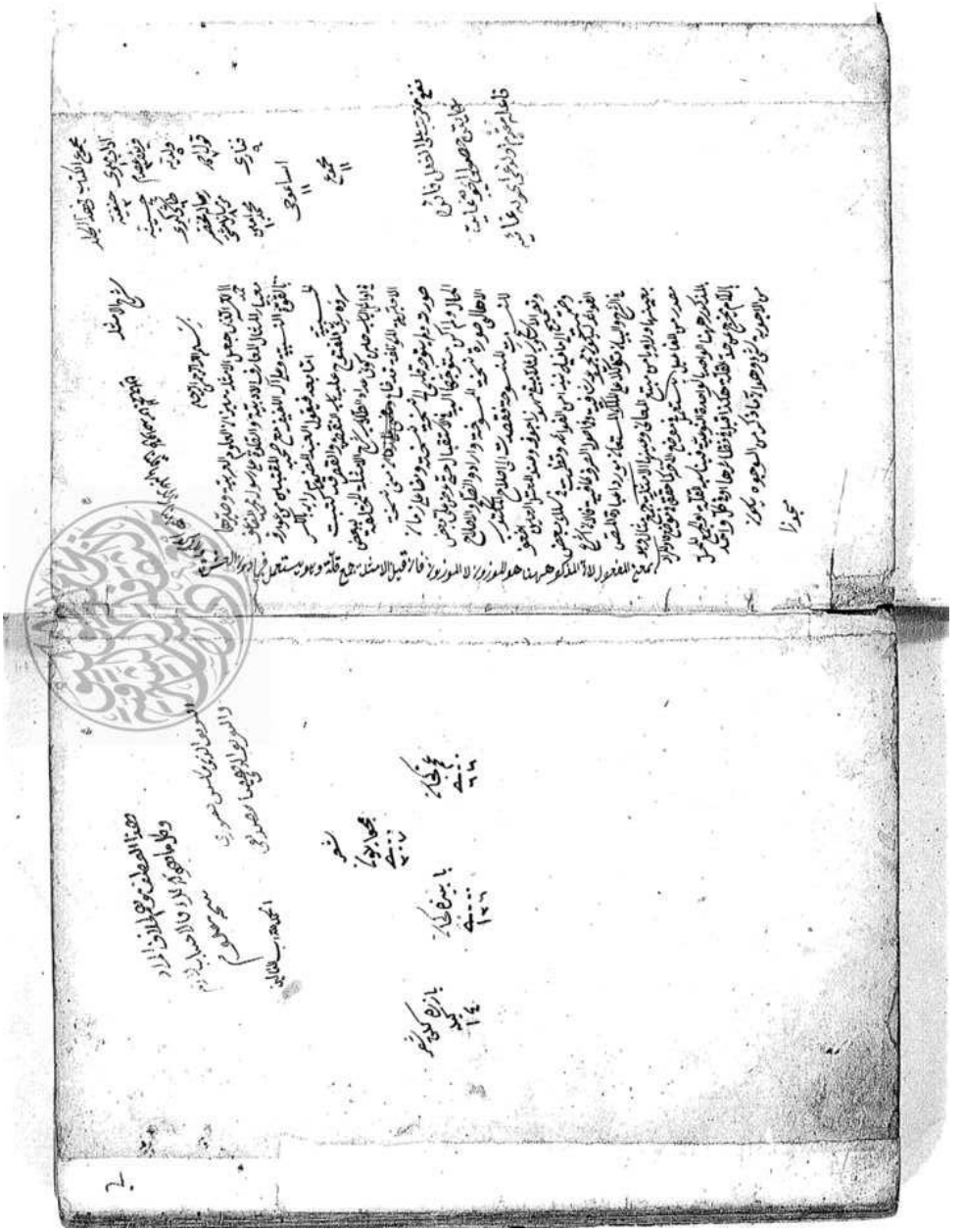

الفصل الثاني:
تحقيق الكتاب

بسم الله الرَّحمَن الرَّحِيم

الحمدُ لله الّذي جعلَ الأمثلةَ ميزانَ العلوم العربيّة، وصيّرها معياراً صحيحاً لمثال[١١٩] المعارف الأدبيّة، والصّلاةُ على رسوله محمّدٍ، المضاعفِ بالقوّة النّسبيّة، وعلى آله اللّفيف مع صحبه[١٢٠] المقتبسين من عوارفه الحسبيّة، أمّا بعدُ، فيقول العبدُ المضمومُ رأيُه بالكسر[١٢١] سُرُورِيٌّ، المفتوحُ عليه بابُ النّقص والقصر، قد كنتُ كتبتُ في أوائل الشّباب -حين كوني من[١٢٢] عداد الطّلاّب **"شرحَ الأمثلةِ المختلفةِ لبعض الأحبّة المؤتلِفَة،** وقد ضاع منّي نسخةُ صورتِه[١٢٣]، ولَم يتوجّه قلبي إلى نسخ[١٢٤] صورة[١٢٥] لنسخته، ومضى عليّ زمانُ الحال ولَمْ أكن متوجّهاً إليه في الاستقبال، حتّى عرض عليّ بعضُ الأهالي صورةَ نُسختِه الممسوخة[١٢٦]، وأراد[١٢٧] النّسخَ والإصلاحَ للنّسخة[١٢٨] المنسوخة[١٢٩]؛ فقصدتُ إلى إصلاح المكتوب، وتصحيح الأسلوب؛ لئلاّ يَبقى مهموزٌ أجوفُ، وعند معتلّ العين أضعفُ، وضممتُ إلى ما فيه نُبذًا من الفوائد، ونظمتُ في سِلكِه بعضَ الفرائد؛ ليكون، مجموعةً شافيةً وفي أصول الصّرف كافيةً. فالآن أشرعُ في الشّرح والبيان متوكّلاً على الملك المستعان، موردًا عبارةَ المصنّف بعينها، وراويًا من منبع المعاني و[١٣٠]عينها.

الأمثلةُ: جمعُ مثالٍ[١٣١]، وهو مصدرٌ من المفاعلة، بمعنى المفعول[١٣٢]؛ لأنّ المذكورَ هاهنا هو الموزون لا الوزن، فإن قيل: الأمثلةُ جمعُ قلّة، وهو يستعمل فيما دون العشرة، والمذكور هاهنا زائد عليها؟ قلنا: كلّ واحدٍ من الجمعين[١٣٣] [و/ ٢] يُستعمل في موضع الآخر كما تحقّق[١٣٤] في موضعه[١٣٥]، أو المراد بالمذكور هاهنا الواحد بالوحدة[١٣٦] النّوعيّة؛ فيناسب[١٣٧] القلّةَ، أو الجمع المحلّى باللام يخرج عن حدّ القلّة[١٣٨] هكذا قيل في نظائره[١٣٩]. وفي كلّ واحد من[١٤٠] الأجوبة شيء[١٤١]، وهو أنّ[١٤٢] ما ذُكر من الوجوه يكون مجوّزاً لا مرجّحاً لاختيار جمع القلّة؛ والأحسن أن يقال: المعلوم المستفاد من المذكور هاهنا قليل بالنّسبة إلى المعلوم المستفاد[١٤٣] من سائر الفنون، وللتّنبيه عليه؛ اختير جمعُ القلّة.

المختلفة: ضدّ المطّردة[١٤٤]، والفقهاء يفرّقون بين الاختلاف، والخلاف، بأنّ الأوّل: ما يكون الطّريق مختلفاً والمقصودُ واحدٌ، والثّاني: ما يكون كلّ منهما مختلفاً[١٤٥]، وقيل: بالعكس[١٤٦].

نَصَرَ: فعلٌ ماضٍ[١٤٧]، ومعنى الفعل[١٤٨]، مجموعُ الحدث والزّمان، والنّسبة إلى فاعلٍ ما،

ووقوعه مسنداً إنّما هو[149] باعتبار الحدث لا باعتبار المجموع؛ وهاهنا إشكالٌ، وهو أنّ الفعل إمّا اللّفظ أو المعنى، لا سبيل إلى الأوّل؛ لأنه اسم كما هو المشهور[150]، ولا إلى[151] الثّاني؛ لأنّ الفعل قسم من الكلمة الّتي هي من مقولة الألفاظ، لا يقال: إنّ الفعل هو اللّفظ باعتبار المعنى؛ لأنّا نقول اسميّة الاسم أيضاً باعتبار دلالة لفظه على المعنى؛ فلا يدلّ ذلك على الفعليّة. والجواب الصّحيحُ أن يقال: إنّ في لفظة (نَصَرَ)-مثلاً- اعتبارين، أحدهما: دلالة مجموع مادّته -أي: النّون والصّاد والرّاء- على معناه[152]، وهيئته على لفظه. والآخر: دلالة مجموع المادّة والهيئة على معناه، فباعتبار الأوّل اسمٌ، وباعتبار الثّاني فعلٌ [ظ/ ٢] فإن قيل: فيلزم دلالة الشّيء على نفسه؟ قلنا: التّغاير الاعتباريّ[153] كافٍ في أمثاله؛ لأنّ الدّالّ معتبرٌ بعنوان كونه دالاًّ، والمدلولَ معتبر بعنوان كونه مدلولاً؛ فافهم واحْفَظْ، فإنّه نفيس.

وبقي هاهنا شيءٌ، وهو أنّه لِمَ خصّ هذا اللّفظَ للموزون[154] مع أنّ الوزن ما يكون مركباً من الفاء والعين واللاّم[155]؟ لعموم لفظه ومعناه؛ لأنّ معنى، (نَصَرَ):فَعَلَ فِعْلَ النّصر، ومعنى، (ضَرَبَ): فَعَلَ فِعْلَ الضّرب، وكذا غيرهما[156]، فَلِم لَمْ يورده، أو مثله؟ لا يقال: إنّ تخصيصه لأمور اجتمعت فيه، وهي كونه من الباب الأوّل، وكونه صحيحاً، وكونه متعدّياً؛ لأنّا نقول: ما ذُكر من الأمور يوجد في غيره أيضا، فالأحسن أن يقال: لأنّه من (النّصرة) الّتي فيها التيمّن[157]، فإن قيل: لِمَ لَمْ يَذكرْ فاعلَه ظاهراً؟ قلنا: لعدم تعلّق الغرض بنسبته إلى الفاعل البارز بخصوصه؛ فاكتفى بالمستتر، وهو يجوز أن يُعتبرَ مبهماً، كما يدلّ عليه المعنى، وأمّا عدم اعتبار الضّمير المستتر فاعلاً له أصلاً، فلا أصل له.

ولمّا عرفت معنى الفعل، وما يتفرّع عليه[158]، فاعلم أنّ الماضي في اللّغة: السّابق[159]، وفي الاصطلاح: ما دلّ بأصل الوضع على زمان قبل زمان إخبارك[160]، وقدّمه على المضارع-وهو (يَنصُرُ)-؛ لتجرّده عن الزّيادة،مع ما في معناه من التّقدّم[161]، فإن قيل: لِمَ لَمْ يجْعَل(يَنْصُرُ) ماضياً و(نَصَرَ) مضارعاً؟ قلنا: لأنّ المضارع فرع الماضي باعتبار المدلول[162]؛ لتقدّم معنى الماضي، والمزيد عليه فرع المجرّد؛ فأعطى لهما ما هو حقّهما[163]، وإنّما قدّمهما على المصدر، وهو(نَصْرَاً)-مع أنّه أصل لهما- نظراً إلى أنّهما [و/ ٣] قد يعملان فيه؛ فقدّم العامل على المعمول. فإن قيل:لِمَ اعتبر جهةَ أصالة الفعل في العمل، ولَمْ يعتبر جهة أصالة المصدر في الاشتقاق، مع أنّ علم الصّرف باحثٌ عنه؟ قلنا: رعايةُ الارتباط المعنويّ بين ما جُمع من

الأمثلة أمرٌ مهمٌ مهما أمكن، ولا دخل للاشتقاق فيه؛ فاعتُبر العمل؛ لأنّ الارتباط المعنويّ لا يحصل إلاّ به، يعني: إنّما اعتبر جهة[١٦٤] أصالة الفعل؛ لأنّ أصالته في العمل متّفق عليه[١٦٥] بين البصريّين والكوفيّين[١٦٦]، بخلاف أصالة المصدر في الاشتقاق؛ لأنّه مختلفٌ فيه بينهما، فإذا قدّم الفعلَ حصل الارتباط المعنويّ، فإن قيل: ما القرينة الدّالة على اعتبار كون الفعل عاملاً؟ قلنا: القرينةُ، ذكرُ المصدر منصوباً لا ساكناً؛ لأنّ الاسم إذا لَمْ يكن معمولاً يُذكر ساكناً[١٦٧].

والمصدر في اللّغة: هو الموضع الّذي يصدر عنه الإبل[١٦٨]، وفي الاصطلاح: اسم الحدث الجاري على الفعل[١٦٩]. وعرّفه بعضهم[١٧٠]: بأنّه الاسم الذي اشتقّ منه الفعل، فإن قيل: لِمَ قدّم المصدرَ على اسمي الفاعل والمفعول[١٧١]؟ قلنا: لأنّهما مشتقّان من المضارع وبواسطته من[١٧٢] المصدر، مع أنّه لا يوجد فيهما أصالةٌ أخرى كما وجدت في الفعل[١٧٣].

فهو ناصر:[١٧٤] اسم فاعل[١٧٥] وهو في اللّغة، ظاهُر[١٧٦]، وفي الاصطلاح: اسم مشتقّ[١٧٧] من المضارع[١٧٨] لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث[١٧٩]، وعرّفه بعضُهم[١٨٠]: بأنّه اسم اشتقّ من المضارع لذات من (فَعَلَ) ويجري على فعله[١٨١].

واعلم أنّ معنى اسم الفاعل، وغيره من الصّفات مجموع النّسبة[١٨٢] والذّات المبهمة، فتارة يعتبر الحدث؛ فيجعل مسنداً، وتارة[١٨٣] يعتبر الذّات؛ فيجعل مسنداً إليه[١٨٤]، وأمّا باعتبار مجموع النّسبة والذّات؛ فلا يقع مسندًا ومسندًا إليه[١٨٥]، فإن قيل: لِمَ قدّم اسم الفاعل على اسم المفعول؟ قلنا: [ظ/ ٣]؛ لأنّ الفاعل لازمٌ لكلّ فعلٍ دون[١٨٦] المفعول، أو لأنّ الفاعل موجدٌ الفعلَ غالبًا، والمفعول ما يقع عليه الفعل[١٨٧]، والإيجاد قبل الوقوع، أو لأنّ الفاعل مشتقّ من المعلوم، والمفعول مشتقّ من المجهول، والمعلوم مقدّم على المجهول، أو لأنّ الفاعل عمدة والمفعول فضلة وكذا اسمها[١٨٨]، أو لأنّ الفاعل بمنزلة العلّة والعلّة مقدّمة على المعلول، أو لأنّه أكثر تصرّفاً[١٨٩]، فإن قيل: لِمَ أتى بكلمة (هو) في اسم الفاعل، وكلمة (ذاك) في اسم المفعول، مع أنّه[١٩٠] لا دخل لهما في المثاليّة[١٩١]؟ قلنا: للتّنبيه على أنّ الأصل في استعمال[١٩٢] الصّفات سبقُ موصوفاتها، أو لئلا يلتبس اسمُ الفاعل باسم المفعول في المزيدات[١٩٣] في الصّورة، فإن قيل: لا التباس في الثّلاثيّ ؛المجرّد؛ لأنّ صيغتهما متغايرتان فيه؟ قلنا: حمل الثّلاثيّ على المزيدات، فإن قيل: الثّلاثيّ أصلٌ،والمزيداتُ فرعٌ، والأصل لا يحمل عليه؟ قلنا: المزيدات كثيرة، والثّلاثيّ قليلٌ، والقليل يحمل على الكثير[١٩٤] ويتبعه، فإن قيل: فلِمَ أتى

بالفاء في[١٩٥] **(فهو)**؟ قلنا: الفاء تعقيبية دالّة على أنّ اتّصاف الفاعل بالفاعليّة عُقيب صدور الفعل منه[١٩٦]، أو لأنّ الماضيَ والمضارعَ والمصدرَ أصلٌ له وهو فرع لها؛لأنّ اسم الفاعل مشتقّ من المضارع، وهو مشتقّ من الماضي[١٩٧]، وهو مشتقّ من المصدر[١٩٨]؛ فيكون الكلّ أصلاً له[١٩٩]: إمّا بالذّات وإمّا بالواسطة؛ فأتى بالفاء إشعاراً للفرعيّة[٢٠٠]. وسمعت من بعض الأساتذة[٢٠١] أنّه قال: إنّما أتى بكلمة **(هو)**؛ لئلا يلزم عطف المفرد[٢٠٢] على الجملة، وكذلك **(ذاك)** في: **ذاك منصور**، وإنّما عطف بالفاء دون غيره إشعاراً للتفريع والتعقيب.

و**(ذاك منصور)**[٢٠٣]، فإن قيل: لِمَ ذَكر اسمَ الإشارة هاهنا دون الضّمير؟ قلنا: لئلاّ يلزم تفكيك الضّمير؛ [و/ ٤] وأشار بذلك إلى ما فُهم من أحد الفعلين المتعدّيين[٢٠٤] المقتضيين المفعول، أو إلى ما فهم من كلّ واحد منهما على سبيل البدل. فإن قيل: لِمَ لَمْ يعكسْ أمَر الضّمير واسمَ الإشارة؟ قلنا: لأنّ الضّمير أعرفُ، والأعرفُ أشرفُ؛ فأعطى الأشرفَ[٢٠٥]، وهو الفاعل، أو لأنّه بين الفاعل وبين **(هو)** مناسبة؛ لأنّ **(هو)**، ضميرٌ مرفوعٌ، والفاعل أيضا مرفوعٌ؛ فأعطى **(هو)** اسم الفاعل[٢٠٦]، بخلاف المفعول، فإنّه لا مناسبة بينه وبين **(هو)**، أو لأنّ بين[٢٠٧] **(ذاك)**، وبين المفعول مناسبةً في أنّ **(ذاك)** مشابهة بكاف: أدعوك، وهو منصوب. وسمعت من بعض الأساتذة[٢٠٨] أنّه قال: إنّما أتى بكلمة **(هو)** و**(ذاك)**؛ لئلاّ يلتبس اسم الفاعل باسم المفعول[٢٠٩] في الصِّيغ[٢١٠] المشتركة[٢١١]، نحو: (فَعِيْل، وفَعُوْل)، مع أنّهما من الثّلاثيّ، ولئلاّ يلزم الالتباس بين المفعول والمصدر[٢١٢] في مثل: ﴿بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[٢١٣]، وبهذا الجواب يندفع ما يقال من أنّ كلمة **(هو)** يكفي للفرق بينهما؛ فلا حاجة إلى **(ذاك)**.

فإن قيل: لِمَ أخّر الفاعل[٢١٤] والمفعول عن الفعلين؟ قلنا: لكون الفعل سبباً لفاعليّة الفاعل ومفعوليّة[٢١٥] المفعول. فإن قيل: لِمَ أُخِّر عن المصدر؟ قلنا: لكونه أصلاً لهما، فإن قيل: لِمَ قدّمها[٢١٦] على سائر المشتقّات؟ قلنا: لكون مفهومها وجوديّاً، -وسنذكر وجه تقديم الوجوديّ[٢١٧]-، بخلاف الجحد والنّفي والنّهي، ولأنّ الفاعل كالجزء من الفعل والمفعول يناسبه؛ لأنّه يقع مقام الفاعل بخلاف اسم الزّمان، والمكان، والآلة، فإن قيل: ما هو كالجزء من الفعل هو فاعل[٢١٨] الفعل لا اسم الفاعل، والأوّل أعمُّ من وجه؟ قلنا: لمّا كان فاعل الفعل كالجزء من الفعل جعل اسميّته مثله، وقد يقع اسم الفاعل، فاعل الفعل، وهذا القدر كافٍ.

لَمْ يَنْصُرْ[٢١٩]: لمّا ذكر الفعل الوجوديّ، ومصدره، واسم فاعله، ومفعوله، شرع في ذكر

الفعل العدميّ، فإن قيل: لِمَ قدّم الوجوديَّ على العدميّ[٢٢٠]؟ [ظ/ ٤] قلنا: لتقدّمه في التّصوّر[٢٢١] ولشرفه[٢٢٢].

واعلم أنّ (**لَمْ يَنْصُرْ**)، جحدٌ مطلقٌ، والجحد في اللّغة: الإنكار[٢٢٣]، وفي الاصطلاح: نفي الكلام في زمان[٢٢٤] الماضي مطلقاً، سواء[٢٢٥] استمرّ، أو لَمْ يستمرّ[٢٢٦]، فإن قيل: لِمَ قدّمه على(**لَمّا يَنْصُرْ**)؟ قلنا: لأنّ في[٢٢٧] (**لَمّا يَنْصُر**) زيادةً في اللّفظ والمعنى، فهذا كالاثنين بالنّسبة إلى الواحد.

لَمّا يَنْصُر[٢٢٨]: وهو جحدٌ مستغرقٌ، فالفرق بين (لَمْ، ولَمّا)[٢٢٩]، أنّ (لَمْ)، تقلب معنى المضارع إلى الماضي وتنفيه[٢٣٠] و(لَمّا) كذلك[٢٣١]، إلاّ أنّ في (لَمّا) استغراقَ نفي الفعل من الماضي إلى الحال[٢٣٢]، تقول: ندم آدمُ -عليه السَّلام- ولَمْ ينفعه النَّدم، أي: عقيب النَّدم[٢٣٣] ولَمْ يلزم استمرار عدم[٢٣٤] النّفع إلى وقت الإخبار، وتقول: نَدِمَ إبليسُ و[٢٣٥]لَمّا ينفعه النّدم[٢٣٦]، لزم استمرار عدم النّفع من الماضي إلى وقت الإخبار؛ لأنّ زيادة معنى(لَمّا) بزيادة (ما)؛ لانَّ أصل:(لَمّا)، لَمْ، زيدت عليها (ما) وأدغمت الميم الأولى في[٢٣٧] الثّانية؛ فصار(لَمّا)[٢٣٨]، ويختص أيضا(لَمّا) بجواز حذف فعله، نحو: ندم زيدٌ ولَمّا، أي: ولَمّا ينفعه النَّدمُ؛ لأنّ (ما) الزّائدة نائبةٌ منابَ الفعل[٢٣٩]، وقد جاء حذف الفعل في (لَمْ) شاذّاً؛ لضرورة الشِّعر، كقوله[٢٤٠]:

وَاحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتي اسْتُوْدِعْتَهَا

يَوْمَ الأَعارِبِ إِنْ وَصَلتَ وإِنْ لَمْ

أي: وإن لَمْ تصل.

و(لَمّا)، مشترك بين كونه اسماً، وبين كونه حرفاً[٢٤١]، إلاّ أنّه إذا كان اسماً، فهو مخصوصٌ بالماضي، وإذا كان حرفاً، فهو مخصوصٌ بالمضارع. فإن قيل: لِمَ قدّم (**لَمْ يَنْصُر**)، و(**لَمّا يَنْصُر**) على (**ما يَنْصُر**)؟ قلنا: لأنّ (لَمْ ولَمّا)، لنفي الماضي، و(ما) لنفي الحال، والماضي مقدّم على الحال.

مَا يَنْصُرُ[٢٤٢]: إنّما قدّم على (**لا ينصر**)؛ لأنّ (**ما ينصر**) لنفي الحال و(**لا ينصر**)[٢٤٣]: لنفي الاستقبال، والحال مقدّم على الاستقبال.

لَنْ يَنْصُرَ[٢٤٤]: فإن قيل: إنّ (لا، ولن) ينفيان الاستقبال، [و/ ٥] فلِمَ قدّم (**لا ينصر**) على (**لن ينصر**)؟ قلنا: لأنّ (**لا ينصر**)[٢٤٥] لنفي الاستقبال، و(**لن ينصر**)[٢٤٦] لتأكيد نفي الاستقبال، فمعنى (لن)، كالمتعدِّد لدلالته على نفي الاستقبال والتأكيد، و(لا) ليس[٢٤٧] كذلك؛ لدلالته[٢٤٨] على نفي الاستقبال فقط، والواحد قبل المتعدِّد؛ و[٢٤٩]لأنّ (لن) في الأصل: لا أن، في إحدى الرِّوايتين عن الخليل[٢٥٠]؛ فحذفت همزة (أن)؛ لكثرة الاستعمال، وألف (لا) أيضا للتخفيف[٢٥١] أو لالتقاء

السَّاكنَين[٢٥٢]، ثمّ وصل اللاّم إلى النّون؛ فصار: (لن)، فهو مركّب، و(لا) بسيط[٢٥٣]، والبسيط مقدّم على المركّب.

واعلم[٢٥٤] أنّ المصنّف -رحمه الله تعالى[٢٥٥]- لمّا ذكر الأفعال الإخباريّة، شرع في بيان[٢٥٦] الإنشائيّة، حيث قال: **لينصر**[٢٥٧]، وهو أمرُ الغائب، وهو لطلب الفعل من الغائب، فإن قيل: لِمَ قدّم الأفعال[٢٥٨] الإخباريّة على الإنشائيّة؟ قلنا: لأنّ معاني الأُوْلى[٢٥٩]معلومة الثّبوت، ومعاني الثّانية غير معلومة الثّبوت[٢٦٠]، فإن قيل: معنى المضارع إذا أريد به الاستقبال غير معلومة الثّبوت أيضا؟ قلنا: الأصل في استعمال المضارع، أن يعلم المُسْتَعْمِلُ بثبوت معناه في الزّمان الآتي بقرينة، أو دليل غايةٌ ما في الباب أنّه لَمْ يثبت بعد، ولا خبر فيه، كما لا يخفى، أو لأنّ معنى الإخبار وجوديّ وهو[٢٦١] احتمال الصِّدق والكذب، ومعنى الإنشاء عدميّ، وهو عدم احتمالهما[٢٦٢]. فإن قيل: لِمَ قدّم أمرَ الغائب على نهي الغائب؟ قلنا: لأنّ مفهوم الأمر وجوديّ[٢٦٣]، ومفهوم النّهي عدميّ[٢٦٤]؛ لا يقال: فالمناسب أن يقدّم أمر[٢٦٥] الغائب على نفي الحال والاستقبال[٢٦٦]؛ لِما ذُكر من التّعليل، ولأنّ لام الأمر مشارك لـ(لَمْ)، و(لمّا) في الجازمية؛ لأنّا نقول: نفي الحال، ونفي الاستقبال مناسبان لجحد المطلق والمستغرق في الإخباريّة، وأمر الغائب مخالف لهما؛ لأنّه إنشاء، والأَوْلى [ظ/ ٥] أن يُذكر مع أخواته في[٢٦٧] الإنشائيّة؛ فتدبّر.

لا يَنْصُرْ[٢٦٨]: وهو نهي[٢٦٩] الغائب، فإن قيل: لِمَ قدّم أمرَ الغائب، ونهيَ الغائب على أمر الحاضر ونهي الحاضر[٢٧٠]؟ قلنا: لأنّ صورة المضارع باقية في أمر الغائب، أو أمر الغائب معربٌ بالاتّفاق[٢٧١]، أو لأنّ الغائب مقدّم على المخاطب في الماضي والمضارع في الأمثلة المطّردة، فإن قيل: لِمَ قدّم الغائبَ على الحاضر فيهما؟ قلنا: لأنّ الخطاب إنّما يكون في الماضي بزيادة[٢٧٢]، نحو: نَصَرْتَ، دون الغائب، نحو: نَصَرَ، وما زِيدَ مؤخّر[٢٧٣] عمّا لا زيادة فيه، وحمل المضارع على الماضي[٢٧٤].

اُنْصُر[٢٧٥]:أمرٌ[٢٧٦] حاضرٌ، وصيغته مغايرة لصيغة الأمر الغائب.

لا تَنْصُرْ[٢٧٧]: نهي حاضر، ذكره مستقلاً مع أنّ صيغته متّحدة بصيغة الغائب[٢٧٨]؛ اتّباعاً لأمره.

مَنْصَر[٢٧٩]: لمّا ذكر الأفعال الكثيرة الاستعمال، وبعض الأسماء؛ لمشاركته إيّاها في كثرة الاستعمال، شرع في ذكر سائر الأسماء؛ فبدأ باسميالزّمان والمكان؛ لكونهما من لوازم الفعل، وهذا يورث أولويّة القِران.

واعلم أنّ لفظ (**مَنصَر**) مشترك بين المعاني الثّلاثة هي: الزّمان والمكان والحدث[٢٨٠]؛ ويسمّى

باعتبار الأوّل: اسم الزّمان، وباعتبار الثّاني: اسم المكان، وباعتبار الثّالث: المصدر الميميّ، وإذا أريد به أحد هذه المعاني، لا يراد الآخران، والحاصل أنّه بمنزلة ثلاثة ألفاظ فوحّد[٢٨١] ذكره؛ نظراً إلى وحدة اللّفظ؛ فافهم. فإن قيل: لِمَ ذكر هاهنا: (مَنصر)، وهو باعتبار الحدث ينبغي أن يذكر مقارناً بالمصدر السّابق؟ قلنا: لمّا كان باعتبار كونه مصدراً ميميّاً متّحداً في اللّفظ؛ باعتبار كونه اسم زمان، ومكان ومجانساً لاسم الآلة خطّاً؛ ذُكر هاهنا.

وقد جرت عادة أئمّة الصّرف[٢٨٢] على تقديم اسم الزّمان في العنوان، وعلى تقديم بيان أحوال اسم المكان، وتعريفهما[٢٨٣] [و/ ٦] وإحالتهما على المكان في بيان الزّمان[٢٨٤]، فإن قيل: ما وجه[٢٨٥] ذلك؟ قلنا: أمّا الأوّل؛ فلدفع توهُّم[٢٨٦] من يتوهَّم أنّ الصّيغة[٢٨٧] حقيقةٌ في المكان ومجازٌ في الزّمان، وأمّا الثّاني؛ فلأنّ لفظ المكان (مَفْعَل) إذ أصله: مَكْوَن[٢٨٨]، أو لكثرة استعماله[٢٨٩]، فاسم المكان: اسم مشتقّ[٢٩٠] من (يُفْعَل)، لمكان وقع فيه الفعل[٢٩١]؛ فيعرف منه أنّ اسم الزّمان[٢٩٢]: هو اسم مشتقّ من (يُفْعَل)، لزمان وقع فيه الفعل[٢٩٣] فإن قيل: لِمَ قدّم اسم الزّمان والمكان على اسم[٢٩٤] الآلة وهو: مِنْصَر[٢٩٥] بكسر الميم؟ قلنا: لقلّة استعماله، لعدم لزومه لجميع الأفعال؛ لأنّه لا يبنى من[٢٩٦] الأفعال اللاّزمة، وعرّفوه[٢٩٧]: بأنّه اسم مشتقّ من (يُفْعَل) للآلة[٢٩٨]، واعترض عليه، بأنّ فيه دورًا لذكر الآلة في التّعريف، وأجيب بأنّ المعرّف هو المضاففقط[٢٩٩]، لا من حيث إنّه مضاف، والإضافة لتعيين المضاف الّذي هو الاسم[٣٠٠]، فإن قيل: فالمحدود باقٍ؛ لأنّ الاسم جزءٌ من التّعريف؟

قلنا: المعرّف[٣٠١] هو الاصطلاحيّ، وما في التّعريف، هو اللّغوي، وأجاب بعض الشّارحين[٣٠٢] عن أصل السّؤال بأنّه: عرّف الآلة الاصطلاحيّة باللّغويّة، وقيل عليه: لا معنى في اصطلاح الآلة بل لها معنى في اللّغة،وأمّا اسم الآلة، فله معنيان: فإنّه لغة: يتناول نحو: الإبرة، والسّيف، ولا يتناولهما الاصطلاح، فافهم[٣٠٣]. وقد يجئ اسم الآلة على (مِفْعَال)، نحو: مِقْرَاض، وعلى (مِفْعَلة)، بكسر الميم، نحو: مِكْحَلة، وقد يجئ بضمّ الميم والعين، نحو: المُسْعُط، والمُنْخُل[٣٠٤].

نَصرَة[٣٠٥]: بفتح النّون[٣٠٦] بناء المرّة[٣٠٧].

نِصرَة[٣٠٨]: بكسر النّون[٣٠٩]بناء النّوع[٣١٠]، فإن قيل: لِمَ قدّم الأوّل على الثّاني؟ قلنا: لخفة الفتحة، وهما مصدران ذُكرا هاهنا؛ لقلّة استعمالهما، ولَمْ يُقدّما على اسم الآلة؛ لمجانسته لاسمي الزّمان والمكان[٣١١] خطّاً، كما سبق[٣١٢]، ولَمْ يقدّما أيضاً على اسم [ظ/ ٦] الزّمان والمكان؛ لأنّ لزومهما للأفعال يقتضي القِران، كما مرّ[٣١٣]، والمرّة والنّوع

ليسا كذلك، فإن قيل: إنّهما يدلاّن على الحدث، وهو داخل في مفهوم الفعل فذِكرُهما بمقارنة الفعل أولى؟ قلنا: المقصود الأصليّ من اتّحاد هذين اللّفظين، معنى المرّة والنّوع فقط، فلا عبرة بدلالتهما على الحدث، وأمّا كونهما هاهنا منصوبين -كما هو المشهور[٣١٤]- فللتّنبيه على وقوعهما في الكثرة[٣١٥] مفعولاً مطلقاً، والتّعليم بقراءة النّصب إلقاءٌ -كونهما كذلك- إلى سمع المتعلّم؛ حتّى يتعوّد به.

واعلم أنّ الفعل الّذي يراد منه بناء المرّة والنّوع لا يخلو إمّا أن يكون ثلاثيّاً أو لا، فإن كان ثلاثيّاً، فلا يخلو إمّا أن يكون في مصدره التّاء أو لا، فإن لَمْ يكن فيه التّاء-أي: الثّلاثيّ المجرّد الّذي لا تاء في مصدره[٣١٦]- فالمرّة منه على: فَعْلة، بالفتح، نحو: شَرِبْت شَرْبة[٣١٧]، والنّوع[٣١٨] على: فِعْلة، بالكسر، نحو: قَعدتُ قِعْدة، وإن كان في مصدره التّاء، فبناء المرّة والنّوع على مصدرٍ مستعملٍ، والفرق[٣١٩] بينهما الوصف والقرينة، نحو: نَشدتُ نَشدة[٣٢٠] واحدةً، ونِشْدةً لطيفة، فالأوّل للمرّة والثّاني للنّوع[٣٢١]، وأمّا البواقي -وهي الّتي من المزيد فيه، والرّباعي المجرّد- فإن لَمَ يكن في مصدره[٣٢٢] تاء فبناء المرّة والنّوع، هو المصدر[٣٢٣] المستعمل بزيادة التاء، نحو: إعطاءةً، ودحراجةً، والفارق بينهما[٣٢٤]، هو القرينة أيضاً[٣٢٥]، وإن كان في المصدر تاء؛ فبناء المرّة والنّوع، وذلك المصدر يتبعه لفظ الواحد، ونحوه، نحو: استعانةً، ودحرجةً واحدةً، أو حسنةً[٣٢٦]، وأمّا قولهم[٣٢٧]: أَتيتُه إتْيَانةً، ولقيتُه لقاءةً، فشاذّ؛ لأنّ القياس: أَتيتُه أَتْيةً، لقيتُه لَقْيَةً؛ لأنّهما ثلاثيّان مصدرهما إتيان، ولقاء[٣٢٨].

واعلم أنّ بناء المرّة، والنّوع ليسا بمشتقّين؛ [و/ ٧] لأنّهما مصدران؛ إذ صاحب المفصّل[٣٢٩]، قسّم المفعول المطلق إلى مبهم ومحدود[٣٣٠]، وأراد بالمبهم ما يدلّ على ما يدلّ[٣٣١] عليه الفعل؛ فيفيد التّأكيد، نحو: ضَرَبْتُ ضَرباً، وبالمحدود ما يدلّ على أمر زائد على[٣٣٢] ما يدلّ عليه الفعل؛ فيفيد غير التّأكيد، أي المرّة والنّوع، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبةً[٣٣٣]،وضربتين[٣٣٤]، وقَعَدتُ جَلسةً؛ فعُلم منه أنّ بناء المرّة والنّوع، مصدران مخصوصان يجيء منهما بنية[٣٣٥]التّثنية.

نصّار[٣٣٦]: صيغة مبالغة اسم الفاعل، ذكرها هاهنا؛ لكونها من زمرة الأسماء مع اقتضاء الأدلّة سبق[٣٣٧] ما سبق عليه من الأسماء، فإن قيل: هي مبالغة لاسم الفاعل فيجب ذكرها معه؛ رعاية للتّناسب؟ قلنا: بعد ملاحظة الأدلّة[٣٣٨] السّابقة الدّالة على سبق ما سبق، لا ورود لهذا السّؤال، على أنّ المقصد[٣٣٩] الأصليّ من اشتقاق هذه الصّيغة إنّما هو معنى المبالغة، فلا عبرة بدلالتها على معنى

اسم الفاعل[٣٤٠]، فبالنظر إلى حصول أمر زائد عليه؛ ألحقت بالأسماء الّتي يُراد بها المعاني الزّائدة على أصل المعنى فافهم[٣٤١]، فإن قيل: هذه الصّيغة من الصّفات، كاسم الفاعل والمفعول، فَلِمَ لَمْ يذكر الموصوف مثل: هو، وذاك، أيضاً؟ قلنا: اكتفاءً بالتّنبيه السّابق في اسمي الفاعل والمفعول[٣٤٢].

واعلم أنّ صيغة المبالغة قد تبنى من المزيد[٣٤٣] على ما تبنى من الثّلاثي نحو: درّاك من الإدراك، وحسّاس من الإحساس، ورشّاد من الإرشاد[٣٤٤]، وقد تؤخذ من الاسم؛ لأجل[٣٤٥] ذلك المعنى، نحو: جمّال، وبغّال[٣٤٦]، وحمّار، وخمّار، وسكّان، من الجمل، والبغل، والحمار، والخمر، والسّكين.

نُصير[٣٤٧]: اسم تصغير، فإن قيل: لِمَ أخّره عن صيغة المبالغة؟ قلنا: لقلّة استعماله [ظ/ ٧] بالنّظر إليها، ولصغره وكبرها، كما لا يخفى، وهذا تصغير المصدر.

وأمّا فيتصغير[٣٤٨] غيره، فلا بدّ من ذكره، والتّفصيل[٣٤٩] مذكورٌ في شرحنا للمراح[٣٥٠]. والبيان الإجمالي هاهنا: أنّ الاسم إذا أريد تصغيره يُضمُّ أوّلُه إن لَمْ يكن مضموما، ويفتح ثانيه إن لَمْ يكن مفتوحاً، وتلحق بالياء السّاكنة، ويكسر ما بعد الياء في الاسم الّذي[٣٥١] على أربعة أحرف[٣٥٢]، نحو: جُعَيْفِر، ولا يصغّر إلاّ الثّلاثيّ والرّباعيّ، تقول في الأوّل: فُعَيْل، وفي الثّاني: فُعَيعِل[٣٥٣]، ويصغّر جمع القلّة على بنائه، نحو: أُكَيلب، في تصغير: أَكْلب، وأُجيمال، في تصغير: أجمال[٣٥٤].

وأمّا جمع الكثرة، ففي تصغيره، مذهبان[٣٥٥]، أحدهما: أن يردّ إلى واحده فيصغّر عليه ثم يجيء[٣٥٦] على ما يستوجبه من الواو والنّون والألف والتّاء، فإنّك تردّ: غلمان إلى غلام، ودور إلى دار، وتصغيره على: غليِّم، ودويِّر، ثمّ يجمع على[٣٥٧]: غليِّمون، ودويِّرات[٣٥٨]، والثّاني: أن يردّ إلى بناء جمع قلّة مفرده، إن كان لمفرده[٣٥٩] جمع قلّة، ثمّ يُصغَّر[٣٦٠] جمعُ قلّته، تقول في تصغير غلمان: غُلَيمَةٌ، فإنّك تردّه إلى: غلمة، ثمّ تصغّره، وتقول في تصغير: دور، أُدَيْر، فإنّك تردّه إلى: دور، ثمّ تُصَغِّره[٣٦١]، فإن لم يكن له جمع قلّة؛ تعيّن ردّه إلى واحده، ثمّ جُمع[٣٦٢] جَمْع السّلامة[٣٦٣].

وإذا عرفت هذه[٣٦٤] القاعدة في بحث التّصغير إجمالا؛ فاعلم أنّ تصغير اسم الفاعل: **نُوَيْصِر**، بضمّ النّون وفتح الواو، وسكون الياء، وكسر الصّاد، وتصغير اسم[٣٦٥] المفعول: **مُنَيصِير**، بضمّ الميم، وفتح النّون وسكون الياء، وكسر الصّاد، وتصغير اسمي الزّمان، والمكان، والمصدر الميميّ، واسم الآلة: **مُنَيْصر**، كتصغير اسم المفعول [و/ ٨] إلاّ أنّه ليس فيه ياء ثانية، وتصغير بناء المرّة والنّوع: **نُصَيْرَة**، بضمّ النّون وكسرها[٣٦٦] كتصغير المصدر، إلاّ أنّه في آخره تاء مع فتح ما قبلها، وتصغير

مبالغة[٣٦٧] اسم الفاعل: **نُصَيْصِر**، بضمّ النّون وفتح الصّاد الأولى وسكون الياء، وتصغير اسم المنسوب، كتصغير المصدر بزيادة ياء النّسبة في آخره، نحو[٣٦٨]: **نُصَيْرِيّ**: ولا يجيء في غير ما ذكر إلاّ على سبيل الشذوذ[٣٦٩] نحو: **أُصَيْغِر**[٣٧٠]، في[٣٧١] تصغير اسم التّفضيل؛ لأنّ: أَصْغَر، يدلّ على الزّياد في الصِّغر[٣٧٢] ؛فلا حاجة إلى التّصغير، وأُحيْسِنه، في تصغير فعل التّعجّب[٣٧٣]؛ لأنّ الفعل لا يصحّ وصفه بالصّغر[٣٧٤].

نَصْرِيّ[٣٧٥]: اسمٌ منسوبٌ، وهو اسم يُلحق بآخره ياءٌ مشدّدةٌ مكسورٌ ما قبلها[٣٧٦]. والتّفصيل مشروح في شرحنا للمراح[٣٧٧]، فإن قيل: لِمَ أخّره؟ قلنا: لأنّه -في الحقيقة- مركّبٌ من اللّفظين؛ فافهم.

أَنْصَر[٣٧٨]: اسم تفضيل[٣٧٩]، وهو اسم[٣٨٠] مشتقٌّ من فعل الموصوف بزيادة على غيره[٣٨١]، وهو لا يُثنّى، ولا يُجمع، ولا يؤنّث، إذا استعمل بـ(من)[٣٨٢]، والمراد بالزّيادة على غير الزّيادة في المصدر المشتقّ هو[٣٨٣] منه. والتّفصيل مشروح في شرحنا للمراح[٣٨٤]، فإن قيل: لِمَ أخّره؟ قلنا: لأنّ في معناه تعدادا[٣٨٥]، وفي لفظه احتياجاً إلى الغير في الاستعمال؛ إذ لا يجوز استعماله إلاّ باللاّم أو الإضافة حالةَ التّعريف، أو بـ(من) حالةَ التّنكير، ظاهرةً أو مقدّرةً[٣٨٦]، نحو: زيدٌ الأفضلُ[٣٨٧]، وأفضلُ الرّجال، وأفضلُ من عمرو[٣٨٨]، وأمّا ما[٣٨٩] سبق فليس كذلك؛ لأنّه في حكم لفظ واحد، فإن قيل: ما الفرق بين[٣٩٠] التّفضيل والمبالغة، مع أنّهما للزّيادة على أصل الفاعل؟ قلنا: يلاحظ في التّفضيل، نسبته بين الشيئين [ظ/ ٨]زيادة ونقصاناً، وقوّةً وضعفاً، نحو: زيدٌ أفضلُ من عَمْرو، ولا يلاحظ في المبالغة، النّسبة بين الشّيئين، بل يلاحظ فيها، المعنى اللّغويُّ بدون النّظر إلى الغير[٣٩١]، نحو: زيدٌ علاّمة[٣٩٢].

ما أَنْصَرَه[٣٩٣]: فعلُ تعجُّب، وهو ما وُضِعَ لإنشاء التّعجب، وهو غير متصرّف،أي[٣٩٤]: لا يجيء منه المضارع والأمر والنّهي وغيرها، ولا يثنّى ولا يجمع، كـ(نعم، وبئس، وعسى)[٣٩٥]، فـ(ما) نكرةٌ، بمعنى شيء، مرفوعة محلاّعلى أنّهامبتدأ، عند سيبويه[٣٩٦]والخليل[٣٩٧].

والجملة الّتي[٣٩٨] بعدها-أعني الفعل والفاعل والمفعول- في محلّ الرّفع خبرها[٣٩٩]، وقيل:[٤٠٠] (ما) موصولة، عند الأخفش[٤٠١]، والجملة الّتي بعدها صلتها، وهي مع الصّلة في محلّ الرّفع مبتدأخبره محذوف[٤٠٢]، فمعنى: ما أَحْسَنَ زيداً[٤٠٣]، الّذي أحسن زيداً شيءٌ[٤٠٤]، هذا هو المعنى الأصليّ، وهو ليس بمراد[٤٠٥]، وكذا قوله: **وأَنْصِرْ به**[٤٠٦]: فإنّ أصله عند سيبويه[٤٠٧]: أنصَرَ زيدٌ، بصيغةالماضيمن الأفعال[٤٠٨]، وهمزته[٤٠٩] للصّيرورة[٤١٠]، أي صار ذا نُصْرة[٤١١]، فأَنْصَر-: فعلٌ ماض[٤١٢]، وزيدٌ: فاعله،

ونُقل من صيغة الإخبار[٤١٣] إلى الإنشاء[٤١٤]، وزيدت الباء في فاعله؛ فلفظ (به) فاعل عند سيبويه[٤١٥]، كما في قوله تعالى[٤١٦]: ﴿وكفى بالله شهيدا﴾[٤١٧]، وأمّا عند الأخفش[٤١٨]،فأصله صيغة أمر، وفاعله مستتر، والمأمور كلّ واحد، والباء زائدة في المفعول[٤١٩]، كما في قوله تعالى﴿ و[٤٢٠]لا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة[٤٢١]...﴾[٤٢٢]، والمعنى الأصليّ غير مراد، فإن قيل: لِمَ أَخَّر فعلَ التّعجُّب؟ قلنا: لغرابة الصّيغة، ولقلّة الاستعمال، ولخروجه[٤٢٣] عن معناه الأصليّ؛ لأنّ معناه المراد هاهنا، أن يقال بالتّركي[٤٢٤]: (نه[٤٢٥] عجب يردم أيدي برار)[٤٢٦]، و[٤٢٧] لا فرق بين فعل التّعجّب في معنى المراد، [و/ ٩] فإن قيل: فلِمَ أخّر الثّاني عن الأوّل؟ قلنا: لكونه أقلّ منه استعمالاً[٤٢٨]، فإن قيل: لِمَ لَمْ يكتفِ بأحدهما مع أنّ معناهما واحد؟ قلنا: اتحادهما ليس إلاّ في أصل[٤٢٩] المعنى.

وأمّا المبالغة ففيها[٤٣٠] له كثرة الحروف منهما، وهو الأوّل فبينهما فرق من هذه الجهة. واعلم أنّ فعل التّعجب، لا يبنى إلاّ من الثّلاثيّ المجرّد؛ لأنّ البنائين المذكورين لا يمكنان من[٤٣١] غيره[٤٣٢]، وإنّما يجب أن لا يكون من اللّون[٤٣٣] والعيوب[٤٣٤] كاسم التّفضيل[٤٣٥]، ويتوصّل إلى التّعجّب -فيما وراء ذلك- بـ(أشدّ، وأبلغ) ونحوهما، تقول في[٤٣٦] غير الثّلاثيّ: ما أَشدَّ دحرجَتَه، وفي اللّون: ما أَبلغَ سوادَه، وفي العيب: ما أقبحَ عورَه، وفي المزيد: ما أكثرَ استخراجَه، وإن شئت قلت: وأَشْدُدْ بدحرجتِه وأَبْلِغْ بسوادِه، وأَقْبِحْ بعوره[٤٣٧] وأَكْثِرْ باسْتِخْرَاجِه[٤٣٨].

هذا آخر[٤٣٩] ما استخرجناه من الكتب[٤٤٠] بحل[٤٤١] الأمثلة المختلفة، وهذا بالنّظر إلى الظّاهر تأليفٌ حقيرٌ، وفي الحقيقة أساس[٤٤٢] العلوم[٤٤٣]، وأمر خطيرٌ، ومن شنّع عليّ في مثل[٤٤٤] هذا الأمر[٤٤٥]، فلينظر فيه بعين العناية، وإمعان النّظر ولينصف من نفسه، هل كان يعرف من قبلُ جميعَ[٤٤٦] ما فيه؟ أم فيه فوائد يستفيد منها. {وَالسَّلامُ عَلَى مَنِ اتَّبَع الْهُدَى}[٤٤٧].

تمّ بعون الله وتوفيقه في سنة تسع[٤٤٨] وخمسين ومئتين وألف[٤٤٩].[ظ/ ٩]

فهرس المحتويات

المقدّمة
الفصل الأوّل
المبحث الأوّل: مصطفى السّروريّ، حياته ومصنّفاته
أولاً: مصنّفاته باللّغة العربيّة
ثانياً: مصنّفاته باللّغة التّركيّة
ثالثاً: مصنّفاته باللّغة الفارسيّة
المبحث الثّاني: كتاب الأمثلة المختلفة وشروحه
أوّلاً: كتاب الأمثلة المختلفة

ثانياً: شروح الكتاب
ثالثاً: كتاب شرح الأمثلة المختلفة لمصلح الدّين مصطفى بن شعبان السّروريّ
أوّلاً: عنوانه
ثانياً: نسبته
ثالثاً: مادّته ومنهجه
رابعاً: نسخه
المنهج المتّبع في التّحقيق
صور من النّسخ المعتمدة في التّحقيق
الفصل الثّاني
مقدّمة الكتاب
تعريف الأمثلة
تعريف المختلفة
المثال (نَصَرَ)
المثال (يَنْصُر)
المثال (نَصْراً)
المثال (فهو ناصر)
المثال (ذاك منصور)
المثال (لَمْ يَنْصُر)
المثال (لمّا يَنْصُر)
المثال (ما يَنْصُر)
المثال (لا يَنْصُرُ)
المثال (لن يَنْصُرَ)
المثال (لِيَنْصُرْ)
المثال (لا يَنْصُرْ)
المثال (أُنْصُرْ)
المثال (لا تَنْصُرْ)
المثال (مَنْصَر)
المثال (مِنْصَر)
المثال (نَصْرة)
المثال (نِصْرة)
المثال (نصّار)
المثال (نُصَيْر)
المثال (نُوَيْصِر)
المثال (مُنَيْصِيْر)
المثال (مُنَيْصِر)
المثال (نُصَيْرَة)
المثال (نُصَيْصِر)
المثال (نُصَيْرِيّ)
المثال (نَصْريّ)
المثال (أَنْصَرَ)
المثال (ما أَنْصَرَه)
المثال (أَنْصِرْ به)
فهرس المحتويات
فهرس المصادر

الهوامش:

(١) ينظر: ابن بالي، علي بن محمّد (ت ٩٩٢هـ/ ١٥٨٤م) العقد المنظوم، دار الكتاب العربي، بيروت، ج٢، ص٢١٤-٢٢٠، وحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله (ت١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م) كشف الظّنون، دار الكتب العلمي، بيروت، ١٩٩٢، ج١، ص١٣١، ورياض زاده، عبداللّطيف ابن محمّد (ت ١٠٧٨هـ/ ١٦٦٧م) أسماء الكتب المتمّم لكشف الظّنون، تحقيق: محمّد التون، ط٣، دار الفكر، ١٩٨٣م، ج١،ص١٢٣، وابن العماد، عبد الحي أحمد بن محمّد (ت ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٩م) شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، بيروت، ج٨، ص٣٥٦، والأدنه وي، أحمد بن محمّد (من علماء القرن الحادي عشر) طبقات المفسّرين، تحقيق: سليمان بن صالح، ط١، مكتبة العلوم والحكم السعودية، ١٩٩٧م ج١، ص٣٨٨، والغزيّ، محمّد ابن عبد الرحمن (١١٦٧هـ/ ١٧٥٣م) ديوان الإسلام، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج٣، ص٢٧، والزركلي، خير الدين (١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م) الأعلام، ط٤، بيروت، ١٩٧٩م، ج٧، ص٢٣٥، وكحالة، عمر ابن رضا بن محمّد (ت ١٤٠٨هـ) معجم المؤلّفين، مكتبة المثنى، بغداد، ج١٢، ص٢٥٦، وكارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة يعقوب بكر، والدكتور: رمضان عبد التواب، ط١، دار المعارف، ٢٠٠٩م، ج٢، ص٥٧٩.

(٢) تنظر: المصادر أنفسها.

(٣) ينظر:الغزيّ، ديوان الإسلام، ج٣، ص٢٧.

(٤) ينظر: ابن بالي، العقد المنظوم، ج٢، ص٢١٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه.

(٦) سُرُورُ: مدينة بقهستان، منها أبو بكر محمد بن ياقوت السّروريّ، وقهستان: ناحية بين نيسابور وأصبهان، ينظر: الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٢٩م) معجم البلدان، ط٢، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م، ج٣، ص٢١٧.

(٧) ابن بالي، العقد المنظوم، ج٢، ص٢١٤.

(٨) الغزيّ، ديوان الإسلام، ج٣، ص٢٧.

(٩) الأدنه وي، طبقات المفسّرين، ج١، ص٣٨٨.

(١٠) هو القاضي، جعفر بن عبد الله الرومي الغلطه المشهور بنهالي، توفي سنة (٩٤٩هـ)، ينظر: الغزيّ، نجم الدين محمد بن محمد (ت ١٠٦١هـ/ ١٦٥١م) الكواكب السّائرة، تحقيق:خليل المنصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م، ج١، ص٣١٢.

(١١) هو قره داوود بن سليمان بن كمال الرّوميّ المدرّس الحنفيّ المعروف بقره داود، توفي سنة (٩٤٨هـ). ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج٢، ص١٠٦٣، والبغدادي، إسماعيل باشا (١٣٣٩هـ/ ١١٨٥م) هدية العارفين إستانبول، ١٩٥٥م، ج١، ص٣٦١.

(١٢) هو المولى محيي الدّين الفناريّ قاضي عسكر

الـرّوم، ينظـر: ابـن بـالي، العقـد المنظـوم، ج٢، ص٢١٤، والغزيّ، نجم الدين، الكواكب السّائرة، ج٢، ص١٤٢.

(١٣) الزركليّ، الأعلام، ج٧، ص٢٣٥.

(١٤) ابن بالي، العقد المنظوم، ج٢، ص٢١٤.

(١٥) هو الشّيخ عبد الكريم القادريّ الملقّب بـ (مفتي شيخ)، المتوفّى سنة (٩٥٠هـ). ينظر: طاش كبري زاده، أحمد بن مصطفى بن خليل (ت ٩٦٨هـ/ ١٥٦٨م) الشّقائق النّعمانية، دار الكتاب العربي، بيروت، ج١، ص٣٠٤.

(١٦) تنظر ترجمته في: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج١، ص١، والقنوجي، محمد صديق خان بن حسن (١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م) أبجد العلوم، ط١، دار ابن حزم، ٢٠٠٢م، ج١، ص٢٥٥، والبغدادي، إسماعيل بن محمد أمين (ت ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م) إيضاح المكنون، صحّحه: محمّد بن شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج٤، ص١٢٦.

(١٧) ينظر: ابن بالي، العقد المنظوم، ج٢، ص٢١٥.

(١٨) ينظر: المصدر نفسه.

(١٩) ينظر: المصدر نفسه.

(٢٠) ينظر: ابن بالي، العقد المنظوم، ج٢، ص٢١٥.

(٢١) أخرجه الطّبراني، في المعجم الأوسط، ج٣، ص١٨٠، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ لِرَبِّكُمْ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي أَيَّامِ دَهْرِكُمْ نَفَحَاتٍ، فَتَعَرَّضُوا لَهَا، لَعَلَّ أَحَدَكُمْ أَنْ تُصِيبَهُ مِنْهَا نَفْحَةٌ لَا يَشْقَى بَعْدَهَا أَبَدًا".

(٢٢) سورة الحديد/ ١٦.

(٢٣) ذكره صاحب العقد المنظوم، ج٢، ص٢٢٠.

(٢٤) ينظر: ابن بالي، العقد المنظوم، ج٢، ص٢٢٠.

(٢٥) ينظر: المصدر نفسه.

(٢٦) ينظر: المصدر نفسه.

(٢٧) وهو مرض انطلاق البطن، جاء في اللّسان، ج١٥، ص١٢٣، مادّة (هيض): (والهَيْضةُ: انْطِلاقُ الْبَطْنِ، يُقَالُ: بِالرَّجُلِ هَيْضة أَي بِهِ قُيَاء وقِيامٌ جَمِيعًا. وأَصابت فُلَانًا هَيْضةٌ إِذا لَمْ يُوافِقْه شَيْءٌ يأْكله وتغيَّرَ طَبْعُه عَلَيْهِ، وَرُبَّمَا لانَ مِنْ ذلكَ بطنُه فَكَثُرَ اخْتِلَافُهُ)، وجاء في القاموس الطبّي العربيّ، ص١١٨٠: (الهيضة: مرض حادّ لا تتعدّى مدّته خمسة أيّام، وتظهر أعراضه فجأة على شكل قيء وإسهال شديدين ومستمرّين، يصحبهما تقلّصات عضليّة مؤلمة).

(٢٨) ينظر: البغدادي، هدية العارفين، ج٢، ص٤٣٤.

(٢٩) ينظر: ابن بالي، العقد المنظوم، ج٢، ص٢٢٠.

(٣٠) ينظر: البغدادي، هدية العارفين، ج١، ص١٣١.

(٣١) ينظر: المصدر نفسه.

(٣٢) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التراث، ط١، ١٩٩٩م، ج٤، ص٢٨٣.

(٣٣) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج١، ص٤٥١.

(٣٤) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج٢، ص٥٤.

(٣٥) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج١،

ص٤٩٨.

(٣٦) ينظر: المصر نفسه، ج٢، ص٤٣٤.

(٣٧) ينظر: المصدر نفسه، ج١، ص٤٩٨.

(٣٨) ينظر: المصدر نفسه.

(٣٩) ينظر: المصدر نفسه، ج٢، ص٢٠٢٢.

(٤٠) ينظر: البغدادي، هدية العارفين، ج٢، ص٤٣٤.

(٤١) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج٢، ص٢٠٢٢.

(٤٢) ينظر: المصدر نفسه، ج٢، ص١٢٥٠.

(٤٣) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج١، ص١٣١، وابن بالي، العقد المنظوم، ج٢، ص٣٤٥، الأدنه وي، طبقات المفسّرين، ج١، ص٣٨٨.

(٤٤) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج١، ص١٨٦.

(٤٥) ينظر: ابن بالي، العقد المنظوم، ج٢، ص٣٤٥، والأدنه وي، طبقات المفسّرين، ج١، ج٣٨٨.

(٤٦) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج٢، ص١٦.

(٤٧) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج١، ص١٣٢.

(٤٨) ينظر: المصدر نفسه، ج١، ص٢٠٦.

(٤٩) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج٢، ص٣٩٨.

(٥٠) البغدادي، هدية العارفين، ج٢، ص٤٣٤.

(٥١) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج١، ص١٣١.

(٥٢) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج١، ص١٣١، والبغدادي، هدية العارفين، ج٢، ص٤٣٤.

(٥٣) ينظر: المحبيّ، محمد أمين بن فضل الله (ت ١١١١هـ/ ١٦٩٩م) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، بيروت، ج ٢، ص٣٩٣.

(٥٤) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج١، ص١٣١، والبغدادي، هدية العارفين، ج٢، ص٤٣٤. ينظر: المصدر نفسه، ج٢، ص١٢٥٠.

(٥٥) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج٢، ص١٧٤٢.

(٥٦) ينظر: المصدر نفسه، ج٢، ص١٧٠٨.

(٥٧) ينظر: المصدر نفسه.

(٥٨) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج١، ص٣١٢.

(٥٩) حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج٢، ص١٥٠٤.

(٦٠) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج١، ص١١٥.

(٦١) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج١، ص٧٩٢، والغدادي، هدية العارفين، ج٢، ص٤٣٤.

(٦٢) ينظر: ابن بالي، العقد المنظوم، ج٢، ص٢٢٠.

(٦٣) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج١، ص٢٢٦.

(٦٤) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج٩، ص٩٣.

(٦٥) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج١، ص٩١٨، والكتاب مطبوع في بولاق ١٣٠١هـ، ينظر: سركيس: يوسف بن إليان بن موسى (ت ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م)معجم المطبوعات العربية والمعربة، مطبعة سركيس، مصر ١٩٢٨م، ج٢، ص١٩٠٣.

(٦٦) ينظر: حلجي خليفة، كشف الظّنون، ج٢، ص١٩٤٤.

(٦٧) ينظر: المصدر نفسه، ج١، ص٩١٨.

(٦٨) ينظر: المصدر نفسه، ج١، ص٧٩٢.

(٦٩) ينظر: البغدادي، إيضاح المكنون، ج٣، ص٥٠٨.

(٧٠) ينظر: رياض زاده: عبد اللطيف بن محمدبن مصطفى (١٠٧٨هـ/ ١٦٦٧م) أسماء الكتب المتمّم لكشف الظّنون، تحقيق الدكتور: محمد التونج، دار الفكر، ط٣، دمشق، ١٩٨٣م، ج١، ص١٣٢.

(٧١) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج١، ص٢٤٤.

(٧٢) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث ، ج٢، ص٤٥.

(٧٣) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج١، ص٧٩٢، وإسماعيل باشا لبغدادي، هدية العارفين، ج٢، ص٤٣٨.

(٧٤) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج١، ٧٨٣.

(٧٥) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج ٢، ص٢٠٢٩.

(٧٦) المصدر نفسه، ج٢، ص١٠٢٧.

(٧٧) ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج١، ص٢٤١.

(٧٨) ينظر: القنوجيّ، أبجد العلوم، ج١، ص١٧٤.

(٧٩) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج١، ص١٣١.

(٨٠) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج٧، ص٤٧١.

(٨١) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج١، ص٨١١، وج٢، ص٤١٦، وج٢، ص٩٩.

(٨٢) ينظر: فانديك، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، ج١، ص٣١١.

(٨٣) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج١، ص٨٠١، وج٣، ص٣٢٤.

(٨٤) ١/ ٣١١.

(٨٥) ٢/ ٨٦١.

(٨٦) مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج١، ص٨١١، وما بعدها في أكثر من موضع.

(٨٧) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج١، ص٨١١.

(٨٨) سمّاها مجمع اللّغة العربية السّوري: الشّابكة (الإنترنت).

(٨٩) عبد الله بلقاسم الجزائري، مجموعة بلقاسم للمخطوطات، الجزائر، ٢٠١١م، ج٣، ص١٢٣.

(٩٠) ينظر: الغزّيّ، ديوان الإسلام، ج٢، ص٤٩.

(٩١) ينظر: حاجي خليفة، هدية العارفين، ج٢، ص٢٤٥.

(٩٢) ينظر: المحبّي، خلاصة الأثر، ج٣، ص٢٨٦.

(٩٣) طبع كتاب الأمثلة المختلفة في مجموع صرف مشتمل على جملة رسائل في علم الصّرف، الشّافية، والمراح، وكتاب عزّي، والمقصود، وكتاب البناء، مطبعة دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

(٩٤) المخطوط: [و/ ٢].

(٩٥) ينظر: القفطي، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ج٢، ص٢٣٧.

(٩٦) الدكتور: عفيف عبد الرحمن، ط١، دار الفكر، ١٩٨٧م، الأدب الجاهليّ، ج١، ص٢٥.

(٩٧) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظّنون، ج٢، ص١٢٥١.

(٩٨) ينظر: فانديك، اكتفاء القنوع، ج١، ص٣١١.

(٩٩) ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج١، ص٦٠٥.

(١٠٠) ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج١، ص٣٢٦.

(١٠١) ينظر: المصدر نفسه، ج١، ص٧٧٤.

(١٠٢) ينظر: سركيس، معجم المطبوعات، ج٢، ص٩٩٢.

(١٠٣) ينظر: المصدر نفسه، ج٢، ص١٩٧٨.

(١٠٤) طبع ضمن مجموع صرف، في مطبعة دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

(١٠٥) ينظر: سركيس، معجم المطبوعات، ج٢، ص٨٦١.

(١٠٦) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج٤، ص٢٣٤

(١٠٧) ينظر: البغدادي، إيضاح المكنون، ج٤، ص٤٩٤.

(١٠٨) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج٤، ص٢٣٤.

(١٠٩) ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج٤، ص٢٣٤.

(١١٠) ينظر: المصدر نفسه.

(١١١) ينظر: المصدر نفسه.

(١١٢) المخطوط:[و/ ٢].

(١١٣) ينظر:مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج٢، ص٣٨٣-ص٥٣٠، وج٥، ص٢٥٩-ص٧٢٠، وج٣، ص٢٤٢.

(١١٤) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج٢، ص٤٣٤.

(١١٥) الزركلي، الأعلام، ج٧، ص٢٣٥.

(١١٦) مركز الملك فيصل، خزانة التّراث، ج١، ص٨١١، وج٢، ص٤١٦.

(١١٧) فهرس المخطوطات في مكتبة عارف حكمت، ج١، ص١٣٢.

(١١٨) فهرس المخطوطات في مكتبة الجامعة الإسلاميّة، ج١، ص١٦٦.

(١١٩) في(ه): المثال.

(١٢٠) في (ج)، و(ه): صحابته.

(١٢١) في(ه): المضموم رأيه، أي: الاختيار بالكسر.

(١٢٢) (من) ساقطة من(ه).

(١٢٣) في(أ): صوريّة، والصّواب ما أثبتّه من النّسخ الأخرى.

(١٢٤) في(ب)، و(ه): إلى نسخه.

(١٢٥) (صورة) ساقطة من(ب)، و(ج)، و(د).

(١٢٦) المسخ في اللّغة: تحويل صورة إلى صورة أقبح منها، ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م) لسان العرب، ط٤، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٥م، مادّة (مسخ)، ج١٤، ص٧٠.

(١٢٧) في(ه): وأرادوا.

(١٢٨) (للنّسخة) ساقطة من (ج).

(١٢٩) النّسخ في اللّغة: اكتتابك كتاباً عن كتاب حرفاً بحرف، ابن منظور، اللّسان مادّة (نسخ)، ج١٤، ص٢٤٣.

(١٣٠) الواو: ساقطة من (ه).

(١٣١) جاء في اللّسان: ج١٤، ص١٨، مادّة (مثل): (والمِثالُ: المقدارُ وهو من الشِّبْه، والمثل ما جُعل مِثالاً، أَي: مقداراً لغيره يُحْذَى عليه، والجمع المُثُل، وثلاثة أَمْثِلةٍ، ومنه أَمْثِلةُ الأَفعال، والأَسماء في باب التّصريف).

(١٣٢) ينظر: العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ/ ١٢١٣م)، اللّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق الدكتور: عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م، ج٢، ص٣٦٥.

(١٣٣) أي: جمع القلّة والكثرة.

(١٣٤) في النّسخ الأخرى: كما حقّق.

(١٣٥) كما سيأتي تفصيله في هذا الكتاب في صفحة/ ٤٢.

(١٣٦) في(ج)، و(ه): الواحدة.

(١٣٧) في(ه): فناسب.

(١٣٨) ينظر: ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م) اللّمع في العربيّة، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٩٨م، ج١، ص١٧١، والاستراباذي: رضي الدّين محمّد ابن الحسن (ت٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م) شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده، تحقيق: محمّد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م، ج٢، ص١٢٦، والمرادي: حسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م) شرح تسهيل الفوائد، ج٢، ص٧٧٢.

(١٣٩) في(ج): نظائرها.

(١٤٠) (من): ساقطة من(ه).

(١٤١) في (ه): بشيء.

(١٤٢) (أنّ): ساقطة من(د)

(١٤٣) في (ه): بالنّسبة إلى المخاطب إلى المعلوم المستفاد.

(١٤٤) بيّن المؤلّف هاهنا، العلّة من اختيار جمع القلّة، في قوله: المعلوم المستفاد من المذكور هاهنا قليل بالنّسبة إلى المعلوم المستفاد من سائر الفنون وللتّنبيه عليه اختير جمع القلّة.

(١٤٥) قال أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت ١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م) في كتابه الكلّيات، ص٦١: (إن الاختلاف هو أن يكون الطّريق مختلفاً

والمقصود واحد، وأمّا الخلاف فهو أن يكون كلاهما -أي الطّريق والمقصود- مختلفاً).

(١٤٦) قال الفيروز أبادي في كتابه، بصائر ذوي التّمييز، ج٢، ص٥٦٢: (أَن يأخذ كلّ واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله، أو فعله).

(١٤٧) قال مصنّف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (نَصَر: فعل ماض مسند للمعلوم المفرد المذكّر الغائب، يدلّ على حدث في زمن ماض).

(١٤٨) ذكر سيبويه حدّ الفعل في كتابه، ج١، ص٣٤، إذ قال: (وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولَم يقع، وما هو كائن لَم ينقطع).

(١٤٩) في(أ): (هي)، والصّواب ما أثبته من النّسخ الأخرى.

(١٥٠) ذكر السّهيليّ أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٥٨١هـ/ ١١٨٥م) في كتابه نتائج الفكر، ج١، ص٣١، حدَّ الاسم، إذ قال: (الاسم هو اللّفظ الدالّ على المسمّى؛ لأنّه متى ذكر الخفض أو النّصب أو التّنوين أو الألف واللّام، وجميع ما يدخل على الأسماء ويعتريها من الزّيادة والحذف، حتّى يكون بعضها ثلاثياً، وبعضها رباعياً، وبعضها خماسياً، إلى غير ذلك ممّا يذكر سيبويه وجميع النّحويين أنّه يعتري الاسم ويختصّ به، فلا يتعلّق بشيء من ذلك بالمسمّى الّذي هو الشّخص).

(١٥١) زيادة من النّسخ الأخرى.

(١٥٢) (على معناه): ساقطة من النّسخ الأخرى.

(١٥٣) (الاعتباري): ساقطة من (ج).

(١٥٤) في (أ): (لِمَ خصّ هذا اللّفظ للوزن للموزون)، والصّواب ما أثبتّه من النّسخ (ب)، و(ج)، و(ح)، وفي (د): لِمَ خصّ للوزن هذا اللّفظ.

(١٥٥) واختصّ الفاء والعين واللّام للوزن، حتّى يكون فيه من حروف الشّفة والوسط والحلق شيء، ينظر: العيني بدر الدين محمود بن موسى (ت ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م) شرح المراح في التّصريف، تحقيق الدكتور: عبد الستار جواد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٧م، ص٢٩.

(١٥٦) (لأنّ معنى (نصر) فعل فعل النصر، ومعنى (ضرب) فعل فعل الضرب، كذا غيرهما): ساقطة من النّسخ الأخرى.

(١٥٧) قال علي بن عثمان (ت ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م) في كتابه تلخيص الأساس، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ص٧: ((نَصَرَ، يَنْصُرُ)، واختار هذا؛ لكونه من النّصر الّذي فيه اليمن).

(١٥٨) في(هـ): ما يتفرع له.

(١٥٩) جاء في اللّسان: ج١٤، ص٩٠، مادّة (مضي): (مضي: مَضَى الشيءُ يَمْضِي مُضِيّاً ومَضاء ومُضُوًّا: خَلَا وَذَهَبَ).

(١٦٠) ينظر: الجرجاني، المفتاح في الصّرف، ص٩٤.

(١٦١) في (ب): (ما في معناه من التّقدم وهو في اللّغة: المشابهة، وفي الاصطلاح: ما يشابه الاسم بأحد حروف (أنيت)، فإن قيل).

(١٦٢) في (هـ): باعتبار مدلوله.

(١٦٣) في (ج)، و(هـ): فأعطيا ما هو حقهما.

(١٦٤) (جهة): ساقطة من (هـ).

(١٦٥) (عليه): ساقطة من (هـ).

(١٦٦) من مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين مسألة أصل الاشتقاق بين المصدر والفعل، حيث ذهب الكوفيّون إلى أن المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو: ضرب ضربًا، وقام قيامًا، وذهب البصريّون إلى أن الفعل مشتقٌّ من المصدر وفرع عليه، ينظر: الأنباريّ، أبو البركات عبدالرحمن بن محمّد (ت ٥٧٧هـ/ ١١٨١م) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٧٨م، ج١، ص١٩٨، المسألة: الثّامنة والعشرون.

(١٦٧) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص١٩٨، المسألة: الثّامنة والعشرون، وابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩هـ/ ١٢٧١م) شرح جمل الزّجّاجيّ، قدم له: فوّاز الشّعّار، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج١، ص٢٨.

(١٦٨) لم أجده في كتب المعاجم، والتّعريف موجود في: علل النّحو لابن الورّاق، محمد بن عبد اللهبن العباس (ت ٣٨١هـ/ ٩٩١م)، ج١، ص٣٦٠، والإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج١، ص١٩٢، و(شرحان على مراح الأرواح)، ج١، ص٨.

(١٦٩) ينظر: الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٢٩٧.

(١٧٠) قال السّهيليّ في تعريف المصدر، في كتابه: نتائج الفكر، ج١، ص٧٤: (الاسم الذي اشتق منه الفعل، وهو الحدث).

(١٧١) في (هـ): واسم المفعول.

(١٧٢) في (ب)، و(ج): في.

(١٧٣) ينظر: العكبريّ، اللّباب في علل البناء والإعراب، ج٢، ص١٣.

(١٧٤) قال مصنّف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (فهو ناصر، اسم فاعل مفرد مذكر يدل على ذات وحدث، يصلح للمتكلم والمخاطب والغائب).

(١٧٥) في (أ): اسم الفاعل، والصواب ما أثبته من النّسخ الأخرى.

(١٧٦) في (ج)، و(هـ): وهو لغة ظاهر.

(١٧٧) في (ب)، و(ج)، و(د)، و(هـ): وفي اصطلاح اسم اشتق.

(١٧٨) (من المضارع): ساقطة من النّسخ الأخرى.

(١٧٩) ينظر: ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٤٦ هـ/ ١٢٤٩م) الأمالي النّحويّة، تحقيق: فخر صالح سليمان، دار عمار، ودار الجيل، ١٩٨٩م، ج٢، ص٤٧، و(شرحان على مراح الأرواح)، ج١، ص٦٥.

(١٨٠) قال المطرزيّ، أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم (ت ٦١٠هـ/ ١٢١٣م) في كتابه: المصباح المنير في علم النّحو، تحقيق: عبد الحميد سيّد طلب، ط١، مكتبة الشّباب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٦٢-٦٣: في

تعريف المصدر بأنّه: (اسم اشتقّ لِذاتِ مَنْ فَعَلَ، ويجري على (يفعَلُ) من فعله، أي: يوازيه في الحركات والسّكنات).

(١٨١) في (ه): يجري على فعل.

(١٨٢) في (ج)، و(ه): مجموع الحدث والنّسبة.

(١٨٣) (ويجعل مسنداً وتارة): ساقطة من (ه).

(١٨٤) ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، ج١، ص١٣٨.

(١٨٥) في (د)، و(ه): فلا يقع مسنداً ولا مسنداً إليه، وفي (ج): فلا يقع مسنداً أو مسنداً إليه.

(١٨٦) في (أ): وزن، والصّواب ما أثبته من النّسخ الأخرى.

(١٨٧) في (ه): ما يقع الفعل عليه، و(الفعل): ساقطة من (ب).

(١٨٨) في (أ): أسمها، والصّواب ما أثبته من النسخ الأخرى.

(١٨٩) ينظر: العيني، شرح المراح، ص١١٥.

(١٩٠) في (ج): أنّها.

(١٩١) في (ج): المشابهة.

(١٩٢) (استعمال) ساقطة من (أ)، والزّيادة من النّسخ الأخرى.

(١٩٣) في (ه): في الذّات.

(١٩٤) في (ه): والأقلّ لا يحمل على الأكثر.

(١٩٥) (في): ساقطة من (ه).

(١٩٦) قال المرادي في كتابه: الجنى الدّاني، ص١٢١ في معاني الفاء: (أمّا العاطفة، فهي من الحروف الّتي تشرك في الإعراب والحكم، ومعناها التّعقيب، فإن قلت: قام زيد فعمرو، دلّت على أنّ قيام عمرو بعد زيد بلا مهلة).

(١٩٧) (وهو مشتقّ من الماضي): ساقطة من (د)، و(ه).

(١٩٨) قال العيني في حديثه عن اسم الفاعل في كتابه شرح المراح، ص١١٥: (وهو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل واشتق منه لمناسبتهما في الوقوع صفة للنكرة).

(١٩٩) قال شمس الدّين أحمد المعروف بدينقوز (ت ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م) في شرحه للمراح ١/ ٦: (**وإن كان اسماً فإن دلّ على ذات من قام به الفعل** فهو: اسم الفاعل، وإن دلّ على ذات من وقع عليه الفعل فهو: اسم المفعول، وإن دلّ على ما وقع فيه الفعل فإن كان مكانا فهو: اسم المكان، وإن كان زماناً فهو: اسم الزّمان، وإن دلّ على ما وقع الفعل بسببه فهو: اسم الآلة... هذا الكلام يدلّ على أنّ اسم الفاعل والمفعول مشتقّات من المصدر وكذا الزّمان والمكان).

(٢٠٠) ينظر: شرحان على مراح الأرواح، ج١، ص١٦٥.

(٢٠١) لم أقف عليه.

(٢٠٢) (المفرد): ساقطة من (ه).

(٢٠٣) قال مصنّف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (وذاك منصور: اسم مفعول مذكّر يدلّ على ذات وحدث يصلح للمتكلّم والمخاطب والغائب).

(٢٠٤) في (ج)، و(هـ): المتقدّمين.

(٢٠٥) في (ب): فأعطى الشّريف للشّريف، وفي (ج)، و(د)، و(هـ): فأعطى الشّريف.

(٢٠٦) في (ج)، و(هـ): فأعطى لفظ هو اسمه، وفي (ب): فأعطى المرفوع للمرفوع.

(٢٠٧) (بين) ساقطة من(ب).

(٢٠٨) لم أقف عليه.

(٢٠٩) في (هـ): إلى اسم المفعول.

(٢١٠) في (ج): الصيغة.

(٢١١) (المشتركة نحو: فعيل، ومفعول، مع أنهما من الثلاثي) ساقطة من (هـ).

(٢١٢) في (أ): بين المفعول والمفعول المصدر.

(٢١٣) سورة القلم/ ٦.

(٢١٤) في النّسخ الأخرى: اسم الفاعل.

(٢١٥) في(هـ): المفعولية.

(٢١٦) في(هـ): قدمها.

(٢١٧) (وسنذكر وجه تقديم الوجوديّ): ساقطة من النسخ الأخرى.

(٢١٨) في (هـ): هو الفاعل.

(٢١٩) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (لم ينصر: فعل مضارع للنفي المطلق في الزمن الماضي للمفرد المذكر الغائب).

(٢٢٠) في (أ): عدمي. والصواب ما أثبته من النسخ الأخرى.

(٢٢١) في (د): الصورة.

(٢٢٢) ينظر: شرحان على مراح الأرواح، ج١، ص٦.

(٢٢٣) الجحد والجحود: نقيض الإقرار، كالإنكار والمعرفة، والجحود: الإنكار مع المعرفة. ابن منظور، لّسان العرب مادّة (جحد)، ج٣، ص٧٨.

(٢٢٤) في النّسخ الأخرى: في الزّمان.

(٢٢٥) في النّسخ الأخرى: أي سواء.

(٢٢٦) ينظر: شرحان على مراح الأرواح، ج١، ص١٦٧.

(٢٢٧) (في): ساقطة من (هـ).

(٢٢٨) قال مصنّف كتاب الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (لّما ينصر: فعل مضارع لاستغراق النّفي في الزّمن الماضي إلى زمن الحال، للمفرد المذكّر الغائب).

(٢٢٩) في (هـ): فالفرق بين (لّما ولم).

(٢٣٠) (وتنفيه) ساقطة من النّسخ الأخرى.

(٢٣١) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٥٣٧.

(٢٣٢) (لم، ولّما) يتفارقان من أربعةِ أوجه:

١- أنَّ (لَمْ) لنفي الماضي مطلقاً، أي بغيرِ قيدٍ، (ولَّما) لنفي الماضي المقترنِ بقد. فإذا قيلَ: قامَ زيدٌ، فنفيهُ: لم يقمْ زيدٌ، وإذا قيل: قد قامَ زيدٌ، فنفيه: لَّما يقم زيدٌ.

٢- أنَّ (لَمْ) مفردة، (ولَّما) مركّبة؛ لأنَّ أصلَها (لم)، زِيدتْ عليها ما النافية ليكونَ فيها زيادةُ المعنى.

٣- أنه قد يحذفُ الفعلُ بعد (لَّما) ويُكتفى بها في الجواب، اختصاراً. فإذا قيل: أقد قام زيدٌ؟ قلت: جئتُ ولَّما، أي: ولّما يقمْ. وأما (لم) فلا يحذفُ الفعلُ بعدَها إلا في الضرورة.

٤- أن (لَّما) تفيدُ اتصالَ النفي إلى زمنِ الإخبارِ بخلاف (لم)، فإنَّ النفيَ بها منقطعٌ. وإنما عملا الجزمَ

أعني (لَمْ ولَمَّا)، حملاً لهما على حرفِ الشرطِ، لمشاركتِها له، في نقلِ الفعلِ من زمانٍ إلى زمانٍ، لأنهما ينقلانه إلى الماضي وحرف الشرطِ إلى المستقبل. ولأنَّهما لمّا نَقلا معنى المضارع إلى الماضي ازدادَ ثقلاً بقلبِ معناه على كونِه فعلاً فَخُفِّف بالحذف.

ينظر: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ/ ١٣٦٠م) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، القاهرة، ١٩٩٨م، ج١، ص٥٣٤.

(٢٣٣) (النّدم): ساقطة من (هـ).

(٢٣٤) في (هـ):عدم نفي النفي.

(٢٣٥) الواو: زيادة من (د)، و(هـ).

(٢٣٦) (ندم إبليس ولما ينفع الندم): ساقطة من (ب)، و(ج).

(٢٣٧) في (هـ): إلى.

(٢٣٨) قال المرادي في كتابه الجنى الداني، ص٥٣٣: (واختلف في لمّا، فقيل: مركبة من لَم، وما. وهو مذهب الجمهور. وقيل: بسيطة)، وينظر: الجذاميّ محمد بن حسن بن سباع (ت ٧٢٠هـ/ ١٣٢٠م) اللّمحة في شرح الملحة تحقيق:إبراهيم ابن سالم الصاعديّ، ط١، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤م، ج٢، ص٨٥١.

(٢٣٩) ينظر: المالقيّ أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢هـ/ ١٣٠٢م) رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق:أحمد محمّد الخرّاط، ط١، مطبعة زيد بن ثابت، ١٩٩٨م، ص٢٨١، والمرادي، الجنى الداني، ص٢٨٣.

(٢٤٠) البيت من الكامل وهو لإبراهيم بن هرمه بن عامر القرشيّ (ت١٠٨٣هـ/ ١٦٧٢م) ينظر: ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق:محمد جبار المعيبد، النجف، ١٩٦٩م، ص١٩١، وفيه: وأورد، بدل: واحفظ، وفيه: الأحارب، بدل: الأعارب، والأعارب: يومٌ مشهورٌ من أيّام العرب، ينظر:الهاشميّ أحمد بن إبراهيم بن مصطفى (ت ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م) جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، تحقيق : لجنة من الجامعيّين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ، ص٢٥٦، والسيوطي، شرح الشّواهد، منشورات دار الكتب المصرية، بيروت، لبنان، ج٢، ص٦٨٦.

(٢٤١) قال السّيوطي في كتابه همع الهوامع، ج٢، ص٢٢٢: (من الظّروف المبنيّة (لمّا) الَّتِي هِيَ كلمة وجود لوُجُود، وَالْقَوْل بظرفيتها، رَأْي ابْن السّرّاج والفارسيّ وَابْن جني وَجَمَاعَة، حَتَّى قَالُوا: إِنَّهَا ظرف بمعني (حِين)، وَعبارَة ابْن مَالك بِمَعْنى (إِذْ) قَالَ ابْن هِشَام: وَهُوَ حسن؛ لِأَنَّهَا مُخْتَصَّة بالماضي وبالإضافة إِلَى الْجُمْلَة، وَمذهب سِيبَوَيْهِ وَابْن خروف، أَنَّهَا حرف، وتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عَن وجود أولاهما، نَحْو: لمّا جَاءَنِي أكرمته، وَالْعَامِل فِيهَا على الظَّرْفِيَّة جوابها، وَيكون فعلاً مَاضِياً اتِّفَاقًا، كالمثال الْمَذْكُور، وَكَقَوْلِه تَعَالَى: {فَلَمَّا نجّاكم إِلَى الْبرّ أعرضتم}[الْإِسْرَاء: ٦٧] وَجوّز ابْن

عُصْفُور كَونه مضارعاً نَحْو: {فَلَمَّا ذهب عَن إِبْرَاهِيم الروع وجاءته الْبُشْرَى يجادلنا} [هود: ٧٤] وَالْجُمْهُور أوّلوه بالماضي أَي: جادلنا، وَالْجَوَاب مَحْذُوف، أَي: أقبل يجادلنا).

(٢٤٢) قال مصنّف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (ما ينصر: فعل مضارع لنفي الحال مسند للمعلوم المفرد المذكر الغائب).

(٢٤٣) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (لا ينصر: فعل مضارع لنفي الاستقبال للمعلوم المفرد المذكر الغائب).

(٢٤٤) في (ب): مقدّم على الاستقبال وهو(لن ينصر).

(٢٤٥) فإن قيل: (لا، ولن) ينفيان الاستقبال، فلم قدّم (لا ينصر) على (لن ينصر)؟ قلنا: لأن (لا ينصر) ساقطة من (ه).

(٢٤٦) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (فعل مضارع لتأكيد النّفي في الاستقبال للمعلوم المفرد المذكر الغائب).

(٢٤٧) (ليس): ساقطة من (ج) و(ه).

(٢٤٨) في (ه): لا لدلالته.

(٢٤٩) الواو: زيادة من النّسخ الأخرى.

(٢٥٠) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ الأزديّ اليحمديّ، أبو عبد الرّحمن: من أئمّة اللّغة والأدب، وواضع علم العروض، المتوفّى سنة (١٧٠هـ)، ينظر: المرزبانيّ، أخبار النّحويين البصريين، ج١، ص٣١، والأنباريّ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج١، ص٤٥، والقفطيّ، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ج١، ص٣٧٦.

(٢٥١) في (د): للتّحقيق.

(٢٥٢) قال سيبويه في كتابه، ج٣، ص٥: (فأمّا الخليل، فزعم أنّها: لا أن، ولكنّهم حذفوا؛ لكثرته في كلامهم، كما قالوا: وَيلُمِّه، يريدون: وي لأمّه، وكما قالوا: يومئذٍ، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا: هلا، بمنزلة حرف واحد، فإنّما هي: هل ولا، وأمّا غيره فزعم أنّه ليس في (لن)، زيادة وليست من كلمتين، ولكنّها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنّها في حروف النّصب بمنزلة (لَمْ) في حروف الجزم، في أنّه ليس واحد من الحرفين زائداً، ولو كانت على ما يقول الخليل لَما قلت: أمّا زيداً فلن أضرب؛ لأنّ هذا اسم والفعل صلة فكأنّه قال: أمّا زيداً فلا الضّرب له).

(٢٥٣) اختلف النّحويّون في (لَن)، فمذهب سيبويه، والجمهور، أنّها بسيطة، ومذهب الخليل، والكسائي، أنّها مركّبة، وأصلها: (لا، أن)، حذفت همزة (أن) تخفيفاً، ثمّ حذفت الألف؛ لالتقاء السّاكنين، وأصلها عند الفرّاء: (لا) النّافية، أبدل من ألفها نون. قال المرادي في كتابه الجنى الدّاني، ص٢٨٤: (وردّ القول، بالتّركيب، بأوجه: الأوّل: أنّ البساطة أصل، والتّركيب فرع فلا يدّعى إلاّ بدليل قاطع.

والثّاني: أنّها لو كان أصلها (لا أن)، لَم يجز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز، في نحو: زيداً لن

أضرب، بهذا ردَّ، سيبويه على الخليل، وأجيب عنه، بأنّ الشّيء قد يحدث له، مع التّركيب، حكم لَم يكن قبل ذلك.

والثّالث: أنّه يلزم منه أن تكون (أن)، وما بعدها في تقدير مفرد. فلا يكون قولك: لن يقوم زيدٌ، كلاماً. فإن قيل: يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، كما نقل عن المبرد؟ فالجواب: أنّ هذا القول ضعيف، لوجهين: أحدهما أنّ هذا المحذوف لَم يظهر قط، ولا دليل عليه، ذكره أبو علي. والثّاني: أنّ (لا)، تكون، في ذلك، قد دخلت على الجملة الاسمية، ولَم تكرر. قلت: هذا لا يلزم المبرد، لأن تكرارها عنده لا يلزم. ولكنه يلزم الخليل)، وينظر: الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص١٧١، المسألة الخامسة والعشرون، والمالقيّ، رصف المباني، ص٢٨٥.

(٢٥٤) في (ح): فاعلم.

(٢٥٥) (رحمه الله تعالى): زيادة من (ب).

(٢٥٦) (بيان): ساقطة من النسخ الأخرى.

(٢٥٧) قال مصنّف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (لينصر: فعلٌ مضارعٌ مجزوم بلام الأمر، للمعلوم المفرد الغائب).

(٢٥٨) الأفعال: زيادة من بقية النسخ.

(٢٥٩) في (ه): معنى الأوّل.

(٢٦٠) قال القرصيّ، داود بن محمد (ت ١١٦٠هـ/ ١٧٤٧م) في حديثه على (لينصر)، في كتابه شرح الأمثلة، مطبعة القسطنطينية، ١٢٨١، ص١٦: (السّؤال الأوّل لِمَ قدّمه على (أنصر)؟ والجواب: أنّه مقدّم عليه رتبة وشرفاً).

(٢٦١) وهو :زيادة من (س، و(و)، و(ح).

(٢٦٢) (ومعنى الإنشاء عدميّ وهو عدم احتمالها): ساقطة من (ه)، وفي (ج): وهو عدم احتمال الصدق والكذب.

(٢٦٣) (مفهوم الأمر وجودي): ساقطة من (ه).

(٢٦٤) في (ه): ومفهوم النهي عدمي، والوجودي مقدم على العدمي لشرفه، شرح أحمد.

(٢٦٥) في الأصل: الأمر، والصواب ما أثبته من بقية النسخ.

(٢٦٦) في (ج): نفي الاستقبال والحال.

(٢٦٧) في زيادة من (ج) و(د)، و(ه)

(٢٦٨) قال مصنّف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (لا ينصر: فعل مضارع مجزوم بلا النّاهية، للمعلوم المفرد الغائب).

(٢٦٩) نهي زيادة من (ج)، و(د)، و(ه).

(٢٧٠) (ونهي الحاضر): ساقطة من (ه).

(٢٧١) قال العيني في شرح المراح، ص٩١، علّة التّقديم، إذ قال: (وقدّم أمرَ الغائب على أمر الحاضر؛ لأنّ أمر الغائب على صورة المضارع فيكون اتّصاله شديداً بالمضارع، ولأنّ أمر الغائب معربٌ مثل المستقبل بخلاف أمر المخاطب فإنّه مبني)، ثمّ قال: (اعلم أنّ أمر الغائب معرب إجماعاً؛ لأنّ علّة الإعراب موجودة، وذلك وجود حرف المضارعة ثابتاً؛ فكان الإعراب باقياً).

(٢٧٢) في (ج)، و(د)، و(ه): بالزّيادة.

(٢٧٣) (نحو: نصرت، دون الغائب، ، نحو:نصر، وما زيد مؤخر): ساقطة من (ه).

(٢٧٤) ينظر: شرح المراح، ص٩١.

(٢٧٥) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (أُنْصُرْ: فعلُ أمرٍ للمفرد المذكّر المخاطب، لطلب الفعل في المستقبل).

(٢٧٦) أمر: ساقطة من النسخ الأخرى..

(٢٧٧) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (لا تنصر: فعلٌ مضارعٌ لنهي المخاطب عن الفعل في المستقبل، للمفرد المذكر).

(٢٧٨) في (ه): بصيغة أمر الغائب.

(٢٧٩) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (مَنْصَر: بفتح الميم مصدر ميميّ يصلح، للزّمان والمكان).

(٢٨٠) ينظر:الجرجانيّ، المفتاح في الصّرف، ج١، ص١١٦.

(٢٨١) في (أ)، والنّسخ الأخرى: فوحّده.

(٢٨٢) ينظر: ابن الشجري اللأمالي الشجرية، ج٢، ص٥٧٢، وابن يعيش يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م) شرح المفصّل، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م، ج٤، ص١٤٤، والزجاجي شرح جمل الزّجّاجيّ، ج١، ص٣٠٥، وابن مالك، شرح التّسهيل، ج٢، ص١٣٠.

(٢٨٣)في النّسخ الأخرى: وتعريفها.

(٢٨٤) ينظر: شرحان على مراح الأرواح، ج١، ص٧٦.

(٢٨٥) في (أ)، و(ب)، و(د)، و(ه): فالمحذور. والصّواب من (ج).

(٢٨٦) (توهم): ساقطة من (ه).

(٢٨٧) في (ه): الصفة.

(٢٨٨) المكان في أصل تقدير الفعل (مَفْعَل)؛ لأنه موضع لكينونة الشّيء فيه، غير أنّه لمّا كَثُرَ أَجرَوه في التّصريف مجرى (فعال)، ابن منظور، لّسان العرب، مادّة (مكن)، ج١٤، ص١١٢.

(٢٨٩) قال القارصيّ في علّة تقديم اسم الزّمان على اسم المكان، في شرح الأمثلة، ص١٨: (الجواب أنّه مقدّم عليه رتبة؛ لكثرة استعماله).

(٢٩٠) في (ج): اشتق.

(٢٩١) عرَّف أحمد بن مسعود في كتابه مراح الأرواح، ص١٣١، اسم المكان، بقوله: (اسم المكان اسمٌ مشتقٌّ من (يُفعَل) لمكان وقع فيه الفعل).

(٢٩٢) ينظر: ابن مالك، اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، تحقيق:عبد الله حامد النمريّ، جامعة أم القرى، ١٩٨٢م، ج١، ص٧٤، وشرحان على مراح الأرواح، ج١، ص٧٨.

(٢٩٣) (فيعرف منه أن اسم الزّمان اسم مشتقّ من (يفعل) الزّمان وقع فيه الفعل): ساقطة من(ج)، و(د).

(٢٩٤) (اسم): ساقطة من(ه).

(٢٩٥) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (فينطلنّسَخ الأخرى: وتع بكسر الميم اسم آلة مفرد، كـ(مِقوَد، ومِحْلَب)).

(٢٩٦) في(ج): منها.

(٢٩٧) ذكر أحمد بن مسعود في كتابه مراح الأرواح، ص١٣٥ تعريف اسم الآلة، إذ قال: (اسمٌ مشتقّ من (يُفعُل) للآلة وصيغته (مِفعَل)، ومن ثمّ قال الصرفيّون: المَفعِل، للموضع، والمِفعَل، للآلة، والفَعلَة للمرّة، والفِعلَة للحالة).

(٢٩٨) ينظر: الجرجاني المفتاح في الصرّف، ج١، ص٦١، والرضي، شرح الشّافية، ج١، ص٣١٧، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج٤، ص٣٠٧.

(٢٩٩) (هـ والمضاف فقط): ساقطة من (ج).

(٣٠٠) ينظر: شرحان على مراح الأرواح، ج١، ص٧٨.

(٣٠١) في (د): المعروف، وفي (هـ): الفرق.

(٣٠٢) قال شمس الدّين أحمد المعروف بـ(ديكنقوز)، في كتابه شرح مراح الأرواح، ج١، ص٧٨: (فالمعرف هو الاسم المضاف لا من حيث إنّه مضاف، من نحو: مِحْلَب، وإضافته إلى الآلة، لتعيين ذلك الاسم، وهو مثل قولك في تعريف: رباح غلام زيد؛ أي: رباح هو غلام مملوك لزيد، فزيد ليس من المعرفة في شيء. فالحاصل أنّ الإضافة والمضاف إليه خارجان عن المعرّف، ومن سلم دخول الآلة في المحدود لا يمكن له أن يدفع الدوريات يقول المراد بما في المحدود الاصطلاحيّ وبما في الحدّ اللّغويّ؛ لأن المراد في كلا الموضعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوي؛ إذ ليس في الاصطلاح للآلة معنى آخر، بل التغاير بالاصطلاح واللغة، إنما هو في اسم الآلة، فإنه لغة أعمّ منه اصطلاحاً، فإنّه لغة: يتناول، نحو: القدوم والإبرة والقلم ولا يتناولها اصطلاحاً).

(٣٠٣) ينظر: شرحان على مراح الأرواح، ج١، ص٧٨.

(٣٠٤) قال ابن الحاجب في الشّافية، ج١، ص٣١: (وَنَحْو: المُسْعُط والمُنْخُل والمُدق والمُدهُن والمُكْحُلة والمُحْرُضة، لَيْسَ بِقِيَاس).

(٣٠٥) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (نصرة: بفتح النون، مصدر للمرّة كـ(جلست جلسة).

(٣٠٦) في (هـ): بكسر بفتح النون.

(٣٠٧) ينظر: ابن مالك محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ/ ١٢٧٤م) ايجاز التّعريف في علم التّصريف، تحقيق: محمد المهدي عبد الحسين، ط١، المدينة المنوّرة، المملكة العربية السعودية، ج١، ص٧١، والاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٣٠٩.

(٣٠٨) قال مصنف المثلة المختلفة، ص٥٠: (نِصرة: بكسر النّون، مصدر للنّوع كـ(جَلستُ جِلسة)).

(٣٠٩) في (ج): بكسر السين.

(٣١٠) ينظر: ابن مالك، ايجاز التّعريف في علم التّصريف، ج١، ص٣٠٩.

(٣١١) في (د)، و(هـ): على اسم الزّمان والمكان.

(٣١٢) تنظر الصفحة:٣٦.

(٣١٣) تنظر الصّفحة:٣٥.

(٣١٤) ينظر: ابن مالك، ايجاز التّعريف في علم التّصريف، ج١، ص٧١، والاستراباذي، شرح

شافية ابن الحاجب ج١، ص٣٠٩.

(٣١٥) في (ج): في الأكثر.

(٣١٦) في (ج): لا تاء فيه.

(٣١٧) ينظر: الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ص١ص٣٠٩، وابن مالك، اقتطاف الأزاهر، ج١، ص٧١، والسيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص٣٢٥.

(٣١٨) في (ج): والنوع منه.

(٣١٩) في (ج): والفارق.

(٣٢٠) (نشدة): ساقطة من (د).

(٣٢١) جاء في شرح الشّافية للرضي، ج١، ص٣١٠: (وبناء المرّة والنّوع ممّا عدا الثّلاثيّ المجرّد عن الزّوائد الّذي لا تاء فيه على وزن المصدر المستعمل، وهو إمّا ثلاثيّ مجرّد فيه تاء، أو غير ثلاثيّ مجرّد، فإن كان ثلاثيّاً مجرداً فيه تاء، نحو: طِلْبَة ونِشْدَة وكُدْرَة؛ فإنّه يُستعمل على حاله للمّرة والنّوع، ويُفرّق بين المرّة والنّوع بقرينة لفظيّة، نحو: نَشَدْتُ نِشْدَة واحدة، أو نوعاً، نحو: نِشْدَة سوء، أو نِشْدَةَ لُطْف، أو بقرينة معنويّة).

(٣٢٢) في (ج): في المصدر.

(٣٢٣) (تاء فبناء المرة والنوع هو المصدر) ساقطة من (هـ).

(٣٢٤) (بينهما): من (ب)، و(د)، و(هـ).

(٣٢٥) ينظر: الاستراباذي، شرح الشّافية ج١، ص٣٠٩، وابن مالك، اقتطاف الأزاهر، ج١، ص٧١.

(٣٢٦) ينظر: الاستراباذي، شرح الشّافية ج١، ص٣٠٩، وابن مالك، اقتطاف الأزاهر، ج١، ص٧١ والسيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص٣٢٥.

(٣٢٧) قال ابن الحاجب في الشّافية، ج١، ص٢٩: (وَنَحْوُ: أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً وَلَقِيتُهُ لَقَاءَةً شَاذٌّ)، وقال ابن السّراج في أصول النّحو، ج٣، ص١١٠: (وقالوا: أتيته إتيانه، ولقيته لِقاءةً، وهوَ قليلٌ)، وقال ابن مالك في كتابه اقتطاف الأزاهر، ج١، ص٧١: (وَشَذَّ عَمَّا أَصَّلْنَاهُ: أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً وَقَامَ قِيَامَةً وَاحِدَةً، وَلَوْ جَاءَ عَلَى مَا قُلْنَاهُ لَكَانَ: أَتْيَةً وَقَوْمَة).

(٣٢٨) قال سيبويه، ج٤، ص٤٥: (وقالوا: أتيته إتيانةً، ولقيته لقاءةً واحدةً، فجاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام، كما قالوا: أعطى إعطاءةً واستدرج استدراجةً. ونحو إتيانةٍ قليلٌ، والاطّراد على فَعلةٍ).

(٣٢٩) هو محمّود بن عمرَ بن محمّد بن أحمد الخوارزميّ الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم: من أئمّة العلم بالدّين وبالتّفسير واللّغة والآداب، المتوفّى سنة (٥٣٨هـ)، ينظر: القفطي، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ج٣، ص٢٦٥، والفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمّة النّحو واللّغة، ج١، ص٢٩٠.

(٣٣٠) قال الزمخشري في المفصّل، ص٥٥: (المفعول المطلق هو المصدر، سمّي بذلك؛ لأنّ الفعل يصدر عنه، ويسميه سيبويه الحدث، والحدثان، وربّما سمّاه الفعل. وينقسم إلى مبهم، نحو: ضربت ضرباً، وإلى مؤقت، نحو: ضربت ضربةً وضربتين)، وينظر: سيبويه، ج١، ص٣٥، وص٣٦.

(٣٣١) (على ما يدل): ساقطة من (هـ).

(٣٣٢) (على): ساقطة من (هـ).

(٣٣٣) (ضربة): ساقطة من (ب).

(٣٣٤) (ضربتين): ساقطة من (ج).

(٣٣٥) (بنية): ساقطة من النسخ الأخرى.

(٣٣٦) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص٦٠: (نصّار: بفتح النّون وتشديد الصّاد، صيغة مبالغة محول عن اسم الفاعل؛ لقصد التكثير، مفرد مذكر).

(٣٣٧) في (د): التقاء بالتنبيه السابق.

(٣٣٨) في (هـ): الدلالة.

(٣٣٩) في النسخ الأخرى: المقصود.

(٣٤٠) (الفاعل): ساقطة من (ج).

(٣٤١) ينظر: الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج٢، ص٨٨، وشرحان على مراح الأرواح، ج١، ص٧٢.

(٣٤٢) قال ابن كمال باشا في كتابه الفلاح شرح المراح، ج١، ص٧٢: (وهذا التّعليل إنّما يتمّ إذا بيّن أنّ فعيلاً، يقدّم بناؤه على: فعول، وهو كذلك؛ لأنّ (فعيلا)، كما يجيء للمبالغة يجيء لمطلق الاتصاف بالفعل من غير مبالغة و(فعولاً) لا يدلّ إلاّ على زيادة اتصاف بالفعل لبنائه على المبالغة، والأوّل مقدّم بالطبع على الثّاني والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع. واعلم أنّ ذكر كون الفعيل، بمعنى المفعول، وكون الفعول، بمعنى المفعول لمناسبة اشتراك الصفتين بين الفاعل والمفعول، وإلاّ لما ذكر المفعول في فصل الفاعل، ويجيء اسم الفاعل للمبالغة سماعاً، ولهذا لم يذكر له ضابطه، بل بادر إلى الأمثلة فيجيء على وزن(فعال) بفتح الفاء وتشديد العين، نحو: صبّار، أي: كثير الصّبر).

(٣٤٣) في (ج): من المزيد فيه.

(٣٤٤) قال عبد القاهر الجرجانيّ في كتابه مفتاح الصّرف، ج١، ص٨٨: (والمبالغة منه: ضَرُوب، وفَرَّار، ومِحْرَب، ومِطْعَان، ومِنْطِيق، وخِطِّيب، وشذّ من (أَفْعَلَ): دَرَّاك، حَسَّاس، ورَثَّاء، وجَبَّار، وأَلِيم، وسَمِيع، وبَصِير، وذلك يجيء غالبا من (فَعِلَ) بكسر العين في الماضي، وفتحها وكسرها في المضارع، على: (فَعِلٍ، وفَعِيل، وفَاعِل، وأَفْعَل)، كـ(حَذِر، وسَمِين، وشَارِب، وأَقْرَع)، وشَذَّ :ضَرَّاب وعُرْيَان وضُحَكَة، وعَطْشَان مُبَالَغَة عَطِشَ، وأيضاً يجيء غالبا من (فَعُلَ)، بِضمِّ العينِ في الماضي والمضارع على (فَعِيل): كـ(عَظِيم وكَرِيم وشَرِيف)، وشَذَّ: سَهْل ومِلْح وجَبان وحَسَن وفَارِه وأَحْمَق).

(٣٤٥) في (أ)، و(ج): لأهل، والصّواب ما أثبته من النسخ الأخرى.

(٣٤٦) قال سيبويه، ج٣، ص٣٨٢: (وقالوا: بغَّال لصاحب البغل، شبَّهوه بالأوَّل، حيث كانت الإضافة؛ لأنَّهم يشبِّهون الشّيء بالشّيء وإن خالفه).

(٣٤٧) قال مصنّف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (نُصير: بضم النّون، اسم تصغير، مفرد مذكّر).

(٣٤٨) (في تصغير): ساقطة من (ج)، و(ب).

(٣٤٩) في (ج): والتصغير.

(٣٥٠) لم أقف عليه.

(٣٥١) الذي: زيادة من النّسخ الأخرى.

(٣٥٢) ينظر: المبرّد أبو العباس (ت ٢٨٥هـ/ ٨٩٨م) المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، مصر، ١٣٨٨هـ، ج٢، ص٢٥٩، وابن السّراج، الأصول في النّحو، ج٣، ص٣٩، وابن مالك، شرح الكافية الشّافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، مكة المكرّمة، ٢٠٠٠م، ج٤، ص١٨٩٣، والاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص٣٢٠.

(٣٥٣) قال سيبويه في كتابه، ج٣، ص٤١٦: (اعلم أنَّ التّصغير إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على (فعيلٍ، وفعيعلٍ وفعيعيلٍ)، فأمَّا (فعيلٌ) فلما كان عدّة حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى التّصغير، لا يكون مصغَّرٌ على أقلّ من (فعيلٍ)، وذلك، نحو: قييسٍ، وجميلٍ، وجبيلٍ، وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف).

(٣٥٤) قال الزمخشريّ في المفصّل، ص٢٥٦: (وجمع القلّة يحقر على بنائه، كقولك في أكلب وأجربة وأجمال وولدة: أكيلب واجيربة واجيمال ووليدة).

(٣٥٥) قال الزمخشري في المفصل، ص٢٥٦: (وأمّا جمع الكثرة فله مذهبان: أحدهما أن يردّ إلى واحده فيصغّر عليه ثمّ يجمع على ما يستوجبه من الواو والنّون، أو الألف والتاء، أو إلى بناء جمع قلّته، إن وجد له وذلك قولك في فتيان: فتيون أو فتية، وفي أذلاء: ذليلون أو أذيلة، وفي غلمان: غليمون أو غليمة، وفي دور: دويرات أو أدير، وتقول في شعراء: شويعرون، وفي شسوع شسيعات. وحكم أسماء الجموع حكم الآحاد، تقول: قُوَيْم ورُهَيْط ونُفَيْر وأُبَيْلة وغُنَيْمة).

(٣٥٦) في (ج): يجمع.

(٣٥٧) (على): زيادة من النّسخ الأخرى.

(٣٥٨) قال الرضي في شرح الشّافية، ج١، ص٣٥٦: (تقول في تصغير، نحو: دُور: أُدَيِّر؛ ترد (دُور) إلى (أَدْؤُر)، ثمّ تصغرها على أُدَيِّر أو دُوَيْرات؛ تردّ دُور إلى دار).

(٣٥٩) (لمفرده): ساقطة من (هـ).

(٣٦٠) في (ج): تصغيره.

(٣٦١) ينظر: المفصّل/ ٢٥٦.

(٣٦٢) (جمع): ساقطة من (ج).

(٣٦٣) قال الرّضي في شرح الشّافية، ج١، ص٣٥٦: (فإن لَم يكن له جمع قلّة تعيّن ردّه إلى واحده ثمّ جمعه جمع السّلامة لمذكّر أو مؤنّث على ما تقتضيه الأصول؛ كقولك في شُسُوع: شُسَيْعات، فإن قيل: إذا ردّ جمع الكثرة إلى جمع القلّة للتّصغير فأنّث الكثرة).

(٣٦٤) (هذه): ساقطة من (هـ).

(٣٦٥) (اسم الفاعل: نويصير بضم النون وفتح الواو وسكون الياء وكسر الصاد، وتصغير اسم): ساقطة من (هـ).

(٣٦٦) (وكسرها) ساقطة من (ب)، و(د)، و(هـ).

(٣٦٧) في(أ):المبالغة، والصواب ما أثبته من النسخ الأخرى.

(٣٦٨) (نحو): ساقطة من (ه).

(٣٦٩) في (ج): الشاذ.

(٣٧٠) في (ج): أصيغير.

(٣٧١) في (ج): وفي.

(٣٧٢) في (ه): التصغير.

(٣٧٣) قال الرّضي في شرح الشّافية، ج١، ص٣٦٠: (اعلم أنهم يصغّرون فعل التّعجب؛ فيقولون في ما أَحْسَنه: ما أُحَيْسِنَه، وهو شاذ؛ لأن فعل التّعجب فعل، والتّصغير من خواص الأسماء).

(٣٧٤) قال الرّضي في شرح الشّافية، ج١، ص٣٦١: (والّذي يدلّ على أنّ الفعل لا يصغّر، أنّ اسم الفاعل إذا أُعمل لا يصغّر؛ لقربه من الفعل؛ فعدم تصغير الفعل أولى؛ ولهذا قيل: المراد منه تصغير المتعجب منه؛ وهو الاسم الّذي اشتقّ منه فعل التّعجب، كالحسن في مثالنا، أو هو فاعل أُحَيْسِن، وهو (ما)، و(ما) لا يصّغر، فجعل التّصغير واقعاً على الفعل؛ لأنهم لو عدلوا عن (ما) إلى لفظ آخر وصغّروه لبطل معنى التّعجب).

(٣٧٥) قال مصنّف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (نَصريّ: بفتح النون اسم منسوب، مفرد مذكّر).

(٣٧٦) قال أبو الحسن الورّاق في كتابه علل النّحو، ج١، ص٥٢٩: (اعْلَم أَنّ كلّ اسْم تنسبه إِلَى أَب أَو بلد، وَمَا أشبه ذَلِك، فَإِنَّك تلْحقهُ الْيَاء الثَّقِيلَة، عَلامَة للنّسب، وَذَلِكَ قَوْلك: هَذَا رجل بكريّ، وَهَذَا رجل عامريّ، وَهَذَا رجل مكيّ، وَكَذَلِكَ جَمِيع هَذَا الْبَاب).

(٣٧٧) لم أقف عليه.

(٣٧٨) قال مصنف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (أَنْصَر: بفتح الهمزة والصاد، اسم تفضيل، مفرد مذكر غائب).

(٣٧٩)في (ج)، و(ه): اسم التفضيل.

(٣٨٠) (اسم): ساقطة من (ج).

(٣٨١) قال الرّضي في شرح الشّافية، ج١، ص٢٧٩: (أفعل التّفضيل ما وضع لموصوف بزيادة على غيره في المعنى المشتق هو منه).

(٣٨٢) قال الشّيخ ياسين في التّصريح، ج٢، ص١١١: (الوصف باسم التّفضيل إذا استعمل بـ(من)، أو أضيف إلى نكرة، فإنه يلزمه الإفراد والتذكير، ولَيوافق في التأنيث والتثنية والجمع، نحو: مررت برجل أفضل من زيد، وبرجلين أفضل من زيد، وبرجال أفضل من زيد، وبامرأة أفضل من زيد، وبامرأتين أفضل من زيد، وبنساء أفضل من زيد، وكذلك: مررت برجل أفضل شخص، وبرجلين أفضل شخصين، وبرجال أفضل شخوص ... إلى آخر المثل).

(٣٨٣) (هو): ساقطة من (ج).

(٣٨٤) لم أقف عليه.

(٣٨٥) في النّسخ الأخرى: تعددا.

(٣٨٦) قال شمس الدّين الجوجريّ في شرحه لشذور الذّهب، ج٢، ص٧٢٦، شارحاً قول ابن هشام:

(وجعله على أربعة أقسام: القسم الأوّل: أن يكون بأل، نحو: (الأفضل)، وذكر أنّه يجب فيه أن يطابق الموصوف، فتقول فيه: زيد الأفضل، وهند الفضلى، والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون أو الأفاضل، والهندات الفضليات أو الفضّل. القسم الثاني: أن يكون مجردا من أل والإضافة، وذكر أنه يجب فيه الإفراد والتذكير، نحو قوله تعالى: {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ}، وتقول: الزيدان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من بكر والهندات أفضل منه. القسم الثالث: المضاف لنكرة، نحو: زيد أفضل رجل، وهند أفضل امرأة، وحكمه حكم المجرد من أل والإضافة؛ ولذلك جمعهما الشيخ فقال: (أو جردا أو مضافا لنكرة أفرد وذكر). فتقول: زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة، والهندان أفضل

امرأتين، والهندات أفضل نساء. القسم الرابع: أن يكون مضافا لمعرفة، نحو زيد أفضل الرجال، وذكر أنه يجوز فيه الوجهان، أي المطابقة وعدمها، نحو: الزّيدان أفضلا الرجال، وأفضل الرجال، والزّيدون أفضلو الرّجال وأفضل الرجال).

(٣٨٧) في (ه): زيد أفضل.

(٣٨٨) قال ابن السّراج في أصول في النّحو، ج٢، ص٨: (وإذا قلت: زيدٌ الأفضل، استغنى عن (من) والإضافة وعلم أنّه قد بانَ بالفضل، فهو عند بعضهم إذا أُضيف على معنى (من) نكرةٌ وهو مذهبُ الكوفيين، وإذا أُضيف على معنى اللّام معرفةٌ، وفي قول البصريّين هو معرفةٌ، بالإضافة على كلّ حال إلاّ أنْ يضاف إلى نكرة).

(٣٨٩) (ما): ساقطة من (ج).

(٣٩٠) (بين): ساقطة من (أ).

(٣٩١) وهذا الأمر واضح من تعريف اسم التّفضيل والمبالغة، قال ابن هشام في كتابه شرح قطر الندى، ج١، ص٢٨٠: (اسْم التَّفْضِيل وَهُوَ الصّفة الدَّالَّة على المُشَاركَة وَالزِّيَادَة، نَحْو: أفضل، وَأعلم، وَأكْثر).

(٣٩٢) ينظر: الورّاق، علل النّحو، ج١، ص٤٩٢.

(٣٩٣) قال مصنّف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (ما أنصره: فعل تعجب أوّل، مفرد مذكّر غائب).

(٣٩٤) (أي): ساقطة من (ه).

(٣٩٥) قال ابن السّراج في كتابه، الأصول في النّحو، ج١، ص٩٨ :(اعلم، أنّ كلّ فعل لزم بناء واحدًا فهو غير متصرّف، وقد ذكرت أن التّصرف أن يقال فيه: فعل يفعل، ويدخله تصاريف الفعل، وغير المتصرّف ما لم يكن كذلك، فمن الأفعال التي لم تتصرف ولزمت بناءً واحدًا فعل التعجب نحو: ما أحسن زيدًا، وأكرم بعمرو، والفعلان المبنيان للحمد والذم، وهما: نعم وبئس، فهذه الأفعال، وما جرى مجراها لا تتصرّف ولا يدخلها حروف المضارعة، ولا يُبنى منها اسم فاعل).

(٣٩٦) قال سيبويه في الكتاب، ج١، ص٧٢: (هذا بابُ ما يعمل عمل الفعل، ولم يَجر مجرى الفعل، ولم

يتمكّن تمكُّنه؛ وذلك قولُك: ما أحسن عبدالله، زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسن عبدالله، ودخله معنى التّعجُّب).

(٣٩٧) ينظر: المبرد، المقتضب، ج٤، ص١٧٧، والجرجاني، المقتصد، ج١، ص٣٧٥، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربيّة، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٩٩٩م، ص١١٢، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج٧، ص١٤٩، وابن مالك، شرح التّسهيل، ج٣، ص٣١، ٣٢، وابن مالك، شرح الكافية الشّافية، ج٢، ص١٠٨١، وابن النّاظم، ص٤٥٧، وأبو حيان، الارتشاف، ج٣، ص٣٣.

(٣٩٨) (التي): ساقطة من النسخ الأخرى.

(٣٩٩) قال ابن جنّي في كتابه اللّمع في العربيّة، ج١، ص١٣٦: (قَوْلك مَا أحسن زيداً وَمَا أجمل بكراً وَمَا أظرف أَبَا عبدالله وَتَقْدِيره: شَيْء أحسن زيداً، فـ(مَا) مَرْفُوعَة بِالِابْتِدَاءِ وَ(أحسن)، خَبَرها وَفِيه ضميرها، وَذَلِكَ الضَّمِير مَرْفُوع بـ(أحسن)؛ لِأَنَّهُ فعل مَاض، وَزيد: مَنْصُوب على التَّعَجُّب، وَحَقِيقَة نَصبه، بِوُقُوع الْفِعْل قبله عَلَيْهِ).

(٤٠٠) قال الأشموني في شرحه لألفيّة ابن مالك، ج٢، ص٢٦٣: (وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى (الذي)، وما بعدها صلة، فلا موضع له، أو نكرة ناقصة، وما بعدها صفة، فمحله رفع، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبًا، أي: شيءٌ عظيمٌ).

(٤٠١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، المتوفّى سنة (٢١٥هـ)، ينظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النّحاة، ج٢، ص٣٦.

(٤٠٢) وهُناك قولٌ آخر له على أنّها نكرة موصوفة بمعنى (شيء)؛ والجملة بعدها في محلّ رفع صفة لها، والخبر محذوف وُجوبًا تقديره: شيءٌ عظيم. وروي عنه قولٌ ثالث موافِقٌ لقول سيبويه والجمهور. ونقل عن الكوفيّين أنّها استفهاميّة، وهو قول الفرّاء في في كتابه معاني القرآن، ج١، ص١٠٣، تفسير قوله تعالى (فما أصبرهم على النّار)، وذكر أبو حيّان في البحر المحيط، ج١، ص٤٤٩، أنّ رأي الفرّاء وابن درستويه، استفهاميّة فيها معنى التّعجّب.

تُنظر هذه المسألة في: المبرد، المقتضب، ج٤، ص١٧٧، والجرجاني، المقتصد، ج١، ص٣٧٥، والأنباري، أسرار العربيّة، ص١١٢، والعكبري، التّبيين عن مذاهب النّحويين، ص٢٨٢، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج٧، ص١٤٩، وابن مالك، شرح التّسهيل، ج٣، ص٣١، ٣٢، وابن مالك، شرح الكافية الشّافية، ج٢، ص١٠٨١، وشرح الألفية لابن النّاظم، ص٤٥٧، وأبي حيان، الارتشاف، ج٣، ص٣٣، وابن هشام، أوضح المسالك، ج٢، ص٢٧٢.

(٤٠٣) في (هـ): ما زيد أحسن.

(٤٠٤) قال الأشموني في شرحه لألفيّة ابن مالك، ج٢، ص٢٦٣: "فـ(ما) فيها اسم إجماعًا؛ لأن في (أفعل) ضميرًا يعود عليها، وأجمعوا على أنها

مبتدأ؛ لأنهّا مجرّدة للإسناد إليها، ثمّ اختلفوا: فقال سيبويه: هي نكرة تامّة، بمعنى شيء، وابتدئ بها لتضمنها معنى التّعجب، وما بعدها خبر، فموضعه رفع، وقال الفرّاء وابن درستويه: هي استفهامية، وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى (الّذي)، وما بعدها صلة، فلا موضع له، أو نكرة ناقصة، وما بعدها صفة فمحله رفع، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبًا، أي: شيءٌ عظيم".

(٤٠٥) قال أبو البقاء العكبريّ في كتابه اللّباب، ج١، ص١٩٦: "و (مَا) فى التَّعجُّب نكرة غير مَوْصُولَة مُبْتَدأ و(أحْسَنَ) خَبَرهَا وَقَالَ أَبُو الْحسن: هِيَ بِمَعْنى الّذي و(أحسن)، صلتها وَالْخَبَر محذوف، وَالدَّلِيل على الأوَّل من وَجْهَيْن: أَحدهمَا: أنَّ التّعجُّب من مَوَاضِع الْإِبْهَام فـ(الَّذِي)، فِيهَا إِيضَاح بصلتها، وَالثَّانِي: أنَّ تَقْدِير الْخَبَر هُنَا لَا فَائِدَة فِيهِ إِذْ تَقْدِيره: الَّذِي أحسن زيداً شَيْءٌ، وَهَذَا لَا يَسْتَفِيد مِنْهُ السَّامع فَائِدَة، وإنَّما جَازَ الِابْتِدَاء بِهَذِهِ النّكرَة؛ لأنَّ الْغَرَض مِنْهُ التّعجُّب لَا الْإِخْبَار الْمَحْض، وإنَّما عُدل عَن (شَيْء) إِلَى (مَا)؛ لأنَّ (مَا) أشدُّ إبهاماً إِذْ كَانَت لَا تثنّى وَلَا تُجمع، وَلَا تقع للتّحقير، ولأنَّها يؤكّد بهَا إِبْهَام (شَيْء)، فَيُقَال: مَا أخذت مِنْهُ شَيْئا مَا، فإنَّها تثنّى وَتجمع وتُذْكر للتّحقير، كَقَوْلِك: عِنْدِي شُيَيْءٌ، أَي: حقير، وَلَم يستعملوا فى التَّعَجُّب (مَنْ)، بِمن يعقل وَلَا (أيّا)؛ لأنَّها كشيء، فِيمَا ذكرنَا".

(٤٠٦) قال مصنّف الأمثلة المختلفة، ص٥٠: (وأَنصِر به: بفتح الهمزة وكسر الصّاد، فعل تعجب ثانٍ، مفرد مذكّر غائب).

(٤٠٧) لم يصرح سيبويه بفعلية التعجب في كتابه، وإنما عدّها أشبه بالمثل، في قوله: سيبويه، ج١، ص٧٢ (... وهذا تمثيل لم يتكلم به)، وقال أيضاً في موضع آخر، ج١، ص٧٣: "وبناؤه أبداً من (فعَل وفعِل وفعُل وأفعل)، هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف؛ فجعلوا له مثالاً واحداً يجرى عليه فشبه هذا بما ليس من الفعل لاماً"، ولعل غموض هذين النّصين بعض الشيء كان سبباً في منشأ الخلاف بعدئذٍ بين الكوفيين والبصريين في فعلية أو اسمية (أنصر).

(٤٠٨) ذكر المبرّد في المقتضب، ج٣، ص٣٨٤، رأي سيبويه في هذه المسألة، فقال: (وَأمّا: أَفعَلَ زيدٌ، فَيَجْعَلهُ فعلاً؛ لِأَنَّهُ قد رفع زيداً بِهِ، هذا قول الْخَلِيل وسيبويه).

(٤٠٩) في (ج): والهمزة.

(٤١٠) ينظر: الجرجاني، المفتاح في الصّرف، ج١، ص٤٩، والأشموني، شرح الأشموني، ج٢، ص٢٧٤.

(٤١١) قال ابن جنّي في كتابه اللّمع، ج١، ص١٣٧: "قَوْلك: أَحْسِن بزيدٍ، أَي: مَا أحسن زيداً، وأَجْمِل بجَعْفَرٍ، أَي: مَا أجمل جعفراً، فالباء وَمَا عملت فِيهِ فِي مَوضِع رفع، وَمَعْنَاهُ: أحسن زيدٌ، أَي: صَار ذَا حسن، وأجمل، أَي: صَار ذَا جمال،

كَقَوْلِك: أَجْرَبَ الرّجل، أَي: صَار ذَا إبل جربى، وأنجز، أَي: صَار ذَا مَال فِيهِ النّجاز، فلفظه لفظ الأَمر وَمَعْنَاهُ الْخَبَر".

(٤١٢) هذا رأي البصريّين، والكسائيّ وهشام من الكوفيّين، وقال الكوفيّون: إنّها اسم، وهذا موافق لرأي أبي الحسن الأخفش، ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص١٢٦، ص١٤٨، المسألة: الخامسة عشرة، والعكبري، التّبيين عن مذاهب النّحويين، ص٢٨٥، والاستراباذي، شرح الكافية، ج٢، ص٣٠٨، وخالد الأزهري، التّصريح، ج٢، ص٨٨.

(٤١٣) في (هـ): الإخباري.

(٤١٤) قال الأُشموني في ذكره الصّيغة الثّانية من صيغ التّعجّب، في شرحه للألفيّة، ج٢، ص٢٦٤: "وأمّا الصّيغة الثّانية، فأجمعوا على فعلية (أفعل)، ثم اختلفوا: فقال البصريّون: لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، وهو في الأصل ماض على صيغة (أَفْعَلَ) بمعنى: صار ذا كذا، كـ(أَغَدَّ البعيرُ) إذا صار ذا غدة، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كـ(أُمْرُرْ بزيدٍ)".

(٤١٥) قال المرادي في كتابه الجنى الداني، ص١٠٩: "وأما باء التّعجب ففيها مذهبان: أشهرهما أنّها زائدة، وهذا مذهب أكثر النّحويين، ثمّ اختلف هؤلاء، فذهب سيبويه، وجمهور البصريين، إلى أنّها زائدة مع الفاعل، مثلها في (كفى بالله شهيداً)، وذهب الفرّاء والزّجّاج، ومن قال بقولهما، إلى أنّها زائدة مع المفعول، وجعلوا فاعل (أحسن) ضمير المخاطب. وكذلك قال ابن كيسان، لكنّه جعل الفاعل ضمير الحسن، كأنه قال: أحسن يا حسن بزيد، أي: دم به. والمذهب الثّاني، أنّها للتّعدية، وليست بزائدة، والهمزة في أحسن للصّيرورة، وهو أمرٌ للسّبب، أو للشّخص، على ما تقدّم من القولين. وأجاز الزّمخشريّ في "مفصّله" أن تكون للتّعدية"، وينظر: ابن السراج، أصول النّحو، ج١، ص١٠١، والزمخشري، المفصّل، ص١٨٧.

(٤١٦) (تعالى): زيادة من النّسخ الأخرى.

(٤١٧) سورة النساء/ ٧٩. قال سيبويه، ج١، ص٩٢: "و(كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِى وبَيْنَكُمْ)، إنّما هى كفى اللهُ، ولكنَّك لمّا أَدخلتَ الباءَ عَمِلَتْ، والموضعُ موضعُ نصب وفى معنى النّصب، وهذا قولُ الخليل -رحمه الله-".

(٤١٨) ذكر هذا الرأي السّيوطيّ في الهمع، ج٣، ص٤٩، ولَم ينسبه لأحد، إذ قال: "فالباء زَائِدَة وَاخْتلف على هَذَا فَالْأَصَحّ فَاعله ضمير الْمصدر الدَّال على الْفِعْل فَكَأَنَّهُ قيل: يَا حسن أحسن بزيد، أَي: الزمه وَدم بِهِ؛ وَلذَلِك وجد الْفِعْل على كل حَال. وَقيل: فَاعله ضمير الْمُخَاطب كَأَنَّك قلت: أحسن يَا مُخَاطب بِهِ، أَي: احكم بحسنه، وَلَم يبرز فِي التَّأْنِيث والتّثنية وَالْجمع؛ لِأَنَّهُ جرى

مجْرى الْمثل، ولزمت الْبَاء فِي الْمَفْعُول ليَكُون لِلْأَمْرِ فِي معنى التَّعَجُّب حَالٌ لَا يكون لَهُ فِي غَيره، ورُدّ كَونه أمراً، بِأَنَّهُ مُحْتَمل للصّدق وَالْكذب، وَبِأَنَّهُ لَا يُجَاب بِالْفَاءِ، وَبِأَنَّهُ يَلِيهِ ضمير الْمُخَاطب، نَحْو: أحسن بك، وَلَا يجوز ذَلِك فِي الْأَمر؛ لِما فِيهِ من إِعْمَال فعل وَاحِد فِي ضميرَي فَاعل ومفعول لمسمّى وَاحِد، وَبِأَنَّهُ لَو كَانَ النَّاطِق بِهِ آمِراً بالتّعجب لَم يكن مُتَعَجِّباً، كَمَا لَا يكون الْآمِرُ بِالْحلف والنّداء والتّشبه حَالفاً وَلَا مناديا وَلَا مشبهاً، وَقد أُجمع على أَنه متعجّب، قَالَ أَبُو حَيَّان: وَلَو ذهب ذَاهِب إِلَى أَنّ (أفعل)، أَمرٌ، صُورَةُ خبر معنى، وَالْفَاعِل فِيهِ ضمير يعود على الْمصدر الْمَفْهُوم فِي الْفِعْل والهمزة للتعدية وَالْمَجْرُور فِي مَوضِع مفعول لَكَانَ مذهباً"، وهذا ما ذهب إليه الأخفش.

(٤١٩) (كما في قوله تعالى: (وكفى بالله شهيدا) وأما عند الأخفش فأصله أمر وفاعله مستتر، والمأمور كلّ واحد، والباء زائدة في المفعول): ساقطة من (ج).

(٤٢٠) في (ج): (لا تلقوا بأيديكم) الآية.

(٤٢١) (إلى التهلكة): ساقطة من النسخ الأخرى.

(٤٢٢) سورة البقرة/ ١٩٥.

(٤٢٣) في (ب): وخروجه.

(٤٢٤) ومعناه بالعربية : (أتعجب لمساعدته لي ها هنا).

(٤٢٥) (نه): ساقطة من (د)، و(ه).

(٤٢٦) في (ب): نه عجب ياردم أتدي برار)، وفي (ج): نه عجب يردم أتدي برار)، وفي (د)، و(ه): تعجب يابردم أتدي برار).

(٤٢٧) الواو: ساقطة من (ج).

(٤٢٨) (فإن قيل: فلم أخر الثاني عن الأول؟ قلنا: لكونه أقلّ منه استعمالا): ساقطة من (ج).

(٤٢٩) في (ج): إلاّ في الأصل.

(٤٣٠) في (ج): فيما له.

(٤٣١) (من): ساقطة من(ه).

(٤٣٢) قال المبرّد في المقتضب، ج٤، ص١٨٠: (وَاعْلَم أَنّ مَا جَاوز الثَّلَاثَة بِغَيْر زِيَادَة لَم يجز أَن يُقَال فِيهِ: مَا أَفعلهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّك إِن بنيته هَذَا الْبناء حذفت من الأَصْل حرفاً، وَهَذَا مِمَّا لَا يجوز، لِأَن مَعْنَاهُ إِنَّمَا كمل بِحُرُوفِهِ إِذْ كنّ كُلهنَّ أصولاً، وَإِنَّمَا يسْتَعْمل فِيمَا كَانَ من هَذَا الْقَبِيل مَا يدلّ عَلَيْهِ من فعل غَيره، وَذَلِكَ أَنَّك إِذا قلت: دحرج، واحرنجم، وَمَا أشبه ذَلِك من الْأَفْعَال من غير هَذَا الْجِنْس، قلت: مَا أَشدّ دحرجته، وَمَا أَشدّ احرنجامه).

(٤٣٣) هذا رأي البصريّين، وقال الكوفيّون: يبنى من البياض والسّواد فقط. ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص١٢١، المسألة السّادسة عشْرَة، والعكبري، التّبيين عن مذاهب النّحويّين، ص٢٩٢.

(٤٣٤) في (ج): العيب.

(٤٣٥) قال سيبويه في كتابه، ج٤، ص٧٤: (باب ما لا يجوز فيه ما أفعله، وذلك ما كان (أفعل)، وكان لوناً أو خلقةً، ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما

أبيضه، ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه. إنّما تقول: ما أشدّ حمرته، وما أشدّ عشاه).

(٤٣٦) في (ج): من.

(٤٣٧) في الأصل: بعورته، والصواب ما أثبته من النسخ الأخرى.

(٤٣٨) يتوصّل إلى التّعجُّب من الزّائد على ثلاثة، وممّا وصفه على أفعل فعلاء بـ (ما أَشَدَّ) ونحوه، ويُنصب مصدرهما بعده؛ أو بـ (أَشْدِدْ) ونحوه، ويُجَرُّ مصدرهما بعده بالباء؛ فتقول: (ما أشدَّ انطلاقه أو حُمرته) و(اشدِدْ بها). وكذا المنفيّ والمبنيّ للمفعول؛ إلاّ أنّ مصدرهما يكون مُؤوّلاً لا صريحًا، نحو: (ما أكثر أن لا يقوم) و(ما أعظم ما ضُرِبَ) و(أشْدِدْ بهما) . وأمّا الفعل النّاقص فإنْ له مصدرا، فمن النّوع الأوّل، وإلاّ فمن الثّاني، كـ (ما أشدّ كونه جميلاً) أو (ما أكثر ما كان محسنًا) و(اشدد) أو (أكثر بذلك)، وأمّا الجامد والّذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجّب منها البتّة. يُنظر: ابن النّاظم، ص ٤٦٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص٤٧، وابن هشام، أوضح المسالك، ج٢، ص٢٨٢.

(٤٣٩) (آخر): ساقطة من (ج).

(٤٤٠) (من الكتب): ساقطة من (ب).

(٤٤١) في (أ): (بحمل)، والصواب ما أثبته من النسخ الأخرى.

(٤٤٢) (أساس): ساقطة من (ج).

(٤٤٣) في (ج): المعلوم.

(٤٤٤) (مثل): ساقطة من (ج).

(٤٤٥) في النسخ الأخرى: (الأمر)

(٤٤٦) في (ج): من قبل.

(٤٤٧) سورة طه/ ٤٧. قال محمد متولي الشّعراوي في تفسيره لهذه الآية، ج١٥، ص٩٢٨: (وقوله: {والسّلام على مَنِ اتبع الهدى}، وهذه ليست تحية؛ لأنّك تُحيّي مَنْ كان مُتَّبِعاً للهدى، وتدعو له بالسّلام، فإنْ لَمْ يكُنْ كذلك، فهي نهاية للكلام).

(٤٤٨) في (أ)، تسعة.

(٤٤٩) في (ب): تمّ الكتاب بعون الله الملك الأحد على يد العبد الضعيف المحتاج إلى رحمة الله تعالى أغا علي بن محمد الداغستاني)، وفي (ه): (الحمد لله تمّ المراد) وبعده كلمات باللّغة التّركيّة.